

قائمة المصنفين

أحمد اليازجي

مكتبة
الإسكندرية


Bibliotheca Alexandrina
0137014

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب غاية المقصود في بيان معاني العقود
على مذاهب الأئمة في الأصول
العالمة العلامة الشيخ أحمد بن
العقيل الشافعي

الدمهري

أوين

كتاب غاية المقصود في بيان معاني العقود
على مذاهب الأئمة في الأصول
العالمة العلامة الشيخ أحمد بن
العقيل الشافعي

كتاب غاية المقصود في بيان معاني العقود
على مذاهب الأئمة في الأصول
العالمة العلامة الشيخ أحمد بن
العقيل الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حرّم السفاح وأحل النكاح للخاص والعام وبين الحرام والحلال من النساء
على لسان من أرسله رحمة الانام أحده سبحانه وتعالى على ما نحن من الانعام وأشهد أن
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أشرف الانام
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاما دائمين بلا انقضاء وبعد في حقه وله العبد
الفقر المعترف بالجز والتقصير أحمد المديني الشافعي الغنيمي قدسأني والذي وبعض
الاخوان من الانام أحسن الله لي وأهم كلبه التفتام أن اكتب شيئا من المسائل الشريفة
المتعلقة بالنكاح على مذهب الشافعي وأبي حنيفة فاجبتهم لذلك راجيا العفو والغفران
من الملك الرحيم الرحمن ثم استخرت الله وطالعت شرح الروض وشرح المنهاج وغيرهما من
كتب الشافعية والدرر وشرحه وبهاشية الشيخ حسن الشرنبلالي عليه والكنز وشرحه
للزبائي من كتب الحنفية والمختصر وشرحيه للفرشي والزرقاني من كتب المالكية
والمتهنى وشرحه وبعض حواش عليه من كتب الحنابلة المرصية وشرعت في تصنيف
مختصر خال عن الحشو والتطويل حاولت لاحتاج اليه من الدليل والتعليل بتعلق بأدلة
الامة على مذاهب الائمة الامام الاعظم صاحب المقام النفيس أبي عبد الله محمد بن ادريس
والامام العظيم الشان أبي حنيفة النعمان والامام المطهر من كل عيب وندس المجتهد
مالك بن أنس والامام الورع الزاهد المجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنهم
وأرضاهم وجعل الجنة مقامهم ومثواهم وخماته على مذهب هؤلاء الائمة الذين من الله

عليها جميع غاية المنة وجعل اختلافهم رحمة لامة لينتفع به كل واحد من أرباب المذاهب ولو بالتقليد في كل مسألة أرادها وهي لا توافق مذهبه لجواز التقليد عندهم ولو بعد الوقوع في كل مسألة عملها بجميع معتبراته اعتمد من قال بها ولا يجوز تقليد غيرهم الآن في افتاء أوحكم من الاحكام كما لا يجوز التلقيق عنده هؤلاء الائمة للاعلام وتعرضت فيه للخلاف والوفاق بينهم فثبت اتفقوا على مسألة قلت بها بالاجماع أو بالاتفاق وحيث ذكرت مسألة عن مذهب أو أكثر تركت التعرض فيها لغيره فهو لعدم اطلاعي عليها عنده أو لعدم تعرضه لها أو لاضطراب وقع فيها وحيث ذكرت مسألة وأطلقتها من غير عزو لمذهب من المذاهب فهي عندنا معاشرة الشافعية (وسميته) غاية المقصود لمن يتعاطى العقود وأسأل الله أن ينفع به كل من تلقاه قلب سليم وأن يحمي من كل عيب طائفي وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسيد القبول لديه بجنات النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير وهذا أو ان الشروع في المقصود يعون الله الملك المعبود فأقول سائلا التوفيق من رب البريات بحسب ما أشرف الخلق

باب بيان المحرمات من النساء وغيرهن وما يجوز للرجل جمعه منهن وغير ذلك
المحرمات من النساء فربان * ضرب على الابن من أقسام (فمن يحرم من النسب) وهن سبع * الأولى الأم وهي من ولدت أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى بواسطة أو غيرها ودليل التحريم فيها وفي بقية السبع الآتية آية حرمت عليكم أمهاتكم * والثانية البنت وهي من ولدت أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى بواسطة أو غيرها وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي اليك نسبا بالولادة بواسطة أو غيرها فقد دخل في ذلك البنت المنقبة باللعان فحرم على زناها وعلى سائر محارمه بالاتفاق وإن لم يدخل بأمها إلا أنها لا تقتضي عنه قطعا بدليل لحوقها به لو كذب نفسه ولا نهار يبينه في صورة الدخول بأمها واستغفبت بقولي وعلى سائر محارمه عن التعرض لمسألة النفي بالعان في الاخت وغيرهما يأتي كما صنع شارح المنتهى من الحنابلة ثم قال ويكنى في التحريم أن يعلم أنها بنته ونحوها ظاهر وإن كان النسب لغيره أما البنت المخلوقة من ماء زناه فتحل له عندنا وإن نكحها من أمهات ما يخبرهم عنه إلا أنها أجنبية عنه إذا حرمه ماء الزنا بدليل انتفاء سائر أحكام النسب من إرث وغيره عنها سواء طلقه أمها على الزنا أم لا فمكره له نكاحها خروجا من خلاف من حرمها عليه وهم الحنفية والحنابلة والمالكية ولو أرضعت المرأة لبن الزاني صغيرة فكالبنت المخلوقة من زناه فتحل له عندنا مع الكراهة ويحرم عليه عندهم ويحرم على المرأة وعلى سائر محارمها ولدها من زنا بالاجماع كما جمعوا على أنه يرثها والفرق أن الابن كالعضو منها وانفصل منها أنسا ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البنت بالنسبة للزاني * والثالثة الاخت وهي كل أنثى ولدها أبوالأ أو أحدهما أنعم لزوجيه الحالك مجهولة النسب ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت أخوتها له وبقي نكاحه كإفص عليه قال القاضي حسين في فتاويه وليس لنا من يطأ أخته في الإسلام إلا هذا وقدس بهذه الصورة ما لو تزوجت مجهول النسب فاستلحقه أبوها فيثبت نفسه

ما يحرم من النسب لان أم الاخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها اما أو موطأ أو أب
ولم يوجد ذلك في أم الاخ من الرضاع وكذا القول في باقيهن ولا تحرم عليك أخت اخيك
بالاجماع سواء كانت من نسب وهي أخت اخيك لا يملك لأمه بأن كان لأم اخيك لا يملك
من غير أمك أو أخت اخيك لا يملك لأمه بأن كان لأم اخيك بنت من غير أمك لان أجنبية
منك أم من رضاع كان ترضع امرأة زيدا وصغيرة أجنبية منه فلا أخيه شقيقا كان أولأب أو لأم
نسكها (وتثبت حرمة الرضاع عندنا وعند الحنابلة بثلاثة شروط) احدها ان يكون الرضيع
دون الحولين لخبر لارضاع الاما كان في الحولين رواء الدارقطني وغيره فان بلغهما ما شرب
بعدهما لم يثبت التحريم (ثانيهما) ان ترضعه خمس رضعات بشرط كونه متفرقات عندنا وبعد
اشتراط ذلك عند الحنابلة فلو ارضعته أربع مرات فقط أو أربع مرات في الحولين والخامسة
بعدهما فلا تحريم (ثالثهما) ان يصل اللبن في كل من الخمس الى جوف الرضيع وان تقاياه
بعد ذلك فلم يصل اليه لم يثبت التحريم ولو شرب في رضيع هل رضع خمسا أو أقل أو في الحولين
أو بعدهما أو هل وصل اللبن الى جوفه أولا فلا تحريم لان الاصل عدم ما ذكر وليتوثر في
ذلك وتثبت حرمة عند المالكية برضعة واحدة وصلت الى جوفه في حولين وشهرين قبل
استغنائهما عن الرضاع وعندنا في حنفية برضعة واحدة أيضا واصله الى جوفه في حولين ونصف
لكن لو حرم حنفى أو المالكية بثبوت تحريم الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو
حكم بالتحريم بأقل من خمس قاله في العباب ولعل الفرق كما قاله شخصنا ع ش ان عدم التحريم
بعد الحولين يثبت بانفس بخلافه بما دون الخمس اذا عرفت هذا ان ارضع من امرأة خمس
رضعات متفرقات عندنا أو خمس رضعات متفرقات أولا عند الحنابلة أو رضعة واحدة عند
المالكية والحنفية صارت أمه من الرضاع وصارت بناتها الموجودات قبله والحادثات بعده
اخواته من الرضاع فحرم من عليه جميعا بالاجماع وصار صاحب اللبن أباه فحرم عليه بناته
الموجودات قبله والحادثات بعده ولو من غير المرضعة لان اخواته لأمه من الرضاع وانما
نهت على ذلك مع وضوحه لأن كثيرا من جهلة العوام يظنون ان الأخت من الرضاع هي التي
ارضعت معه دون غيرها ويسألون عنه كثيرا ولا يشترط في الرضعة عند الحنفية والمالكية
الشبع كالا يشترط ذلك في الرضعات الخمس عند الحنابلة وعندنا معشر الشافعية فلم يحصل
في جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة قطرة ثبت التحريم ولا يضر فيه غلبة الريق لقطرة اللبن
الموضوعة في الفم الحاقا له بالقطرات في المعدة وما تقرر علم انما اشتهر رضاء العوام من
اعتبار الشبع في ذلك قول باطل لا اصل له في الشرع ويجوز لأي الرضيع واخيه من النسب
نسكاح المرضعة وبناتها ولا يه وأخيه من الرضاع نسكاح أمه وأخته من النسب وهذا بالاجماع
ثبت الرضاع عند المالكية بشهادة رجلين وبشهادة رجل وامرأتين ان فشا وثبت عند
الحنفية بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبالتصادق وثبوته بهذا الاثبات ارتفاع حكمه
بالسكاذب ويثبت عندنا إذا كان من الشدي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع فسوة
لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا كالولادة فان كان بإجازة اللبن فلا يقبل فيه الا رجلان
كالا قرأ به لانهما مما يطاع عليه الرجال غالبان وان كان بالشرب من اناه فكذلك وقضية

كلام التمس الخطيب في شرحه اقامة المناجح ثبوته في هذه بشهادة رجل وامرأتين فراجعة
وبقبل في الرضاع شهادة أم المرصعة وثبتهما مع غيرها حسب بلا تقدم دعوى وكذا تقبل شهادة
أم المرأة وثبتهما ان ادعى الزوج الرضاع فأنسكت لانها شهادة عليه لا على كمالها شهادة
اها وانما تصور شهادة بثبتهما بذلك اذا شهدت بان الزوج ارتضع من أمها أو نحوها أما شهادتهما
بان أمها ارتضعت من أم الزوج أو نحوها فلا يمكن لاستحالة المشاهدة المدعوتة في الشهادة
بذلك وتقبل شهادة المرصعة ولو ذكرت فعلا بان قالت أرضعته لانها لم تجز بشهادتهما
فعلا ولم تدفعها ضررا وفعلا غير مقصود بالاثبات ولا نظرا الى ما يتعلق بشهادتهما من ثبوت
الحرمه وحل الخلوة فان الشهادة لا ترتد بمثل ذلك بدليل قول شهادة الطلاق والاعتق وان
استفيد بها حل المناكحة نعم لو طلبت أجرة على الرضاع لم تقبل شهادتهما لانها بذلك (وقسم
يجز من المصاهرة) وهن أربع * الأولى أم الزوجة بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع
لا طلاق قوله تعالى وأمهات نسائكم واستفيد منه ان حرمتها تثبت بمجرد العقد وهو كذلك
بالاجماع فالوعقد رجل على امرأة عقد صحيحا بالانفاق حرم عليه أمها وان علث بمجرد العقد
حتى لو طلقها أو ماتت قبل الدخول بها استقر تحرير أمها عليه فلا تخل له بالاجماع * الثانية
زوجة الأصل وان علا سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم لقوله تعالى ولا تشكوا
ما نسكح آباؤكم من النساء واستفيد منه ان حرمتها تثبت بمجرد العقد وهو كذلك بالاجماع
فالوعقد الأب أو الجد ولو من جهة الأم على امرأة عقد صحيحا بالانفاق حرم على فروعه وان
سئلوا بمجرد العقد حتى لو طلقها أو ماتت قبل الدخول بها استقر تحرير أمها عليه فلا تخل
لواحد منهم بالاجماع * الثالثة زوجة الفرع وان سفل وارثا كان أو غيره. كبن البنت وان نزل
لقوله تعالى وحلائل أبنائكم وحرمتها تثبت بمجرد العقد بالاجماع كما استفيد من الآية أيضا
فالوعقد الابن مثلاً على امرأة عقد صحيحا حرم على أصوله بمجرد العقد حتى لو طلقها أو ماتت
منها قبل الدخول بها استقر تحرير أمها عليهم فلا تخل لواحد منهم بالاجماع * تنبيه لا فرق
في الأصل والفرع بين أن يكون من نسب أو رضاع بالاجماع أما النسب فلا يتبعه وأما الرضاع
فلتخبر السابق ذكره الاصل في الآية لا سقاط اعتبار التبني فلا يجزى على المرء زوجة من
تبناه اجماعا لا لاجلال زوجة الابن من الرضاع لتحريرهما بالخبر المتقدم ويجوز أن يكون
للتا كيد كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه وقدم الخبر المشار اليه على مفهوم الآية لتقدم
المنطوق على المفهوم حيث لا مانع فان قلت المفهوم هنا خاص والقاءة تقدمه على العام
قلت من ذلك الاجماع على تحرير زوجة الابن رضاعا وخرج بالعقد الصحيح فيما امر العقد
الفاسد فلا يتعلق به حرمة عندنا كالخفية والخنا بله كالاتي يتعلق به حل المنكحة نعم لو وطئ
في العقد الفاسد حرم بالوطء فيه لا بالعقد وفي العقد الفاسد تفصيل عند المالكية حاصله أن
يقال ان العقد الفاسد ان لم يكن مجمعا على فساد كمنكح المحرم والشغار وانكح العبد
والمرأة ينشر حرمة المصاهرة كما ينشرها الصحيح فان كان مجمعا على فساد فلا ينشر الحرمة وانما
ينشرها الوطء بشرط أن يدرأ الحد عن الواطئ كن نسكح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير
عالم فان لم يدرأ الحد عن الواطئ كان نسكح ذات محرم أو رضاع عالما لم يثبت في الوطء

في انتشاء الحُرمة لانه شبيهة بالزنا في حد العالم في نكاح المعتدة قولان * الرابعة الربيبة التي
هي بنت الزوجة وان سفلت من نسب أو رضاع اذا دخل بالزوجة بعد طهارة أو فاسد لقوله
تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم من ألعديت السابقي ومحل
تحريرهما ان دخل بالزوجة التي هي أمها في الحياة لثبوت قيد الدخول في الآية وتقييد أصحابنا
والحنابلة به بكونه في الحياة وسواء كانت في حجره أو لا بالاتفاق لان الترسية لا تأثرهما في
التحرير ويؤثر كبر الخور في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له بالاجماع ولا فرق في الدخول
بين أن يكون في القبل أو الدبر كما صرح بذلك أئمتنا وبعض الحنابلة ويؤخذ من كلام
المالك والشافعية وكلاهما في الدخول استبدال الماء المحترم عندنا ولو في الدبر فلا يستدعي دخول الماء زوجه
المحترم حرم عليه بنتها فان لم يكن دخول أي وطء ولا استدخال بان ماتت الزوجة أو طلقها
منه لا قبل ذلك ولو بعد الخلوة بالمحترم بنتها بخلاف أمها كجاسر والفرق أن الرجل يدخل
عادة بكامله أمها عقب العقد لترتيب أمور مخربته بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها ويسجل
في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في بيوتهم بنات ابن الربيبة وبنات الربيب وقد صرح بذلك
بعض الحنفية والحنابلة ويؤخذ من كلام المالكية وذكره الماوردي في تفسيره لان الاسم
يشملهم بخلاف جلائل الأبناء والآباء لانه اسم خاص بهم فلا يتناول غيرهم من أمهاتهم
وبنائنهم ومن هذا يعلم تحرير بنت الربيبة وبنت ابن الربيبة وبنت الربيب لانها من بنات
أولاد زوجته فهي ربيبة بواسطة لما تقدم وهذه مسئلة نفيسة يقع السؤال عنها كثيرا
وخرج بالدخول غيره كتغيب بعض الحنفية والمصنف والقبلة والمباشرة فيما دون الفرج فلا
يؤثر في تحرير المصاهرة عندنا كالحنابلة فلا تحرم عليه بنتها وعند المالكية معنى تلذذ الزوج
بزوجته ولو بعد موتها بشئ من هذا أو غيره ولو بالنظر حرم عليه بنتها وان سفلت وبقيد كونه
في الحياة ما لو ماتت الزوجة قبل الدخول بها ووطءه بعد موتها فلا تحرم بنتها عليه عند الأئمة
الثلاثة لان ذلك لا يسمى دخولا وان تردد فيه الروايات وعند المالكية تحرم لما تقدم عنهم
واشترطت الحنابلة في ثبوت تحرير المصاهرة شرطا آخر زيادة على شرط الحياة وهو أن
يكون الواطئ ابن عشر سنة والموطوءة بنت تسع سنين فلو أوج ابن دون عشر سنين حشنته
في فرج امرأة أو أوج ابن عشر سنة أكثر حشنته في فرج بنت دون تسع لم يؤثر في تحرير المصاهرة
وحديث فلا تحرم عليه بناتها على كلامهم حيث لم يطأها في المثال الاول بمسألة بلوغه العشر
ولم يطأها في المثال الثاني بعد بلوغها التسع فتأمل **قوله** قد علم عاذا كراهة لا تحرم
بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها وان حدثت
بعد تزوج الأب وطلأها أو موت عنها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها وان حدثت بعد تزوج
الابن وموت عنها أو طلقها لم يفسد ولا زوجة الربيب على زوج أمه ولا زوجة الأب على ابن
زوجته بخروجهم عن المذكورات وعدم التحريم في هذه المسائل بالاتفاق * وثبت
المصاهرة والتحريم بالوطء في ملك اليمين لان الوطء فيه نازل منزلة عقد النكاح فلو وطئ رجل
امرأة بملك وهي حصة حرم عليه أمهاتهم وبناتهم وخرومتهم على آباءهم وأبنائهم تحريمها
مؤيد بالاجماع ولا فرق في الوطء بين أن يكون في القبل أو الدبر كما صرح بذلك أئمتنا وبعض

الحنابلة و يؤخذ من كلام المالكية واستدخل الماء المحترم كالوطء عندنا ولو استدخلت
امرأة ماء سيدها المحترم في فرجها ولو دبرا كما صرح بذلك هنا بعض أئمتنا كان الحكم كما تقدم
وتثبت المصاهرة دون المحرمية بوطء الشبهة من جهته فلو وطئ رجل امرأة جنية بشبهة من
جهته بان ظنها زوجه أو أخته أو وطئ بفاسد كاحرم عليه أمهاتها وبساتنها وحرمات هي
على آباءها وأبناؤها تحريما مؤبدا بالاجماع لان الوطء بشبهة ثبت بالنسب والعدة فثبت
التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضا أم لا ولا فرق في الوطء بين أن يكون في القبل أو الدبر
كما صرح بذلك بعض الشافعية والحنابلة والمالكية ولا يحل للواطئ بشبهة النظر إلى أم
موطوءة أو بنتها أو اختها والمصاهرة بهما ولا منه ما كالموطوءة بل أولى لعدم ثبوت
المحرمية هنا وشبهة احتجاب أم الموطوءة كاحرم أو ملك و بنتها في دخوله عليهما من تنقية
هنا واستدخل الماء المحترم كالوطء عندنا فلو استدخلت امرأة ماء أجنبي بشبهة في فرجها
ولو دبرا كما صرح بذلك بعض أئمتنا كان الحكم كما تقدم ولو استدخلته عامة كان الحكم
كذلك أيضا على الرابع لان الاحترام وعدمه العبرة به بحال الخروج فقط كما عقده الشافعية
الرملي (واعلم) أن استدخل الماء المحترم كالوطء في ثبوت المصاهرة والنسب والعدة
والرجعة فقط دون الاحصان والتحليل وتقرر بالمرور وجوبه للمقوضة ووجوب الغسل
والمهر في صورة الشبهة كذا ذكره في الروض وشرحه ولا تثبت المصاهرة بواطئ يد كرفلوط لا
رجل بغلام يحرم على اللائط أم الملوطة به ولا بنته ولا على الملوطة به أم اللائط ولا بنته وهذا
عندنا وعند المالكية والحنفية إذا حرمه على المحرم وأما الحنابلة فتثبت المصاهرة عندهم
بذلك فلا يحل لكل من اللائط والمלוطة به أم الآخر ولا بنته أي الآخر لانه وطئه في فرج تنشر
الحرمه كوطء المرأة وهذا هو المقتضى عندهم وإذا لاط رجل باني لم يحرم عليه أمها ولا بنتها
عندنا وفاقا للحنفية والمالكية لما تقدم ولا تثبت المصاهرة بوطء ماشوي الدبر والقبول لما
تقدم أيضا ولا بالزنا عندنا فلو زنى رجل بامرأة لم يحرم عليه أمها ولا بنتها ولم يحرم هي على
آبائها وأبناؤها لان الله تعالى امتن على عباده بالنسب والعهر فلا يثبت بالزنا كالنسب وهذا
في الزنا الحقيقي بخلافه من يحنون فان المصاهرة منه صورة زنا فثبت به النسب والمصاهرة كما
قاله الشافعية الرملي وتثبت المصاهرة بوطء زنا ولو في الدبر عند الحنابلة لانه فرج يتعلق به
التحريم اذا وجد في الزوجة والأمة فكذلك في الزنا وفي نشر الحرمة بالزنا خلاف عند المالكية
وعند النشربة هو مذنب الموطأ والزنا له وعليه الاكثر بل قيل لجميع الأصحاب وعليه
فلما زنى ذكاح أم من زنى بها بنتها ولا بنته وأبنته نكاحها هي وبنتها نعم البنت التي خلقت
من مائه زنا يحرم عليه وعلى أصوله وفروعها لا ريبه وخواشيه ومثل من خلقت من مائه أيضا
ذكر تخلق من مائه فيحرم على صاحب الماء تزوج بنته ويحرم عليه بنت صاحب الماء وأشعر
التعبير بالخلق أن من زنى بحامل يجوز له أخذ بنتها التي تلدها بعد الزنا وصريح القيس
يحرمها كبنته ولعل وجهه أن زرع غيره سقى بجناحه قاله الزرقاني * وتثبت المصاهرة بالزنا
والله والنظر بشبهة عند الحنفية فإذا زنى رجل بامرأة حرم عليه أمها وبنتها ومن نظر
إلى فرج امرأة حرم عليه أمها وبنتها لقوله عليه السلام من نظر إلى فرج امرأة لم يحل له

أمها ولا بنتها والمعتبر في النظر أن ينظر إلى الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت
 مشككة بحكاه السرخي ومن من أمر أمه بشهوة حرم عليه أمها وبنتها عليه الصلاة
 والسلام من من أمر أمه بشهوة حرم عليه أمها وبنتها ولأنه مفض إلى الجماع فأقيم مقامه
 وإن كان بينهما حائل فإن وصلت حرارة البدن إلى يده ثبتت الحرمة والأفلا ولا فرق بين أن
 يكون المصعد أو خطأ أو نسياناً أو كراهاً والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد
 بغية شهوة ثم اشمسي بعد الترك لا تتعلق به الحرمة وحدها الشهوة أن تنتشر لته أو ترداد
 انتشاراً أن كانت منتشرة ووجود الشهوة من أحدهما يكفي بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل
 عند المس أو النظر لم تثبت به حرمة المصاهرة لأنه ليس بمفض إلى الوطء لانقضاء الشهوة
 وكذا الوطء المنة أو وطئ المرأة في درها لأنه ليس بحلل للحرث فلا يقضي إلى الولد بشرط
 أن تكون المرأة مشتهة ومن المرأة الرجل ونظرها إلى ذكره بشهوة كمن الرجل ونظره
 في جميع ما ذكرناه قاله الزبيلي رحمه الله **تنبيه** علم بما أمر أن المحرمات من النساء على
 الأب بالابتداء ستة وعشرون خمس أمهات وهن الأم من النسب والأم من الرضاع وأم
 الزوجة وأم الموطوءة بملك العيين وأم الموطوءة بشبهة وخمس بنات وهن البنت من النسب
 والبنت من الرضاع وبنت الزوجة إذا دخل بالأم وبنت الموطوءة بملك العيين وبنت الموطوءة
 بشبهة ومنسكوحتان وهما منسكوحة الأصل وإن علا ومنسكوحة الفروع وإن سفل وأربع
 موطوءات وهن موطوءة الأصل بملك العيين وموطوءة بشبهة وموطوءة الفروع بملك العيين
 وموطوءة بشبهة واختان وهما الأخت من النسب والأخت من الرضاع وعمتان وهما العمة
 من النسب والعمة من الرضاع وخالتان وهما الخالة من النسب والخالة من الرضاع وبنتا
 أخ وهما بنت الأخ من النسب وبنت الأخ من الرضاع وبنتا أخت وهما بنت الأخت
 من النسب وبنت الأخت من الرضاع * وبني الكلام على الملاعة وحكمها عندنا أنه
 يشفخ نكاحاً وتحرم عليه على الأب بمجرد إعلانه وإن كذب نفسه ولم تلاع نظراً لثلاث علان
 لا يجتمعان أبداً السكن ظاهره يقضي توقف ذلك على تلاعها معاً وليس مراداً كالفرقة
 بغير اللعان فانه لا يتحقق بوجود سبب من أحد الجانبين والتأيد مدعية تابعة وله نكاح
 أختها وأربع سواها وإن لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء الغاضى ولا على
 لعانها وحكمها عند الحنفية أنهم إذا تلاعوا فارق الغاضى بينهما وإن نسي ولدان قد نهى
 به وأخذه بأمه وبنت بطليقة وحرم عليه وطؤها والاستمتاع بها الحصول البيونة التامة ولا تبين
 قبل التفرق حتى لو مات أحداهما قبله ورثه الآخر ولو زالت أهلية اللعان في هذه الحالة بان
 كذب نفسه أو قذف إنساناً قبله أو يتخوذ ذلك لم يفرق بينهما ولا يجعل له تزوجها بعد التفرق
 إن استمر أعلى أهلية اللعان فإن زالت بان كذب نفسه وحده أو قذف غيرها بعد التلاع
 وحده أو قذفت غيرها وحده أو زنت وإن لم تجد جازله أن يتزوجها بعد ذلك لخر وج كل منهما
 عن أهلية اللعان بعد القذف وخروجها عنها بالزنا وإن لم يتخذ له ومضى قوله عليه الصلاة والسلام
 التلاع عنان لا يجتمعان أبداً أنهم ما لا يجتمعان مادامتا لعانين كما يقال المصلى لا يتكلم مادام
 مصلياً وحكمها عند الحنابلة حرمتها على الأب بتمام التلاع كما قاله في المنتهى في اللعان لم يكن

قال في باب محرمت النكاح لمن لا عن زوجته ولو في نكاح فاسد لنفي ولدا أو بعد ابنة لنفي ولدت
 حرمت أبدا ولو أكل كذب نفسه * وحكمه عند المالكية انفساخ نكاحها وحرمتها على
 الأبد بلعائنا السكان بعد اهانه وفي الاعتداد بعائنها قبل اهانه خلاف الرجع عندهم عدم
 الاعتداده فيتوقف تأييد تحريرها على اعادته الواجبة وعلى القول بالاعتداده بتأييد تحريرها
 بعائنه بعد ما فلو كانت أمة وماسكها بشراء أو غيره بعد تمام التلاعن عند الحنابلة والمالكية
 وبعد تمام اهانه فقط عندنا عشر المشافعية لم يحل له وطؤها بالملك * الضرب الثاني المحرمات
 الى أمدهن نوحان * نوع منهما يحرم لاجل الجمع فيحرم الجمع بين أختين في نكاح أو وطء
 بملك أو نكاح لاحداهما ووطء بملك للآخرى بالاجماع لقوله تعالى وأن تحموا بين الأختين
 سواء كانتا من نسب أم من رضاع والمعنى فبسه قطعية الرحم ولورضيتها بذلك فإن الطبع يتغير
 بخلاف جمعهما في الملك بلا وطء فإنه جائز بالاجماع لان الملك قد يقصد به غير الوطء وهو هذا
 يجوز أن يملك من لا تحل له كاخوته بخلاف النكاح وله وطء أيتم ما شاء فان وطئ واحدة منهما
 ولو في الدبر حرمت الأخرى عندنا وعند الحنابلة ويبقى تحريرها حتى يحرم الأولى على نفسه بإزالة
 ملك كبسيع ولو لم يعضها أو عناق أو فبة ولو لم يعضها مع قبض باذن في الأمانة * ويشترطها
 عند الحنابلة أن تكون غير ولده أو بإزالة حل كتزويج وكناية خلافا للحنابلة في مسألة المسكنية
 إذا جمع حينئذ بخلاف غيرها كزمن ويسع بشرط خياره وكناية عند الحنابلة وحيز ونفاس
 واحرام وردة لانها لا تربل الملك ولا الاستحقاق * ويشترط عندنا أن تكون ~~كل~~ منهما
 مباحة على انفرداها فلو كانت احدهما محسوبة أو نحوها كحرم فوطئها جاز له وطء الأخرى
 نعم لو ملك أمها وبنتها فوطئ احدهما حرمت الأخرى مؤيدا فان وطئ الأخرى ولو علما بالنكاح
 حرمتها كما علمنا من فلو عاقف ووطئ الأخرى من الأختين قبل تحرير الأولى لزمه أن يمسك
 عنها حتى يحرم احدهما كما تقدم وهذا عند الحنابلة وعندنا لا تحرم الأولى إذا حرام
 لا يحرم الحلال لكن يستحب أن لا يوطئ الأولى حتى يستبرئ الثانية لئلا يجمع الماء في رحم
 أختين ويبقى تحريرها حتى يحرم الأولى كما تقدم وعند المالكية لو وطئ إحدى الأختين
 المملوكتين ثم أراد وطء الأخرى لم تحل له حتى يحرم الأولى ببيعها بخلاف خيار فيه أو كفاية أو عتق
 أو تزويج صحيح لازم فلا تحل بفاسد كنكاح منعة أو نكاح صحيح موقوف كنكاح العبد بغير إذن
 سيده إلا أن يجيزه السيد ولا تحل بتحريرها عارض كبعض وعدة شبهة وردة واحرام وطء
 واستبراء فان وطئ الثانية قبل تحرير الأولى عوقب ووقف عنها ما عاين حتى يختار واحدة منهما
 للوطء فيحرم الأخرى فان حرّم الأولى فلا يوطئ الثانية حتى يستبرئها من الماء الفاسد وان حرّم
 الثانية تمسك أي استمر على وطء الأولى فان عاد الى الأولى قبل تحرير الثانية لم يوطئ واحدة
 منهما إلا بعد الاستبراء وعند المالكية أيضا الوطء أمة وطئها ثم تزويج أختها لم يوطئها حتى
 اشترى المبيعة لم يوطئ إلا المنكوحه والعقد ههنا كالوطء في الملك كما تقدمت الإشارة الى ذلك
 وعند الحنفية لو وطئ إحدى الأختين المملوكتين أو لم يمسها بشبهة ولم تحل له الأخرى وان وطئها
 حرمتا جميعا حتى يخرج احدهما عن ملكه قاله الزبيدي هذا حكم الأختين المملوكتين فلو
 كانت احدهما منكوحه والأخرى مملوكه كانت المنكوحه دون المملوكه كسواء تقدمت

المنسكوحة عليها أو تأخرت عنها وإن سبق وطؤها أو تقارن الملك والمنسكاح لأن الاستباحة به
 أقوى منها بالملك إذ ينفق عليه بالطلاق وغيره فلا يندفع بالاضغاف بل يدفعه ومعلوم أن تحريم
 وطء المملوكة عليه مادام المنسكاح باقيا فان زال بموت أو طلاق للمنسكوحة حل وطء المملوكة
 وعند الحنفية لو تزوج أخت أمته الموطوءة لم يبطأ واحدة منهما حتى يحرم احدهما عليه لأنه
 لو وطئ المنسكوحة صار جامعاً بينهما وطأ حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامعاً بينهما
 وطأ حكماً لأن المنسكوحة موطوءة حكماً فإذا حرم للمملوكة على نفسه بسبب من الأسباب كالبيع
 ولو بيعها أو التزويج والهبة ولو بيعها مع القسم والاعتاق ولو بيعها أو المكتناة حل
 وطء المنسكوحة وإذا طلق المنسكوحة حل وطء المملوكة وبطأ المنسكوحة أن لم يكن وطئ المملوكة
 لعدم الجمع وطأ لا حقيقة ولا حكماً وإن كانتا منسكوتين في حكمهما لأنه إن جمع بينهما فقد
 بطل فيهما بالاجتماع أو بعدة دين فكتزوج المرأة من اثنين فإن عرفت السابقة ولم تنس بطل
 الثاني أو نسبت وجب التوقف حتى يتبين وإن وقعاً ما أو عرف سابق ولم تتبين سابقة ولم يرج
 معرفتها أو جهل السبق والمعية بطلاناً وطئ الثانية جاهلاً بالحكم في صورة ما أنبأكمهما
 مرتباً وعرفت السابقة ولم تنس استحساناً لا يطلأ الأولى حتى تنقضي عدة الموطوءة وعند
 الحنفية لو تزوج أختين في عدين ولم يدر الأولى فرق بينه وبينهما لأن نسكاح احدهما باطل
 يفيق ولا وجه للتعيين لعدم الأولوية والترجيح من غير مرجح لا يجوز ما إذا درى الأولى فانه
 يجوز عدها وحل وطؤها إذا وطئ الثانية فينشئ تزوج الأولى مادامت الثانية في
 العدة ولا يحل وطء الثانية لفساد العقد وإن أراد أن يتزوج احدهما بعد التفريق فذلك
 إن كان التفريق قبل الدخول وإن كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عدهما وإن
 انقضت احدهما دون الأخرى فله أن يتزوج بالمعدة دون الأخرى ~~كما لا يكون جامعاً~~
 بينهما وإن دخل باحدهما فله أن يتزوجها دون الأخرى ما لم تنقض عدهما لأن عدهما تنقضي من
 التزوج باحدهما وإن انقضت عدهما جاز له أن يتزوج بباقيهما شاء لعدم المسافع * ويجوز الجمع
 بين المرأة وعمتها وأخواتها وإن علمتا من كل جهة من ذنب أو رضاع ~~فلا تنسكح المرأة~~
 على حماتها ولا العممة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا الكبرى
 على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى روى الترمذي وغيره وصححه ومسانفه من قطيعة
 الرحم والله أشار صلى الله عليه وسلم في خير النهي عن ذلك بقوله إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم
 أرحامهن كبروا ابن حبان وغيره * وروى بغير هذا اللفظ أيضاً ونهى صلى الله عليه وسلم عن
 الجمع بين حميتين وبين خاتمتين وصورة العممة في الحديث الثاني أن يتزوج كل من رجلا من
 أم الآخرو تولد بنتاً فالمولودتان كل منهما حممة الأخرى لأم وصورة الخاتمتين أن يتزوج كل من
 رجلا من بنت الآخر وتولد بنتاً فالمولودتان كل منهما خالة الأخرى لأم ويجوز الجمع بين عممة
 وخالة كان تزوج رجلاً امرأة وابنته أمهات ولد كل منهما بنتاً بنت الابن خالة بنت الابن وبنت
 الابن عممة بنت الابن وجميع ما تقر في الاختين يحزى في غيرهما من كل امرأتين يحرم الجمع
 بينهما وضابطهما أن يقال كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو فرضت احدهما ما ذكرنا
 تنكحهما فيجوز للرجل أن يجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم ثنائيهما أو

فرضت احداها ذكر الانتفاء القرابة والرضاع وله أن يجتمع بين المرأة وأمتها وان حرم
 تنكحها ولو فرضت احداها ذكر الانتفاء ما ذكر أيضا وله أن يجتمع بين بنت الرجل وريسته
 وبين المرأة وريسته تزوجها من امرأة أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته لايه وبين
 بنتي عميه أو عمتيه أو بنتي خالته أو بنت عمه أو بنت خاله وبنت خالته
 إذا لم تنكحها بينهما تقديرا كورة احداها وهذه المسائل كلها بالاتفاق (وعلم) بما
 تقر بأن المحرمات من النساء من جهة ما لجمع خمس وهن أخت الزوجة وعمتها وأختها وبنت
 أخيها وبنت أختها سواء كان من نسب أو رضاع ويجوز تحريم أخت الزوجة وأختوها
 على الرجل مادامت الزوجة في عصمته فإن ماتت أو طلقها قبل الدخول بها حلت له أختها أو
 أختوها في الحال بالاجماع وان طلقها ثلاثا أو خالها بعد الدخول بها حل له عندنا وعند المالكية
 نكاح أختها وأختوها وأرابع سواها في عدتها وحرم عليه ذلك عند الحنفية والحنابلة وان
 طلقها رجعا حرم عليه ذلك في العدة بالاتفاق لان الرجعة في حكم الزوجة والاقول قولها
 في عدم انتفاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها فان ادعت احتباس الدم صدقت بهيئها لاجل
 النفقة الى مضي سنة فان ادعت بعدها تعجز بكنانها النساء فان صدقتها لم يحل أختها مثلا
 والام يلزم الزوج التزبص الى أقصى أمه الحبل قاله عبد الحق ونقله عنه الزقاني في شرحه ولو
 ادعى المطلق اغما أخا بربته بانقضاء عدتها وهي منكرة لذلك وأمكن انقضاءها جازلا عندنا
 وعند الحنابلة نكاح أختها مثلا وأرابع سواها الرجم انتفاءها وتنفط الرجعة مؤاخذة له
 باقراره دون النفقة والسكينة لانها حق لها عليه ولا يقبل قوله في اسقاط حقها قال في الروض
 وشرحه ولو وطئها حذر رجمه انتفاء عدتها وأوطئها لم يقع طلاقه لذلك ولو اشتريت زوجته بدين
 كانت أمة فله أن يتزوج أختها وأربع سواها لان ذلك الفراض قد انقطع اه وفي الحاشي
 لو غاب بزوجه ثم رجع وزعم موتها حل لأختها أن تزوج به بخلاف ما لو غابت زوجته وأختها
 فرجعت وزعمت موتها لم تحل ولعل الفرق أنه عاقد صدق بخلاف الأخت قاله الرملي في
 شرحه **فرع** المرتدة بعد الدخول مادامت في العدة كالرجعية فيحرم على زوجه
 نكاح أختها وأرابع سواها وأمة وان حل له نكاحها الاحتمال عودها للإسلام واستمرار
 النكاح فان بابت بثلاث أو خلع في العدة حلت له أختها وأرابع سواها الحصول المينون بذلك
 أن عادت للإسلام وبالردة ان لم تعد له (النوع الثاني) ما يحرم لغرض غير الجمع فيجوز زوجه
 غيره ومعتقته ومستبرأته ومطلقاته ثلاثا عليه حتى تسكن زوجا غيره وهذه المسائل كلها
 بالاتفاق ومحرم حتى تحل وهذا عندنا وعند الحنابلة والمالكية هو ما عند الحنفية فيجوز
 نكاحها ولو كان المتزوج بها محرما أو والي الزوج اه ما يحرم ما لمسلمة على كافر حتى يسلم
 بالاجماع ومردة على كل أحد حتى تسلم ويجوزية وثنية على مسلم حتى يسلم بالاجماع وعلى
 كثنائي ويجوزية وثني وأختوها عند بناء على الرابع من أنهم مخاطبون بفروع الشريعة فلا
 طلب واحد منهم من نكاح واحدة منهم المنيبه ولو فعلوا ذلك بأنفسهم ثم ارتفعوا اليها بعد اسلام
 أو قبله لم تعرض لهم ونكحهم عليه بناء على الأصح من جهة أن نكحتهم وان حرم عليهم ذلك
 ويحل لكثنائي عند الحنابلة نكاح المجوسية ووطئها بملك اليمين وتحرم أمة كثنائية على مسلم

في الحاشي

ولورقيقا عندنا وعند الحنابلة والمالكية ويحل له عند الحنفية نكاحها ولو لمع وجود طول
الحررة ومملوكة على مالها بالاجماع فلا يحل للرجل نكاح من مملوكة أو بعضها ولو انحلت للراءة
نكاح من مملوكة أو بعضه بالاجماع ومن حرم نكاحها حرم وطؤها بملاك المين إلا الامة
المكتوبة فيحرم على المسلم عند غير الحنفية نكاحها ويحل له وطؤها بملاك المين وزانية عند
الحنابلة حتى تتوب منه بان تزاود على الزنا فتمنم وتنقض عدتها ويحل نكاحها عند الائمة
الثلاثة ولزوجه وطؤها وان كانت حاملا ان كان الحمل من ما زناه كعاجب الماء في ثابت
النسب فان كان الحمل من زنا غيره حرم عليه وطؤها عند الحنفية وامتناع الوطء حينئذ
كبابي في ماؤه زرع غيره لا لاحترام ماء الزاني قال عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يسقى ماؤه زرع غيره لان به يزداد سمعه وبصره حدة كجاء في الخبر وعندنا
معشر الشافعية يحل له وطؤها على الأصح لقوله صلى الله عليه وسلم لم الحرام لا يحرم الحلال
ولان ولد الزنا ليس زرعاً لحد بل هو ضائع النسب ويجعل الحديث على زرع ينسب الى الغير
وعما تقر عليه ان نكاح الزانية جائز ولو لغير الزاني وأما قوله تعالى والزانية لا ينكها الا اذن
أو مشرك فقد أجاب عنه العلامة الزيلعي وغيره بما هو مذكور في محله ويحل كناية بالاجماع
وهي يهودية أو نصرانية لا متمسكة بربور داود وغيره كعصف شيث وأدريس وإبراهيم عليهم
الصلاة والسلام فلا تحل منا كهننا عندنا وعند الحنفية تحل ثم المكتوبة اما اسرائيلية أو
غيرها فان كانت غيرها حلت ان علم ان أول آبائها قد آمن بنبيها موسى أو عيسى عليهما
الصلاة والسلام قبل نسخ دينه ولو بعد نكح بغيره حيث تخفى الجهر وان كانت اسرائيلية
حلت ان لم يعلم ان أول آبائها آمن بنبيها بعد نسخ دينه سواء أعلم ايمانها به قبله أو شاك فيه أو
علم ايمانها بعد نكح بغيره وقبل نسخه افضيله دينها وشرف نسبها واسرائيل هو يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام ويجوز للعرائس جميع في النكاح بين اربع حرائر فقط
لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء متى وثلاث وربع لقوله صلى الله عليه وسلم
لغيرلان وقد أسلم وختمه عشر نسوة أسسنا أربعا وفارق سائرهن واذا امتنع في الدوام ففي
الابتداء أولى فان جمع خمساً أو ستاً في عقد واحد لم يصح نكاحهن فان كان فيهن اختان مثلاً
اختصمتا بالبطلان أو كانتا في سبع بطل الجميع وهذه المسائل كلها بالاتفاق (وللعرائس جميع
في نكاحه بين أربع اماء ولو في عقد واحد) ولا يتوقف صحة نكاحه لهن على عدم قدرته على
نكاح خرة أو خوف عنت أو اسلامهن وهذا عند الحنفية دون غيرهم ولو تزوج أربعا
من الاماء وخمساً من الحرائر في عقد واحد لم يصح نكاحه لان نكاح الخمس باطل فلم
يتحقق الجمع فصح نكاح الاماء قاله الزيلعي وغيره وقد تعين الواحدة عندنا بالجهر وذلك في كل
نكاح يتوقف على الحاجة كالسفيه والمجنون ويجوز للرفيق عند غير المالكية أن يجمع
بين اثنتين سواء كانتا حرتين أو أمهتين أو أمة وخرة لكن يشترط عند الحنفية أن يشكك الامة
قبل الحررة ولا يزيد على اثنتين لاجماع الصحابة عليه ولانه على النصف من الحر ولان النكاح من
بابا افضال فلم يلحق العبد فيه بالحر كالم يلحق الحر بنصف النوبة في الزيادة على الاربع
فلو نكح ثلاثاً وأربعا بعد واحد لم يصح نكاحهن فان كان فيهن اختان مثلاً اختصمتا بالبطلان

أو كانتا في خمس بطل الجميع ومن طلق واحدة من نهاية جمعه نكح طلق واحدة من أربع
وعبد طلق واحدة من اثنتين حرم عليه تزوج بدلهما قبل انقضاء عدتها بالاجماع اذا كان
الطلاق رجعيا والافتنسدا الحنفية والحنبالية فقط * أما المالكية فيجوزون له أن يجمع بين
أربع سواء كن من الحر أو من الاماء أو من اقله لان النكاح من العبادات والحر والاعد
فيه اسواء بخلاف الطلاق فهو في معنى الحد ودفن كان طلاقه نصف طلاق الحر كما في الحدود
ويجوز لهن نصفه حرما أكثر أن يجمع بين ثلاث سواء كن من الحر أو من الاماء أو منهن ما وهذا
عند الحنبالية ولا يجوز له أكثر من اثنتين عند غيرهم قال في المنتهى وشرحه ولا يحرم في الحنفية
زياده العدد على أربع زوجات لانها ليست دار نكاح ولا يحرم فيها عندنا كالحنابلة يجمع
بين المحارم كالأمة واختها أو خالتها المأذ كزولان كالأمة التباغض وقطعية الرحم
الذي هو علة في تحريم الجمع منتف في الحنفية بل قد صرح القرافي بأنه يجوز نكاح سائر
المحارم في الجنة الا الام والبنت قاله شيخنا عرش في حاشيته على ريم * ولا يجوز للحر عندنا
وعند الحنبالية أن ينكح أمة غيره الا بثلاثة شروط وان عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم
(أحدها) أن يجز عن تعلم النكاح ولو كانت أمة أو أمة ثان لا يكون تحت شي من ذلك ولا قادر عليه
(ثانيها) أن يخاف زنا بان تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوت
تقواه وهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمة من كماله من الأول أيضا (وثالثها) اسلامها المسلم حر
أو غيره كما لا يحل له أمة كغاية أما الحر فله على لها ملك أم إنكم من قضايتكم المؤتمنات
وأما غير الحر فلان المأذ من نكاحها كفرها فاساوى الحر كالمردة والمجوسية أما غير المسلم
من حر وغيره كتابين فنحل له أمة كناية لاستوائهما في الدين ولا بد في حل نكاح الحر الكافي
الامة السكينة من أن يخاف زنا ويفقد الحرية (واعلم) أنه لا يحل للحر مطلقا نكاح أمة ولده
من النسب ذكرا كان أو أنثى ولا أمة مكاتبه ومن بعضه ارفق كرقية فلا ينكحها الحر الا
عند اجتماع الشروط المذكورة ولونكح حرامه بشرطه ثم أسير أو نكح حرما بنسخ نكاح
الامة لقوة الدوام ولو جمعهما حر حلت له الامة أم لا بعد كان يقول لمن قال له زوجتك بنتي
وأمتي قبلت نكاحهما صح في الجزة تقر بقا الصفة دون الامة لا تنقضاء شروط نكاحها ولا نها
كلما تدخل على الحرية لا تقارنها أمالوجعهما من بهرق في عقد فيصح فيها الا أن تكون
الامة كتابية فهو مسلم فكالحرة * وقالت المالكية لا يجوز للحر الذي يتوقع منه الحمل أن
ينكح أمة مملوكا لا يعتق ولها عليه الابشروط ثلاثة أن تكون الامة مسلمة وأن يخشى
على نفسه العنت أي الزنا وأن يكون عادما طول الجزة ويحل للرجل عندهم أن يتزوج أمة
والده وأمه دون أمة ولده ولا يصح نكاح الامة على الحرية عند الحنفية سواء كان النكاح
حرًا أو غيره حتى لو تزوجها رجل بعقد واحد صح المصالح في الجزة دون الامة وبما تقر
علم أنها لا تدخل على الحرية ولا تقارنها أو يباح للامة عندنا وعند الحنبالية نكاح عبد ولو لا بنها
وخرج بالامة الحرية فلا يباح لها نكاح عبد ولها عندهم وبما علمنا ذلك عندنا فلها أن تترج
بعبد أبيها أو ابنها وليس كترج الاب أمة ابنه شبهة الاعفاف هنالكا لا بمجر دستحقاق
النفقة في مال الاب والابن لا نظره ومن ثم نكح الولد أمة أبيه مع وجوب نفقته وبما علمنا

حرّة كانت أو أمة أن تتزوج عند المالكية بعد ولولائها الأولادها **تقريبه** علم مما تقدم
 أن المحرمات من النساء على الإبدول أجل الجمع ولعارض غير الجمع أكثر من أربعين وإن قال
 صاحب القبس من أئمة المالكية أنها أربعون **تفائدة** خص النبي صلى الله عليه وسلم
 في النكاح بعقد بلاولي وشهود لأن اعتبار الولي للحافظة على الكفاءة وهو فوق الأكفاء
 واعتبار الشهود لأن الجود وهو ما مؤمن منه والمرأة لو تحدث لا يلتفت إليها بل قال العراقي
 شارح المذهب تكفر ~~بشكك~~ بدينه وعقده بلا مهر حالاً وما لا وهو بمعنى الهبة وبقدرة بلقط
 الهبة وبمعناها أيجاباً لا قبولاً ولا مهر عليه الواهبة له نفسها وإن دخل بها كما هو قضية الهبة
 وبأنه تزويج من شاء من النساء من شاء ولو لنفسه ولو بغير إذن من المرأة ووليها ومن الزوج
 متولياً الطرفين لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ويحل تزوجه أكثر من أربعة إلى غير نهاية لأنه
 ما مؤمن من الجور وقد مات عن تسع كما هو مشهور وتزوجه بتزويج الله له من غير تلفظ بعقد كما في
 قصص زب بنت جحش امرأة زيد بن حارثة في قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها
 ومنعه فنكاح أمة ولو مسئلة لأن نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم وبقدرة مهر حرّة
 ونكاحه غنى عن المهر ابتداء وانتهاء كما هو نكاح كافرة كتمانها أنكره بحجة ولأنه
 أشرف من أن يضع ماله في رحم كافرة ولقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم ولا يجوز أن تكون
 المشركة أم المؤمنين وخرج بالنكاح التمسري فيجوز ولو بالكتابة على الأصح والثاني لا يجوز
 وهو المرجح المقتضى به عند الحنابلة وتخريم نكاح زوجاته على غيره ولو لمطامقات ولو باختيارهن
 إقراره وفاقاً للجمهور ورو خلافاً في الشرح الصغير وسواء كن موطوءات أم لا لأنهما كانا نسك
 أن يؤذوا رسول الله قبل أن تاتر في طلعة من عبدة الله فانه قال إن مات محمد لا تزوجن عائشة
 ولأنهن أمهات المؤمنين ولأنهن أزواجه في الجنة ولأن المرأة في الجنة لا تخرج أزواجها كما قاله ابن
 القشيري وأما ما ذهبوا إليه لم يطأ من لم يجرم من على غيره والآخر من

باب في بيان العدد

بمسكن الحسين واحداً عادة وهي مأخوذة من العدد لا شجاً لها عليه غالباً ومعاها لغة
 الإحصاء يقال عدت الشيء أي أحصيته كذا قاله في الدرر وشراً عمدة تتر بص فيها المرأة
 لمعرفة براءة زوجها أو لالتعبد أو لتفحصها على زوجها وعرفها الحنابلة بقولهم وشراً عاتر بص
 الحدود وشراً الحنفية بقولهم وشراً عاتر بص يلزم المرأة مدة معلومة من زوال ملك نكاح متأكداً
 بالموت أو الدخول ولو حكماً أو زوال فراش معتبر وبوطء شبهة النكاح والاصل فيها قبل الإجماع
 الآيات والأخبار الآتية وشرعت أصالة صوتاً للنسب عن الاختلاط وكررت الإقرار بالحق بها
 الأشهر مع حصول البراءة بواحد استظهاراً واكتفى به أجمع أنها لا تفيد بقاء البراءة لأن الخلط
 شخصي كونه نادراً (والأمة غريبة) الأول يتعلق بفرقة زوج حتى بطلاق أو فسخ كما كان
 ورضاع لقوله تعالى والمطامقات يتر بصن بانفسهن ثلاثة قروء والمفصح في معنى الطلاق وتجب
 بعد استئذان منه المحترم أو بعدوطءه بالإجماع سواء كان الوطء في قبل أو دبرين كرسيم أو أشل
 أصلي أو زائد في نكاح صحيح أو فاسد وسواء كان كل من الواطئي والموطوءة مختاراً أو كرها
 عاقلاً أو مجنوناً بالغاً أو صبيلاً لا يملكه نعم بشرط تهويل كل من الصغير والصغيرة للوطء كما قاله

في شرح الروض واشترطت المساكينة في الموطوءة التي تجب العدة عليها ان تكون مطهرة
وان لم يمكن حملها والا فلا عدة عليها واشترطت الحنابلة في الوطء الموجب للعدة على الموطوءة
كونها موطوءة مثلها وكون الواطئ يلحق به ولدان وماتت بنت دون تسع أو وطئ ابن دون عشر فلا
عدة لذلك الوطء اتفقن براءة الرحم من الحمل وفي معنى وطء الزوج واستدخال فيه المحترم
الوطء بشبهة واستدخال المرأة منى الاجنبي المحترم فان لم يوجد استدخال ولاوطء فلا عدة بفرقة
الحياة ولو بعد الخلوة في الحديث لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن
من عدة تعتدونها الخطأ باللازواج وقس عليهم الواطئ بشبهة وعلى مسهم أي وطئهم
استدخال المنى المحترم بخلاف غير المحترم عند انزاله بان أنزلته من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة
ولا نسب يلحق به ولو استمنى بعده من يرى حرمة فلا قرب عدم احترامه كقوله الرمل في شرحه
وضبط المتولى الوطء الموجب للعدة بكل وطء لاوجب الحد على الواطئ وان أوجب على
الموطوءة كالأزفي مراهق بياقة أو مجنون بعاقلة أو مكروه بباطنة لكن اعتمد الشرح
الرمل عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بوطء المكروه على الزنا لان الشرع قطع للنسب
عن الزاني وهذا زان لانه ممنوع من الفعل آثم به ويفارق الضبي والمجنون بانه مكاف مخالف
بالامتناع آثم بالفعل لانه لا يباح بالاكراه بخلافه ما وسقط الحد عنه لاشبهة وبما تقر به علم
أنه لا عدة على زوجة المسووح ان فارقها في الحياة وهو المقتطوع جميع ذكره وانثبته ولا على
زوجة المقتطوع ذكره لعدم الدخول لكن لو كانت حاملا لحق الحمل به لا مكانه واعتدت
بوضعه وان نفاذ بخلاف المسووح لان الولد يلحقه على المذهب ويرجع لقول أهل المعرفة
ولو واحد أو من غير النساء على الخصوص عند المساكينة في أن المقتطوع ذكره أو يضعه أو
انثبته فقط بولده فتعتد زوجته أو لا بولده فلا تعتد وهو مذهب الدوتية ولا عدة على زوجة
الفعل ان فارقها قبل الوطء والخلوة بالاجماع فان فارقها قبل الوطء وبعد الخلوة لم تجب
عليها أيضا عندنا في الجديد ويوجب عليها عند الحنفية بالخلوة الصحيحة وعند المالكية بالخلوة
زوج بالغ غير محبوب أمكن شغل الزوجة في الخلوة بالحمل منه فلا عدة عليها بالخلوة مع غير الولد
لأنه اذا خالعه عنه أب أو عمي وان كان شغرى على الجماع اذ وطئها لاوجب عدة على زوجته
ولا بالخلوة تزوج بالغ محبوب وهو المقتطوع ذكره وانثبته ببلالة منزلة الصغير الذي لا بولده لانه
وأما الخصى القائم الذكر المقتطوع الانثيين فالشهور ان خلوة توجب العدة على زوجته اذا
طافها كوطئها ولا بالخلوة الباطن غير المحبوب التي لا يمكن شغل الزوجة فيها بالحمل منه بان كانت
تقتصر عن زمن الوطء أو بحضور من النساء أو امرأة واحدة عدلة وتجب العدة بالخلوة الموسوفة
بما ذكره سواء كانت خلوة اعتداء أو زيارة وان تصادقا على في الوطء فيها لا انها
حق الله وهو لا يسقط بذلك نعم يسقط حقهما من النفقة والسكنى وتكمل العداة
وحقه من الرجعة مؤاخذه لهما باقرارهما وتجب العدة عليها بالخلوة بها عند الحنابلة
بشرط كونها موطوءة مثلها وكونه يلحق به ولد كما في الوطء وأولى وبشرط أن يطأوه على الخلوة
بها فان خلاها مكروه على الخلوة فلا عدة وبشرط أن يعلم الزوج بمأفوق خلاها أي لا يصير
ولم يعلم بها أو تركته تحت يد من البيت بحيث لا يراها المصير ولم يعلم بها الزوج فلا عدة

اعند المكيين الموجب للعدة وحيث وجد شرط الخلو وجبت العدة ولو مع مانع
 كاحرام وسوم وجب وعنة ورقى ولا فرق في عدة وجبت بدون وطء بين نكاح صحيح ونكاح
 مختل فيه ولا عدة في نكاح باطل يجمع على بطلانه الا بوطء لان وجود صورته كعدمها فان
 وطئ لم تمت العدة كالزانية قاله في المنتهى * وعدة حرة ذات اقراء بان كانت تحيض ثلاثة قروء
 قال تعالى والطلاقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء والقرء يقع انقاف أكثر من شعها مشتركة
 بين الطهر والحيض وقيل انه حقيقة في الطهر يجازي في الحيض * وقيل عكسه ويجمع على قروء
 كثير او على اقراء قليلا او على اقروءه ثلاثة جوع كما ذكرها الجوهري وقال ابن الانباري
 جمعه بمعنى الطهر وقروء كما في الآية * وبمعنى الحيض اقراء كما في خبر دعي الصلاة أيام اقراءك
 والمراد بهذا الطهر عندنا وعند المالكية اخذ من قوله تعالى فطاهروهن اعدتهن أي
 في زمنها ووزن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام والحيض عند الحنفية والخنابلة فان
 طهقت طاهرا وقد بقي من زمن الطهر شيء انقضت عدتها وعندنا وعند المالكية بالظن
 في حيضة ثلاثة لان بعض القرء وان قل يصدق عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر موات
 وهو شهران وبعض الثالث ولا نأولم فعده قرأ السكان أبلغ في تطويل العدة عليها من طلائها
 في الحيض وسوا جماعها في ذلك الطهر أم لا فان لم يبق من زمن الطهر شيء بان اذ طبق الطلاق
 على آخر الطهر انقافا أو قال أنت طالق آخر طهرك فانما تنقض عدتها بالظن في حيضة
 رابعة وان طهقت في حيض أو نفاس انقضت عدتها بالظن في حيضة رابعة لتوقف حصول
 الاقراء الثلاثة على ذلك ولا يشترط في انقضائها في تلك وهذه مضي يوم وليد من الحيضة
 الثالثة في تلك والرابعة في هذه وان رأيت الدم على خلاف عادتها لان الظاهر انه دم حيض
 ولا تترد العدة على ثلاثة اقراء لكن يتبين بقاؤها عندنا بانه طاهر دونها اذا لم يعد قبل مضي
 خمسة عشر يوما وزننا الطهر في الحيض ليس من العدة بل يتبينه انقضاؤها حتى لو تزوجت
 فيه صح النكاح ولا نفقة لها ان كانت رجعية ولا يلحقها الطلاق ولا تصح رجعتها فيه ولا يحسب
 طهر من لم تحيض ولم تنفس قرأ لان القرء المراد هنا هو الطهر المختوش بين دميين من حيضتين
 أو حيض ونفاس أو نفاسين كأن تلد من زوج قبل طلائها ثم من زنا بعده اذا عرفت ذلك فعدة
 الحرة المذكورة ومثلها المعضة عند الحنابلة ثلاث حيض كوامل سواء حصل الاقراء في
 طهر أو حيض أو نفاس فلا تحسب مدة نفاس المطلق بعد وضع ولو عقبه حيضة ولا يعتد بحيضة
 طهقت فيها ولا تحسب مطلقا لغيره اذا انقطع دم الحيضة الأخيرة حتى تغسل أو يتيم عند
 انه مذكور عدة الحرة المذكورة عند الحنفية ثلاث حيض كوامل حتى اذا طلق في الحيض
 وجب تسهيل تلك الحيضة ببعض الحيضة الرابعة ~~لكنها~~ لم تنحز فاعتبر تمامها كما تقر
 في كتب الاصول ومثل الحرة المذكورة أم ولد مات مولها أو أعتقها فان عدتها ثلاث حيض
 كوامل عند الحنفية وأما عندنا فلا عدة عليها نعم يجب عليها أن تستبرئ نفسها بالحيضة
 ان كانت من ذوات الحيض وبشهر ان كانت من ذوات الاشهر ومحل وجود ما ذكر عليها
 ان لم تسكن في نكاح أو عدة وقت موت السيد أو عتقها أو افلاستبرأ عليها الا انها ليست
 فراشا للسيد بل للزوج فهي كغير الموطوءة * وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة عندنا ان يقال

ان مات السيد والزوجة معا أو السيد أو لا اعتدت عدة حرة ولا استبراء عليها * وان مات الزوج
 أو لا اعتدت عدة أمه ولا استبراء عليها ان مات السيد وهي في العدة فان مات بعد فراغها الزوجة
 الاستبراء بناء على عودها فأشاد ان تقدم أحدهما الآخر موتا أو شكلا المتقدم أو لم يعلم هل
 ماتا معا أو ضربتا اعتدت بأربع أشهر وعشرين من موت آخرهما وماتت لم يتخالف بين الموتين
 شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها وان تخالف بينهما ذلك أو أكثر أو جعل قدره فان كانت
 تحيض لزمها حصة ان لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخرها ولم ياترث من الزوج
 وأما تخالف الورثة أنهم ماعلا وأحرثا عند الموت وقال الزبيدي من الحنفية في هذه المسئلة
 ولومات المولى والزوجة ولا يدري أيهما أول وبين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها
 ان تعتد بتأربع أشهر وعشرين لاحتمال أن المولى مات أو لا ثم مات الزوج وهي حرة ولا يجب
 بموت المولى شيء لانه ان تقدم موته على موت الزوج فهي منكوحه وان تأخر فهي معتدة
 فتعتد عدم وجوب العدة للمولى وان كان بين موتهما أكثر من ذلك والمسئلة بحالها ان تعتد
 بأربع أشهر وعشرين لاحتمال تأخر الزوج ويعتبر فيها ثلاث حيض لاحتمال أن المتأخر هو
 المولى وأنه مات بعد انقضاء عدتها من الزوج بخلاف ما تقدم على ما بينا وان لم يعلم كم ما بينهما
 فكذلك عنددهما الاحتمال ما ذكرنا وعند أبي حنيفة تعتد بأربع أشهر وعشرين لاحتمال
 أن الزوج هو المتأخر ولا يعتبر فيها الحيض لان سبب وجوب العدة للمولى وهو طهر وفراشه
 لم يوجد والاحتياط انما يكون بعد وجود سببه * وعدة مستحاضة غير متحصرة بأفراغ المردودة
 هي التي انقادت العادة الى عادتها في الحيض والطهر والمباعدة الى التمييز الفاصل بينهما
 والمباعدة أدنى من الحيض الى أمه وفي الطهر الى باقي الشهر أي ثلاثين يوما من حين رأت الدم
 فتقتضي عدتها ثلاثة أشهر عديدة هذا عندنا وأما عند الحنابلة فتعددة مستحاضة ناسية في وقت
 حيضها ومبتدأة كاليسة فتعد بثلاثة أشهر من وقت الفارقة ومن عطلت أن احاضت في كل
 أربعين يوما مثلا واستحاضت ونسيت وقت حيضها فتعد بثلاثة أمثال ذلك أي مائة وعشرون
 يوما في المثال لانه لا يقص في زمن فيه ثلاث حيض بدون ذلك ومن لها من الاستحاضات عادة
 حملت بها أو لها تمييز حملت به ان صلح حيضا أو ما عند المسكبة فالمشهور عندهم أن المستحاضة
 اذا ميزت بين دم الحيض ودم الاستحاضة بالرائحة أو اللون أو الكثرة تعتد بالأقراء فان لم تميز
 بين الدمين تربعت تسعة أشهر استبراء ثم اعتدت بثلاثة أشهر وحلت بعد السنة * وعدة
 متحصرة وهي التي نسبت عادتها قدر أو وقتا أو أحدهما بثلاثة أشهر في الحال لان المرأة لها
 في كل شهر حيضة غالباً وسببها الى سن البياض مشقة عظيمة ولا تها من تابة فتدخلت في قوله
 تعالى ان اردتم فعذتن ثلاثه أشهر ولو حفظت دورها اعتدت بثلاثة أدوار منه سواء كانت
 أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل لاشتمالها على ثلاثة أقراء ولو شككت في قدر أدوارها ولكن قالت
 اعلم أنها لا تتجاوز سنة مثلاً أخذت بالاكثرت ان انطبق الطلاق على أول الشهر فذلوان وقع
 في أثناء شهر فان كان الباقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب ذلك فرائع ثم تأتي بعنده شهرين
 هلالين وان كان خمسة عشر يوما فوجها ان أحدهما لا يحسب ذلك قرأ لاحتمال انه حيض
 فتعد بعهده بثلاثة أشهر هلالية لما مر ولان الاشهر ليست متساوية في حقها حتى تبقى على

عدة المستحاضة غير المتحصرة

عدة المتحصرة

المنه كسر * وعدة صغيرة بثلاثة أشهر بالاجماع والمراد بالاشهر الهلالية والامر بطاها ران
 المطبق الطلاق على أول الشهر كان علقه به أو بأفسلاخ ما قبله فان طلقت في أثناء شهر فبعده
 هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع سواء كان المنكسر تاما أو ناقصا كمنظاره
 وينبأ الحساب من وقت الطلاق فان طلقتها نصف الليل أو نصف النهار مثلا اعتدت من ذلك
 الوقت الى مثله وهذا اعتدنا وعند الحنابلة وأما عند المالكية فيلغى اليوم الذي وقع فيه الطلاق
 فان حاضت في الشهر وجبت عليها المعدة بالاقراء بالاجماع لان الأصل في العدة وقد قدرت
 عليه ما قبل الفراغ من بداها فتمت نقل اليها أو بعد الاشهر ولم تجب الاقراء بالاجماع * وعدة
 بالغت لم تحيض ولا نفاضا بثلاثة أشهر بالاجماع * وعدة بالغت لم تحيض أو رأت نفاسا بثلاثة
 أشهر عندنا كالحنفية والمالكية ودخل فيهن ذكر بنت ثلاثين سنة أو أكثر أو أقل ومن
 رأت الدم يومين عند الحنفية لان ذلك ليس بحيض عندهم ثم ان انطبق الطلاق على أول الشهر
 فذلك فان وقع الطلاق في أثناء شهر فبعده هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين يوما من الرابع
 سواء كان المنكسر تاما أم ناقصا وينبأ الحساب من حين الطلاق فان طلقت نثل الليل أو النهار
 مثلا اعتدت من ذلك الوقت الى مثله وهذا اعتدنا وعند الحنابلة وأما عند المالكية فيلغى اليوم
 الذي وقع فيه الطلاق فلا يحسب في العدة وان كانت فيه معدة فان حاضت المعدة المذكورة
 في الاشهر وجب عليها اعتدنا العدة بالاقراء أو بعد الاشهر ولم تجب الاقراء * وعدة آيسة
 بثلاثة أشهر بالاجماع ويأتي في الاشهر الثلاثة ما تسبم والأيسة عندنا من بلغت سن البأس
 وأغلاها اثنتان وستون سنة على الأصح سواء سبق لها حيض أم لا فان حاضت في الاشهر
 أو بعدها قبل أن تنكح وجب عليها العدة بالاقراء لتبين انها ليست آيسة ولا يحسب هذا
 الطهر قرأ في حق من لم يسبق لها حيض إلا ان سبق لها نفاس كما هو ظاهر ولو حاضت هذه
 الآيسة المنتقلة الى الحيض قرأ أو قرأتين ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر وخرج بقولي
 قبل أن تنكح ما لو نكحت آخر بعد الاشهر فلا شيء عليها نظرا الى انقضاء عدتها في الظاهر
 مع تعاقب حق الزوج بها وهذا اعتدنا وعند الحنفية إذا اعتدت لآيسة بالاشهر ثم رأت الدم
 انقض ما مضى من عدتها وجب عليها أن تستأنف عدة بالحيض لان عودته يبطل الا باس
 وكذا إذا حبلى من زوج آخر انقضت عدتها وفسد نكاحها لتبين انها من ذوات الاقراء
 اذا لآيسة لا تحبل هذا معني ما في الكفر وهو يفيد أن الاستئناف واجب مطلقا وذكرني
 الايضاح ان الاستئناف على الرواية القائمة بعدم تقدير الاياس وأما على الرواية القائمة بان له
 مفيد ارفا لاستئناف عليها لانها اذا بلغته ثم رأت الدم لا يكون حيضا ومقداره كمال بقدهم
 ستون سنة وقال الصفاق سبعون سنة وقال الصدر الشهد المختار خمس وخمسون سنة وعليه
 أكثر المشايخ وفي المنافع وعليه القنوي وذكرني الغاية على رواية عدم التقدير لو اعتدت
 بالاشهر ثم رأت الدم لا تبطل الاشهر وهو المختار عندنا وعند المالكية يرجع لقول النساء في
 حكم الدم الذي تراه المرأة الآيسة أي من شئت في كونها آيسة كفت خمس من هل الدم الذي
 رآه حيض فترجع للعدة بالحيض وتلغى الشهور وليس حيضا فتمت جدي على عدة الشهور
 فان كان انه حيض انقضت اليه وليت بآيسة وان كان ليس بحيض أو كانت في سن من

عدة الصغيرة

عدة بالغت

عدة الآيسة

لا تحيض كسنت سبعين لم يكن ذلك حيضاً وتمازى بالشهر ودم من لم تبلغ خمس حيض قطعاً
 كما قاله الخريشي رحمه الله تعالى * ومن انقطع دمها العلة تعرف كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض
 فتمت سنة ثلاثة قروء عندنا وثلث حيض كوامل عند الحنفية وأحياناً تبلغ سن اليأس عندنا
 وعندهم فتمت سنة ثلاثة أشهر وإن طال صبرها لأن الأشهر اثنا عشرت التي لم تحيض وللايسة
 وهذه غيرهما فإن انقطع دمها العلة تعرف بالحكم عندنا كمسبوق في القول الجديد وفي القديم
 اثني عشر سنة أشهر مدة الحمل غالباً ثم تعد بثلاثة أشهر إن لم يظهر حمل وهو مذهب الحنفية
 فلو حاضت بعد اليأس في الأشهر أو بعدها قبل أن تنسكب وجبت الأقراء عندنا رجوعاً للفضل
 ونسب ما مضى من الطهر فقرأ فإن نسكت فلا شيء عليها ولا تنقض العدة عند الحنفية
 يعود الحيض بعد هذه اثني عشر والعدة لا نقضاً عندها وعند الحنفية إذا حاضت المرأة ثم
 امتد طهرها لا تعد بالأشهر إلا إذا بلغت سن اليأس كما قاله الشربلاني في حاشيته. وعنده
 المالكية إذا حاضت المرأة في عمرها مرة مثلاً ثم انقطع عنها فلا بد لها من الأقراء أو سنة
 يساء لادم فيها ولا تنسكت في الثلاثة أشهر إلا من لم تر الحيض في عمرها والآيسة التي عدلت
 عن الحيض كما قاله الخريشي وقال أيضاً إن المرأة إذا كانت مرضعة ولم تحض زمن الرضاع فإنها
 تسقط ثلثة أشهر بعد ذهاب زمان الرضاع فإن الرضاع يرفع عنها الحيض فإن مضت لها سنة
 بعد الرضاع ولم تحض فيها حلت للأزواج لا نعرفنا أن الرضاع هو الذي يرفع حيضها ثم دخل
 تحت الآيسات والآمة كالخبرة وعند المالكية أيضاً إذا تأخر حيض المرأة بلا سبب أو بسبب
 مرض ترصدت سنة أشهر راسية براء لا جل زوال الرية. ثم اعتدت بثلاثة أشهر وحلت بعد
 السنة فإن حاضت فيها ولو في آخر يوم منها اسقرت على اعتدادها بالأقراء وانتظرت الحية
 الثانية أو تمام سنة يساء لادم فيها فإن مضت لها السنة البيضاء حلت وإن حاضت فيها ألغتها
 واعتدت بقرآن وانتظرت الحية الثالثة أو مضى سنة وحلت برؤيتها إلى أثنائها أو مضى
 سنة فالحاصل أنها تنتظر أقصى الاجلين من الحيض وتمام السنة ثم إن احتاجت من تربعت
 سنة أشهر واعتدت بثلاثة أشهر ولم يأتها الدم عدة بان تزوجت ثم طلق اعتدت بثلاثة
 أشهر لانها اعتدت بالشهر وصارت كالآيسة إلا أن يعاودها الحيض مرة فترجع لحكمه
 وقوله ولم يأتها الدم احترازاً عما إذا أتاه فيها دم فإنها تنظر الثانية أو تمام سنة يساء والآيسة
 كذلك ثم إن احتاجت لعدة بعد ذلك فلا تعد بثلاثة أشهر وأحياناً تعد بسنة يساء فإن أتاه
 الدم فيها انتظرت الثانية أو تمام سنة يساء وكذا يقال في الثالثة قاله الخريشي رحمه الله وقال
 أيضاً ولو اعتادت المرأة الحيض مرة واحدة في كل سنة أو كل عشر سنين انتظرت فان جاء وقت
 مجيئه وهو السنة في المثال الأول والعشر سنين في المثال الثاني ولم يجئ حلت وإن جاء
 انتظرت وقت مجيء الثانية فإن جاء وقت المجيء ولم يجئ حلت وإن جاء انتظرت وقت مجيء
 الثالثة فإن لم يجئ أو جاءت حلت هذا كله في الخبرة وأما غيرهما من قنن وأم ولد ومهنة ككاتب
 ومدرسة ومغاني عتقها بصفة قبل وجودها فعدتها إن كانت من ذوات الأقراء قرآن بالاجماع
 فإن طلق حال الطهر وقدمت منه شيء انقضت عدتها عندنا وعند المالكية يطعمها في
 حية ثانية وإن طلق في حال حيفها أو نفاسها انقضت عدتها عندنا وعندهم يطعمها في

عامة غير الحرة *

حيضة ثالثة بالتي طلقها فيها فقبض حيضتين بعدها وتنقض عتتها عند الحنفية والحنابلة
بحيضتين ~~كما~~ ملتين سواء أحصل الفراق في طهر أو غيره * وعدة المبعضة عندنا وعند
المالكية والحنفية كالامة وعند الحنابلة كالخرة كما حرمت الاشارة اليه فان لم تكن من
ذوات الاقراء بأن كانت بمن لا تحيض اصغر أو بأمن عتتها عند الحنفية وعندنا في قول وهو
الراجح في المذهب شهر ونصف على النصف من الخرة وفي قول شهران لانهم ما بدل عن القرأين
في ذوات الاقراء ولأن غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة وهذا مذهب أحمد بن حنبل
رحمه الله وقيل بثلاثة أشهر لان النساء لا يظهر أثره في الرحم الا بعدها فان الوليد يتخلف في
ثمانين يوماً ثم يتبين الحمل بعد ذلك وما يعلق بالطبع لا يختلف بالرق والخربة وهذا مذهب مالك
رضي الله عنه والمبعضة التي لم تحض اصغر أو بأمن عتتها عندنا وعند الحنفية كامة فتمتع بشهر
ونصف وتمتع عند المالكية بثلاثة أشهر لان الخرة وغيرها في الاشهر مستويان عندهم وتمتع
عند الحنابلة بالحاصل فتزد على الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما نهيها من الخربة ذن ثلثها
حرمتم بشهرين وعشرة أيام ومن نصفها حرمتم بشهرين ونصف شهر ومن ثلثها حرمتم
بشهرين وعشرين يوماً * وعدة مباحضة غير مقبولة فمرآن عندنا وعند المالكية كذلك ان
ميزت بين دم الحيض ودم الاستحاضة فان لم يميز بينهما ردت بقعة أشهر استبراء لاجل زوال
الريبة وثلاثة أشهر للعدة وحلت بعد السنة كالخرة * وعدة مقبولة شهران ان انطبق طلقها
على أول شهر فان طلقت في اثنا عشر والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرأتك كمل بعده بشهر
هلالي والا لم تحسب قرأتك تعد بعده بشهرين هلالين على المعتمد فان حاضت واحدة من اللاتي
لم تحضن في عتتها أو بعدها فمكنا تقدم في الخرة ومن انقطع دمها لالهة تعرف نصبر عندنا حتى
تقبض قعة تعد بقرأين أو حتى تبلغ سن البأس فتمتع بشهر ونصف وان كانت مبعضة وعند
الحنابلة تتر بص تسعة أشهر مدة الحمل غالباً ليعلم براءة رجها ثم تعد بشهرين ان كانت غير
مبعضة فان كانت مبعضة اعتدت بالحساب كما تقدم ولا تقبض العدة بعد الحيض بعد المدة
لانقضاء عتتها فان انقطع دمها لالهة تعرف كرضاع ومرض نصبر حتى تحيض فتعد بقرأين
عندنا وبحيضتين ~~كما~~ ملتين عند الحنابلة أو حتى تبلغ سن البأس عندنا وعندهم فتعد عندنا
بشهر ونصف وان كانت مبعضة وتمتع عندهم بشهرين ان كانت غير مبعضة والا فالحساب
فلوحاضت بعد البأس في الشهر والنصف أو بعدهما قبل ان تنكح وجب عليها أن تأتي بقرة
وحسب ما بقي لها من الطهر قرأتك تنقض عتتها بطعن في حيضة ثانية ان طلقت في طهر
وثالثة ان طلقت في غيره فان نكحت فلا شيء عليها ومن عتقت في عدة رجعة كملت عدة حرة
عندنا وعند الحنفية والحنابلة لان الرجعية كالزوجة فكأنها عتقت قبل الطلاق وأما عند
المالكية فلا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن لان الناقل عندهم ما واجب عدة أخرى
والاعتق لا يوجب عدة أخرى وخرج بقولي في عدة رجعة ما لو عتقت في عدة بينونة أو وفاة فلا
تكمل عدة حرة بل تكمل عدة أمة بالاجماع لانها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء
العدة هذا كله في غير ذوات الحمل أما هي فسيأتي الكلام عليها في الضرب الثاني بتعلق بقرة
وفاة * فعدة وفاة خرة حائل أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها بالاجماع قال تعالى والذين

يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً أي عشر ليل بالإنها
ويستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة والمُدخول بها وغيرها وذات الأقراء وغيرها وزوجة أضي
وغیره لا طلاق إلا به الخمسة على الغالب من الخيرات الحلالات وتغير الأشهر بالالهة ما أمكن
فإن مات أول الهال فواضح أو في خلال شهر بقي منه عشرة أيام أو أقل ضمت إلى ذلك أربعة
أشهر بالالهة وأكملت بقية العشرة بما بعدهما أو أكثر من عشرة أيام ضمت إلى ذلك ثلاثة
أشهر بالالهة وأكملت عليه بما بعدها بقية الأربعين يوماً وتجب المدة المذكورة من موت
الزوج عند غير المالكية أما عندهم فيلغى اليوم الذي وقع الموت فيه نعم إن مات قبل الحرة اعتدت
به ليلته المأثمة قد أدركتها بأدراجها منها كذا قالوه واشترطوا أيضاً في حل ذات الأقراء
المدخول بها أو الاكتفاء فيها بالأربعة والعشرين الأول أو أن تتم الأربعة والعشرين قبل
زمن حیضها بأن كانت تحيض في كل خمسة أشهر وتوفي عنها عقب طهرها ومثله لو تأخر لضع
أرجاحت فيها والشرط الثاني أن تقول النساء عند رؤيتهن لها الأربعة عشر يوماً فان لم تتم المدة
المذكورة قبل زمن حیضها بأن تمت بعد مجيء زمن حیضها كجاءت تحيض في كل أربعة
أشهر فتأخرت حیضها غير سبب أو بمرض أو استحاضة ولم تميز أو تمت قبل زمن حیضها
لكن قال النساء ههنا من حس بطن انتظرت الحيضة لان تأخيرها عن وقتها ولو مرض أو
استحاضة وقول النساء ذلك أوجب الشك في براءة زوجها فلا تحلل إلا بالحيضة أي أو تمام تسعة
أشهر إن زالت الریسة حیثئذ فان بقيت ارتفعت إلى أقصى امد الحمل خمس سنين أو أربع
والخاص كقوله الخرشبي أن غير المدخول بها تعتد بأربعة أشهر وعشر من غير نظر لتأخير حیض
أو مجيئه وكذا المدخول بها التي يؤمن من حملها أمان جائه كما هو غير واما من خانها كالأيسة
والغفيرة وكذا من لا يؤمن حملها وتتم الأربعة والعشرين مجيء زمن حیضها أو لا تتم قبل
مجيئه وانما هيها أو تأخر لضع وأمان تأخر مرض أو غير علة أو لم تميز فتعظمها أو تمام تسعة
أشهر وتختص عدة الوفاة عندنا بالنكاح الصحيح وعند المالكية والحناابلة بالنكاح الصحيح
أو الفاسد المختلف فيه يخرج بالنكاح الصحيح النكاح الفاسد وحكمه عندنا أنه إن لم يقع فيه وطء
فلا شيء فيه وإن وقع فيه وطء فهو وطء شبهة وفيه ما في فرقة الحنابلة كما تقدمت الإشارة لذلك وخارج
بقول الحناابلة والمالكية أو الفاسد المختلف فيه الفاسد المجمع على فساده وحكمه عندهما
أنه إن لم يقع فيه وطء فلا شيء فيه وإن وجود صورته كعدمه أو إن وقع فيه وطء وجبت العدة فيه
كعدة مطلقة وقد تقدم ما عندهما وعدة المتكوجة نكاحاً فاسداً الحيض للموت وغيره
كالحائض والدرور معناه كما خصناه من شرحه ما إن عدة المتكوجة نكاحاً فاسداً إذا وقع بينهما
فرقة موت أو غيره من تفرق القاضى أو عزم الواطئ على ترك وطئها ثلاث حيض إذا لم تكن
حائضاً ولا أيسة لان عدتها للمعرف عن براءة الرحم لا قضاء حتى النكاح والحيض هو المعروف
في غير الحامل والأيسة فلا يختلف في الموت وغيره (فان قيل) فعلى هذا ينبغي أن يكفي بحیضة
كلاستبراء لانه يحصل بها التعرف (قلنا) النكاح الفاسد يلحق بالنكاح الصحيح ابتداء
المعدة في النكاح الفاسد عقب تفرق القاضى أو عقب عزم الواطئ على ترك وطء وذلك أن
يقول تركت أو خلعت سيلاً أو نحو ذلك لا يجرى العزم وعدة ذمية كعدة مسيلة بالاجماع

هذا هو الصحيح

حيث كان زوجها مستبداً فاعتده عدة حياة ان فارقه في الحياة وعدة وفاة ان مات عنها فان كان زوجها اذما فكذا كذلك عندنا وعند المالكية اذا كانت الذمية تحت ذمى وهي غير حامل ثم طلقها أو مات عنها وأراد مسلم ان يترجوها وتخلوا الدنيا فانه يحل له نكاحها بثلاثة اقراء ان كن الذمى دخل بها فان لم يكن دخل بها حصل له نكاحها من غير شيء اجراء لنكاح السفار مجرى المتفق على فسادة وعند أبي حنيفة لا عدة على ذمية غير حامل طلقها زوجها الذمى أو مات عنها اذا اعتقد واعدتها لان العدة لو وجبت عليها لا تخلوا ما أن تجب حقاً للشرع أو للزوج ولا وجه للاول لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا الى الثاني لان الزوج لا يعتقده وقد امرنا أن نتركهم وما يدينون وقال صاحباه عليها العدة لان العدة حق الزوج وان كان فيها حق الشرع ولهذا تجب على الصغيرة والكافرة مخاطبة بحقوق العباد اما الحامل فلا تترجى بالاجماع حتى تضع حملها لان في بطنها ولد اثبات النسب قال في شرح المنتهى وان مات في عدة مرتبان ارث الزوج بعد الدخول لمات أو قتل قبل انقضاء عدتها سقط ما مضى من عدتها وان بدأت عدة وفاة من موته فصلا لانه كان يمكنه تلافى النكاح بعوده الى الاسلام أو ماتت زوج كافرة أسلمت بعد دخوله بها في عدتها قبل اسلامه سقط ما مضى من عدتها وابتدأت عدة وفاة من موته لما تقدم وقال العلامة الرابلي في شرح السكندر ولو ارث الرجل وقيل على رده حتى ورثته امرأته فهو على الاختلاف وقد بينا الوجه من الجانبين وقيل يجب عليها عدة الطلاق بالاجماع لان النكاح لم يمتد برباها الى الموت لانه لو اعتبر ما ورثت اذا سلم لا يرث الكافر بل الارث يستند الى ما قبل الرد اهـ ويجب على الحرة ان وطئت برئاً أو شبهة بغط أو نكاح فاسد مجمع على تحريمه كغيره نسب أو رضاع أو لا أن تمسك قدر عدتها على نفسها السابق فان كانت من ذوات الحيض تمسكت ثلاثة اقراء استبراء لا عدة وثلاثة اشهر ان كانت صغيرة أويسة وسنة ان تأخر حيضها بلا سبب أو كانت مستحاضة ولم تميز أو مرضية ولا يطؤها زوجها زمن استبراءها ما ذكر ومثل الوطء الاستمتاع كما في سماع ابن القاسم ولا يعتد أحد عليها نكاحاً سواء أكان زوجاً فسخ نكاحها أو طلقها أو اجنبيا لان كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العقد الا الحيض والنفسان والعيام والاعتكاف ويجب عليها أيضاً أن تمسك قدر عدتها في النفقة سيل المذكور اذا غاب عليها فاقصأ أو سبأ أو مت تراشراها جهلاً أو ذنباً أو فسقاً لا نغيبه كل مظنة للوطء ولا يرجع اهل في دعواها عدم وطء واحد منهم ولو صدقها على ذلك لحق الله تعالى وخرج بالحرة الامة فان استبرأ بحبضة واحدة كما ذكره في الاستبراء هذا كله عند المالكية * وعدة موطوءة بشبهة أو زنا حرة أو أمة من زوجة كعدة موطوءة لانه وطء يقتضي شغل الرحم فوجب العدة منه كالوطء في النكاح اما الامة غير المتزوجة فتستبرأ اذا وطئت بشبهة أو زنا بحبضة لان استبراءها من الوطء المباح يحصل بذلك فيكذابه ولا يحرم على زوج حرة أو أمة وطئت بشبهة أو زنا من عدة من ذلك غير وطء في فرج لان تحريمها العارض يختص بالفرج فابح الاستمتاع بها بما دونه كالحيض ولا يفسخ نكاحها برئاً وان أمسكها زوجها فلم يطلقها الرتاه استبرأها أي لم يطلقها حتى تنقضي عدتها كغيرها من المعتدات كذا ذكره في المنتهى وشرحه * وعدة موطوءة بشبهة الحيض للوطء وغيره قاله في

السكتر والدرر وعدة أمة شهران وخمسة أيام بلياليها بالاجماع و يأتي في الانكسار ما مروا
 فرق في ذلك بين القنة وأم الولد والمدة والسكابة والمعلق عقبها بصفة قبل وجودها كما شهد
 التعيين بالامة وعدة البعثة عند غير الحنابلة كالامة ما الحنابلة بقدة من نصفها احرزوها
 رقيق ثلاثة أشهر وعشاية أيام بلياليها عندهم ومن ثلثها احرزتها عندهم شهران وتسبعة
 وعشرون يوما بلياليها فان انقضت عدة الامة المذكورة حل نكاحها واذا كثر في بعض عدتها
 سواء كانت صغيرة أو كبيرة دخل بها الزوج أم لا من ذات الاقراء أم لا حاضت في عدتها أم لا هذا
 عند غير المالكية وأما المالكية فقد فصلوا فقالوا ان كانت غير مدخول بها أو صغيرة أو آيسة
 أو من ذوات الحيض وحاضت في عدتها فالحكم عندنا كذلك وإن كانت مدخول بها وهي من
 ذوات الحيض ولم تحض فيها مكنت ثلاثة أشهر إلا أن ترتب سواها تمت عدتها قبل زمن حيضها
 أم لا وانما رفعت الامة للثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حيضها بخلاف الحرة أقصر مدة
 عدتها فلا يظهر الخلل فيها فان ارتبأت مكنت تسعة أشهر كالحرة وتقدم أنها لو عتقت في عدة
 وفاة لا تنتقل عن عدتها اربعة حرة بالاجماع فلو عتقت مع موت زوجها اعتدت كحرة أصلية كما
 يحتمل الا ذرعي من أمتها ولو ماتت عن رجعية حرة أو أمة انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع وسقطت
 بقية عدة الطلاق فتعد الاولى باربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها والثانية بنصفها فلو طلقت
 طلاقا رجعيا ثم أعتقه أسيدها ثم مات زوجها قبل انقضاء عدتها انتقلت لعدة حرة بالاجماع
 بخلاف ما لو مات زوجها ثم أعتقه أسيدها فلا تنتقل لعدة حرة بل تكمل عدة الامة التي انتقلت
 اليها بموت زوجها في عدتها وهذا بالاجماع أيضا وخرج بالرجعية البائش ولو بفسخ فلا تنتقل الى
 عدة الوفاة بموت من أبانها بل تكمل عدة الطلاق بالاجماع حيث أبانها في صحتها وكذا في مرض
 موته عند تاروته عند الحنفية نسوي أبي يوسف من أبانها في مرض موته أبعد الاجلين من عدة
 الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق وهي ثلاث حيض مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا يند
 أن تتر بص الى انقضاء عدة الموت * وان انقضت عدة الموت دون الطلاق تتر بص عدة
 الطلاق وتعتد من أبانها في مرض موته المخوف فرارا الاطول من عدة وفاة وطلاق لانها
 وارثة فيجب عليها عدة الوفاة كالرجعية ومطلقة فتجب عليها عدة الطلاق ويندرج اقلهما
 في الاكثر نعم ان كانت الميمنة في مرض موته أمة أو ذمية وزوجها مسلم أو كانت الميمنة منها
 بان سألته الطلاق ونحوه اعتدت لطلاق لا غير لا تقطاع أثر النكاح بعهد امرئ منه ولا تعتد
 لموت من انقضت عدتها قبله ولو ورنه وكذا لو طلقها في مرضه قبل الدخول ثم مات فلا عدة لموته
 لانها اجنبية تحمل للازواج ويحل للطلاق نكاح اختها وأزبوع سواها وهذا كما عند الحنابلة
 وعندهم أيضا الوطاني معينة ونسبها أو طلق ميممة ثم مات قبل فرقة اعتدت كل نسائه سوى
 الحاسم الا طول من عدة الطلاق والوفاة وعندنا لو طلق احدها امرأته معينة أو ميممة كان
 قال أحدا كما طلق ونوى معينة أو لا ومات قبل ما ان للميمنة وتعين لهما ميممة لم يطل واحدة منهما أو
 وطى واحدة وهي ذات أشهر مطلقا أو ذات اقراء في طلاق رجعي أو وطى ما واه اذواتا أشهر
 مطلقا أو ذاتا اقراء في طلاق رجعي عندنا الوفاة وان احتمل أن لا يلزمها عدة في الاولى وإن
 يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي اقل من عدة الوفاة في ذات الاشهر وفي ذات الاقراء ببناء

على الغالب من أن كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر للاحتياط في الجميع فان كان الطلاق
بائنا ووطئهما أو واحداهما اعتدث من وطئت وهي ذات اقراء بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة
من اقراء الاحتياط أيضا واعتدث بها لو فاقها تقرره وعدة الوفاة من الموت والاقراء من
الطلاق فلو مضى قرء أو قرآن قبل الموت اعتدث بالاكثر من عدة وفاة ومن قرآن أو قرء هذا
كاه في غير ذات الحمل أما هي فتتقضى عدم البوض كاه بعد فرقة بالاجماع بشرط نسبه عند غير
الحنفية الى صاحب العدة ولو احتمالا كنفى بلعان سواء كانت حرة أو غيرة مأمثلة أو كناية
معددة عن فرقة حياة أو فرقة وفاة حامل من مسلم أو كافر قال تعالى وأولات الاحمال أجعلن
أن يضعن حملهن وتنتضي بيمت كالحى باجماع لا لطلاق الآية بمضغعة فيها صورة آدمى خفية
أخبر بها القوابل اظهر وزها عند من كمالو كانت نظاهرة عند غيرهن أيضا بظهره يد أو
اصبع أو ظفر أو غيرها وهذا بالاجماع أيضا فان لم تكن فيها صورة أصلا لا ظاهرة ولا خفية
يعرفها القوابل وقلن هي أصل آدمى ولو بقيت لتصور انقضت العدة بوضهاعلى
المذهب المنصوص عندنا لحصول براءة الرحم به وتنتضي بماعند المالكية أخذاعا سياتى
عنه بمخلاف مالوشككن في أن الحلم آدمى فلا تنقضى العدة بوضهاعا قطعاعندنا بخلاف
العلاقة فلا تنقضى العدة بوضهاعندنا لانها لا تنهى حملها ولا علم كونها أصل آدمى وتنقضى
عند المالكية بوضع الحمل وان دما لجمع قال الخرشي كغيره والمراد بالدم المجمع الذى لا يذوب
بصب الماء الخناز عليه موقتة تنقضى عند الحنابلة بماتصير به أمة أو ولد وهو مائتين فيه خلق
الإنسان ولو خفية أو أقل مدة تبين خلق ولد عندهم أحد وثمانون يوما أو أقل مدة الحمل ستة
أشهر بالاجماع وأكثرها ستان عند الحنفية وأربع سنين عندنا وعند الحنابلة وهو المشهور
من مذهب مالك وغاها تسعة أشهر عندنا وعند الحنابلة والمالكية وخرج بكاه ما لو انقضت
بعضه كيد أو رجل فلا تنقضى العدة به لآية ولان المقصد بالعدة براءة الرحم وهي لا تحصل
بذلك وشمل الحمل مالهو كان واحدا أو متعددا فلا تنقضى العدة عند المالكية والحنابلة الا
بوضع الآخر ولم يفصلوا في ذلك وقد فصلوا عندنا وقالوا لا تنقضى العدة الا بانفصال جميع الحمل
حتى تاتي نواتين بأن يكون بينهما دون ستة أشهر لانهما حمل واحد فشهلتما الآية بخلاف
ما اذا تخطل بينهما ستة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر فان كان الحمل ثلاثة انقضت عدتها بالثالث
ان كان بينهما وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه فان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثر
وبين الاول والثاني دونها لحقاه دون الثالث وان كان بينهما وبين الثاني دون ستة أشهر وانقضت
عدتها بالثاني وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقاه
وكذا ان كان بين كل ونايه ستة أشهر وخرج بنسبه الى صاحب العدة كما اذا لم ينسب له
كان مات مسووع عن زوجته وهي حاملة فتتعد عند غير الحنفية بالاشهر لا بالوضع اذا لم ينفه
الولد على المذهب لانه لا يزل ولم يجر العادة بان يتخلق له ولد ولا عدة عليها لاطلاقه كانه دم
والمسووع هو الملقطوع بجميع ذكره وأنثيه وهو المبر عنه عند المالكية المحبوب كانه دم
ويخلق الولد محبوا بابق انقياء فتتعد زوجته التي مات عنها أو طلقها وهي حاملة بالوضع عندنا
وعند الحنابلة ولا عدة عليها عندنا لاطلاقه حينئذ لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم

ويطرق مسأولا بقى ذكره فتعذر زوجته الحامل لوفاؤه وطلاقه بالوضع عندنا وعند الحنابلة
وفارق المحبوب والمسؤل الممسوح بان المحبوب فيه أو عية المتي وقد يصل الى الفرج بقبره بلاج
والمسؤل بقى ذكره وقد يسأل في الأيلاج فدلته و نزل ماء رقيقا وأدارة الحكم على الوطء
وهو السبب الظاهر وأولى من إدارته على الإنزال الخفى بخلاف الممسوح وكان مات صبي لا ينزل
كأن دون تسع عندنا وعند الحنابلة وإن دون عشر عند الحنابلة عن زوجة وهي حامل فتعذر
بالأشهر عند غير الحنفية لا بوضع الحمل لأنه منتف عنه فلا عبرة به كالحمل الحادث بعد موته
وأما الحنفية فقد فصلوا في المسئلة فقالوا ان كان الحمل موجودا عند موته اعتبرت بوضعه وان
كان حادثا بعد موته اعتبرت بالأشهر وتقرير قيام الحمل عند موته أن تلد لاق من ستة أشهر
من وقت موته وقبل لاق من سنتين ولا أكثر من سنتين حادثا إجماعا وكذا ان ولدت لأكثر من
سنة أشهر عند الجمهور ونسب الولد منتف عنه في الحنابلان لأن النسب يعتمد الماء ولا ماله
فالوارد ليلنا الطلاق قوله تعالى وأولات الأجمال أحملن أن يضعن حملهن من غير تفصيل
أن يكون منه أو من غيره ولأن هذه العدة شرعت لبقاء حق النكاح لا للتمتع به عن براءة
الرحم لشرعها بالأشهر مع وجود الأقرأ وهذا المعنى مخفف في حق المصبي وإن كان لبراءة
الرحم فوضعه يصح دليلا على براءته فيتعاقبه الانقضاء كالذي ينسب الى الميت بخلاف
الحادث بعد الموت لأنه لم يثبت وجوده وقت الموت لا حقيقة ولا حكما تعينت الأشهر عند الموت
فلا يتغير بحدوثه بعد ذلك بخلاف امرأة الكبير إذا حدث بها الحمل بعد الموت لأن نسبه ثابت
الى الحيوان ومن ضرورته وجوده عند الموت فتبين أنه ليس بحادث حتى لو تبين بعد وثبنا
وليدته بعد الحيوان كان الحكم كذلك وعلى هذا الزوج الكبير امرأة فدخل بها ثم طلقها أو
مات عمل ثم جاءت بولد لاق من ستة أشهر من وقت التزوج كان على هذا الخلاف لأنه ليس بثابت
النسب منه فكان وجوده وقت زوال النكاح باثنا ~~كذا~~ قاله العلامة الزيلعي وعندنا
كالمساكنية والحنابلة تعتد بالأشهر في الموت والأقرأ في الطلاق ولومات الحمل في بطن
من تعتد بوضعه لم تنقض عتدها إلا بوضعه بالاجماع وإن طال مكنته في بطنها وخافت الزنا عندنا
وأما استعمال دواء لا نزاهة ولومته قطعاً ونسحق عندنا ماؤن من نفقة وسكني وغيرهما حيث
تجب للعامل وتصح زجعتهم أقبل وضعه ولا نفقة لها عند الحنابلة كما قاله شارح المنهجي حيث
قال قلت ولا نفقة لها حيث يجب للعامل لما يأتي أن النفقة للمعقل والميت ليس بمحلول وجوبها
ولو أربأت معتسدة في عدة أقراء أو أشهر عن فرقة حياة أو وفاة في وجود حمل لنقض وحركة
تجدد ما لم تنسك آخر بعد تمامها حتى تزول الرية فإن نكحت فالتسكاح باطل وإن بان أن لا حمل
على الراجح للتردد في انقضاء العدة أو أربأت بعد نكاح آخر لم يبطل النكاح إلا ان تملد دون ستة أشهر من
امكان علوق بعد عده فيقتين بطلانه والولد للاول ان أمكن كونه منه بخلاف ما إذا ولدت لعدة
أشهر فأكثر لولد الثاني وإن أمكن كونه من الاول لأن الفرائش الثاني تأخر فهو أقوى والثاني
وطء شبهة بعد العدة فلوأنت بولدت ستة أشهر فأكثر من الوطء لحق الواطئ لا تقطاع النكاح
والاعتد عنه ظاهر إذا ذكره في الروضة وأما هذا مذهبنا ومذهب الحنابلة لو أربأت متوفى

موت الحمل في بطن العدة بوضعه

عنها في عتتها أو بعدها بإمرة حمل كركرة وانفخا بطن أو رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول
 الرية للشك في انقضاء عتتها وزوال الرية فانقطاع الحركة وزوال الانفخا أو عود الحيض
 لومضي زمن لا يمكن أن تكون حاملا فيه فان نكحت قبل زوالها فالتكاح باطل وإن بان أن
 لا حمل وإن بانفت الرية بعد نكاحها لم يفسد بظهورها داخل الزوج بها أولا لأنه شك طرأ على
 بقين النكاح فلا يزيله ولم يحل لمزوجها أو طؤها حتى تزول الرية للشك في صحة النكاح لاحتمال
 أن تكون حاملا ومضى ولدت متوفى عنها بعد عتتها وتزوجها لدون نصف سنة من عقد عليها
 وعاش الولد بين فساد النكاح لانها معتدة وإن ولدت له أكثر من ذلك لحق بالزوج الثاني والنكاح
 صحيح ومذهب المالكية لو أن بات متوفى عنها أو مطلقة في وجود الحمل بحس في بطنها لم تحل
 للزوج إلا بعد مضي أنصبي أمدا الحمل وهل خمس من السنين فهو واقعه أو أربع بخلاف في
 النشهر فإن مضت المدة وزادت الرية مكنت حتى ترتفع الرية من أصلها كما لو مات الولد في بطنها
 كذا قاله الخريشي ولو غرق الرجل زوجته فماتت بانها حية أو غيره أو رجعا فولدت لاربع سنين
 فأقل من إمكان العاقد قبل الغرق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني
 بقرينة ما لحق لحقه الولد أولا أكثر منها فلا يلحقه لأن الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر منه كما
 استقرئ ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر من النكاح فسكان لم تنكح ويكون
 الحكم كما تقدم في الاتيان بالولد لاربع سنين أولا أكثر منها المخ وإن ولدت أسنة أشهر فأكثر ما ولد
 الثاني أقام فماتت وإن أمكن كونه من الأول لما صحت في المراتبة ولو نكحت في العدة فماتت
 وجهها الثاني فولدت لا مكان من الأول دون الثاني لحقه وانقضت عده بوضعه ثم تعدل الثاني
 أولا مكان من الثاني دون الأول لحقه وإن ولدت له أكثر من أربع سنين من إمكان العاقد قبل
 الغرق بانها كان أو رجعا وأسنة أشهر فأكثر من وطئه أو لا مكان منها عرض على قائم فان
 أحقه واحد منهما فلا مكان منه فقط وقد تقدم حكمه وإن أحقه بهما أو نفاه عنها أو أشبهه
 عليه الأمر أو لم يكن ثم قانت انتظر بلوغه وانفساه بنفسه وإن ولدت له زمن لا يمكن كونه فيه من
 واحد منهما كان ولدت له لدون ستة أشهر من وطئه الثاني ولا أكثر من أربع سنين مما صحت
 واحد منهما وخرج بانفساد الصحيح وذلك في أنسكهة الكفار فإن أمكن كون الولد من الزوجين
 لحق الثاني ولم يعرض على قائم ويجهلها الثاني ما لو علم أن جهل التحريم وقرب عتته
 بالاسلام فكذلك ولا فوزان هذا كله عندنا وعند المالكية لو طلق الرجل زوجته أو مات عنها
 وانقضت عتتها ثم أتت بولد لدون أنصبي أمدا الحمل من يوم انقطاع وطئه عنها ولم تكن تزوجت
 بغير صاحب الحمل أو تزوجت قبل خبضة أو بعدها أو أتت بدون ستة أشهر ومات حكمها من
 عقد الثاني لحق صاحب العدة حيا أو ميتا إلا أن يبقى الحي بلعان ولا يضرها حق أقرارها
 بانقضاء عتتها لأن دلالة الاقراء على البراءة أكثرية وطامل تحيض ويفسخ نكاح الثاني
 ويحكم له حكم النكاح في العدة وأما لو أتت به أسنة أشهر ومات حكمها فاما أكثر من عقد الثاني
 لحق به ولدون ستة أشهر وزا نصي أمدا الحمل لم يلحق بها حكمها واحد وفي الشامل لو نكحت
 في العدة فولدت لدون ستة أشهر من عقد الثاني أو أسنة منه قبل خبضة فلا دلالة أو بعد خبضة
 فللثاني إلا أن يبقى بلعان فلا دلالة أن لم ينفقه كذلك وعند الحنفية ثبت نكاح ولد معتدة

الطلاق الرجعي وان ولده لا أكثر من سنتين مالم تقر بعضى العدة لاحتمال العلوق حال العدة
لأولئك ونحوه عند الطهر ثم ان جاءت به لأقل من سنتين بانت من زوجها لانقضاء العدة
ولا يصير مراجعاً لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعاً بالمثل وان
جاءت به لا أكثر من سنتين كان مراجعاً لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه فيحمل عليه
ولا يحتمل على الرتلا مكان الحمل ولا تنقضاء الرتاعن المسلم لظاهر الا يقال انتفاء الرتاعن بغير
هذه الجهة وهو ان تزوج بزواج آخر بعد انقضاء عدتها فيكون الولد منه لا ينفق الا بقاء أسهل
من الابتداء فكان أولى وبثبت نسب ولده عند الطلاق البت ان ولده لا أقل من سنتين لانه
كان موجوداً عند الطلاق أو يحتمل له فيحمل عليه احتياطاً لاثبات النسب ولا يعتبر توهم غيره
على ما بينا فان ولده لتمام سنتين من وقت انقضاء عدتها لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق
فلا يكون منه لحرمه وطهرها في العدة بخلاف الرجعي وبثبت نسب ولده المطلقة المراجعة ان ولده
لا أقل من تسعة أشهر منذ طهرها باثباتا كان أو رجعي لان العلوق حينئذ يكون في العدة فان ولده
التسعة أشهر لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه فان العلوق حينئذ يكون خارجاً عن العدة وذلك لانها
غيره سنتين والباقي لا يزول بالاحتمال والصغر مناف للحمل فان بقي فيها صفة الصغر حكم بعضى
عدتها بثلاثة أشهر وحمل الحمل على أنه حادث فلا يثبت النسب الا ترى أن الوأقرت بعضى
العدة ثم ولدت تسعة أشهر لم يثبت النسب لوجود دليل انقضاء العدة وهو اقرارها فسكنها هنا
بل أولى لان اقرارها يحتمل السكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا ترد فيه وبثبت نسب ولده
معدته أقرت بعضى عدتها ان ولده لا أقل من نصف سنة من وقت الاقرار اظهروا كذبها بين
حيث أقرت بالانقضاء ورسمها مشغول بالهاء لان العلوق في هذه الحالة يكون في العدة وهذا
ان جاءت به لأقل من سنتين من وقت الفراق فان جاءت به لا أكثر من تسعة أشهر لا يثبت وان كان أقل
من تسعة أشهر من وقت الاقرار كما اذا أقرت بعد ماضى من عدتها سبعتان الأشهر من فحاش
بولد بعد ثلاثة أشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه منه لان شرط ثبوته أن يكون لأقل من
سنتين من وقت الفراق بالموت أو الطلاق وبعده لا يثبت وان لم تقر بالانقضاء فمع الاقرار أولى
الا إذا كان الطلاق رجعياً حينئذ يثبت ويكون مراجعاً على ما بينا من قبل فان ولده نصف
سنة من وقت الاقرار لم يثبت نسبه لان العلوق حينئذ يكون خارجاً عن العدة وبثبت نسب ولده
معدته وفاة كبيرة ان ولده لا أقل من سنتين من وقت الموت أما الصغيرة التي مات عنها زوجها
فان أقرت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسب ولدها منسبة الى سنتين لان القول قواها في ذلك
وان أقرت بانقضاء عدتها بعد أربعة أشهر وعشر ثم ولدت تسعة أشهر رفضا عند الميثاق النسب
منه وان لم تدع حملاً ولم تقر بانقضاء العدة عند أبي حنيفة ومحمد ان ولدت لأقل من عشرة أشهر
وعشرة أيام ثبت النسب منه والام يثبت وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين ومن يكف في
عدتها فسكنها باطل وتسقط نفقتها وسكنها بالثقة وزوجها اذا رضيت بنكاحها بقرينة
التعليل فان وطئها النكاح في العدة عالياً بالتحريم فهي باقية على عدتها لانه زان أو جاء إليه
لطلبه انقضاء العدة أو اظنه حل نكاح المعتدة وكان قريب عهد بالاسلام أو يجنون ذماً عليه
من الصغر ثم بلغ وأفاق فسكن أو نشأ بأبدية بعيدة عن العلماء انقطعت العدة بالوطء لم يصيرها

ثبوت نسب ولد المعتدة عن وفاة

فإشائها الثاني ويعتد انقطاعها إلى أن يفرق بينهما فتكمل عدة الطلاق إن لم تجزئ من الثاني
 لتقدمه وقوته واستناده إلى عقد صحيح ثم تشرع في عدة الثاني بعد انقطاع عدة الأول أو قطعها
 بالرجعة فإن حبست من الثاني قدمت عدته ثم تكمل عدة الطلاق والحاصل أن عدة الحمل
 مقدمة على ما سواها وكان من الأول أو الثاني لأنهما لا يقبل التأخير والتفريق بينهما يجعل بان
 يفرق أو ما بقي بينهما أو ينفق أو يفرق أو يموت الزوج عنها أو يطلقها أو يظن العجزة وليست
 القيمة منه عنها تفريقها بينهما فلا تحسب من العدة إلا بقية أن لا يعود منه إليها فتحسب منه
 هذا أمدها وما ذهب الحنابلة كذهبنا في غالب هذه الأحكام وعبرة المنتهى وشرحه ومن
 تزوجت في عدتها فتكسحها باطل ويفرق بينهما أو تقطع نفقة طهر رجعية وسكنها أو تزوجها ولم
 تقطع عدتها حتى يطلقها أو الثاني لأنه عقد باطل لا تصير به المرأة فرأينا أن وطئها انقطع ثم
 إذا انفارقه من تزوجها أو فرق الحائض بينهما بقت على عدتها من الأول أسبق حقه واستأنفت
 عدة الثاني لأن ما عدتان من رجائين فلا يتداخلان وإن ولدت من أحدهما بعدهما انقضت
 عدتها به ومنه واعتدلت للاستخروا أمكن كونه منهما فكل سبق وللثاني أي الذي تزوجته في
 عدتها أو وطئها أن ينكحها بعد انقضاء العدتين ولو راجع حائلا أو جامعها فوطئها ثم طلقها
 استأنفت عدة وان لم يطأها بعد الرجعة إلى النكاح الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع
 انقضت عدتها به وإن وطئ لا طلاق الآية وخبر جراحه ما لو لم يراجع وإن نكحها طلق رجعيًا أو
 ما نكحها في العدة فانها تبقى على ما مضى من عدتها ولا تنبت أنف هذا أمدها وما ذهب الحنابلة ولو
 أن فرجته يتخلع أو غيره ثم نكحها في أثناء العدة جاز وانقطعت العدة بخلاف غيره لو أراد
 نكاحها لأن نكاح الغير يؤدي إلى اختلاط الأنساب ولا يوجد ذلك في نكاحه ثم إن طلقها
 بعد وطء استأنفت عدة لأجل الوطء ودخل فيها البقية من العدة السابقة لأنهم لو حدثوا
 قبل وطء بقت على ما سبق من العدة وأكلتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد طلقها
 فيه قبل وطء فلا يعلق به عدة بخلاف ما تقدم في الرجعية ولو طلق زوجته الإماء ثم اشترأها
 انقطعت العدة في الحال وحلت له بعد استبراءها وتبقى العدة عليها حتى يزول ملكه فيها فإذا
 تقبضها حتى لو باعها أو أعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقضي بقية العدة قاله المتولي وغيره هذا
 عندنا وعند الحنابلة لو أن زوجها ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخولها بقت وإن
 انقضت عدتها أي البائث ثانية قبل طلاقه ثانية أو قد نكحها ولم يدخل بها فلا عدة له أي الطلاق
 الثاني لأنه عن نكاح لا دخول فيه ولا خلوة ولم يبق من عدة الطلاق الأول شيء تبقى عليه كذا
 في المنتهى وشرحه وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لو أن زوجها ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل
 الوطء وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لأنها مقبوضة في يده بالوطء الأول وبقي أثره
 وهي العدة فإذا وجد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك عن القبض الواجب في هذا النكاح
 كما يغيب شري ومخصوص بالي يده فيصير قاضا مجرد العقد فيكون طلاقا بعد الدخول (واعلم) أن
 الدخول في الأول دخول في الثاني في حق المهر وجوب العدة لا في حق الرجعة لو كان الطلاق
 رجعيًا فلا يملكها كافي ففتح القدير وقال زفر لها نصف المهر أو المتعة ولا عدة عليها وقال محمد
 لها نصف المهر أو المتعة وعليها تمام العدة الأولى

فصل في مذاخل العتدين وعدمه

إذا جتمع على المرأة عتبان فان كانتا من جنس الشخص واحد بان طلق ثم وطئ في عتده رجعية ولو بلا شبهة أو عدة بائن مع الشبهة وعدة كل منهما بالاقراء أو بالاشهر تدخلا فبقيت عدة بالاقراء أو بالاشهر من فراغ الوطئ ويدخل فيها بقية الاولى وتلك البقية واقعة عن الحوتين وله الرجعة فيها في الطلاق لرجعي دون ما بعدها أو من جنسين بان كانت احدهما حلالا والاخرى اقراء أو اشهرا كان طلقها حلالا ثم رماها في اقراء أو اشهرا وجعلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع تدخلا أيضا في الأصح لاتحاد صاحبهما فتبقى ضيان بوضعه لانه ثمرة التمسد داخل وذلك الرجعة في الطلاق لرجعي قبل الوضع سواء كان الحمل من الوطئ أم لا وان كانتا لشخصين كان كابت في عدة زوج أو شبهة فوطئها غرض صاحب العدة بشبهة كدس كاح فاسد أو كانت زوجته معتدة عن شبهة فطلقت فلا تدخل التمسد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة ثم ان كان حمل قديم عدة سابقا كان أولا حة لان عدته لا تقبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئ بشبهة انقضت عدة الطلاق بالوضع ثم تعدد بالاقراء لا بشبهة بعد الطهر من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي الاحالة اجتماع الواطئ مع الخروجها حينئذ عن عدته بكونها فرشا للواطئ حكاه عنه الشيخان وأقراء وحجب شرارجهما فله التمتع بها الى أن تشرع في عدة الشبهة فلا تزوجه لیسب في عدة وان كان الحمل من وطئ الشبهة فاذا وضعتة انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق أو بقیة الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي مدة النفاس لانها من جملة العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق وفي كون مدة الحيض والنفاس من جملة العدة تجوز وهل له رجعتها قبل الوضع لان عدته لم تنقض بعد ولا لانها في عدة غميرة وجهان الاصح الحوازمع ذلك ليس له التمتع بها اذا راجعها حاملا حتى تضع كفا له في الزوجة وخروج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لانه ابتداء ففسد كالج و الرجعة شبيهة باستدامة النكاح اما التجديد في عدته فغيره لكن بعد التفرق بين الواطئ والوطوءة كما مر في الرجعة وله وطؤها بعد الخصد مادامت في عدته وان عظمها عدة شبهة كما يجوز له رجعتها ووطؤها فيها الماتقدم وخرج بقولي اذا كان حمل فالولم يكن حمل فتقدم عدة الطلاق سواء كان سابقا أم لاحقا لقوتها باستنادها الى عقيد جائز ثم تشرع في عدة وطئ الشبهة أو في بقية الطلاق رجعتها في عدته لكنه لا راجع في حالة اجتماع الواطئ مع الماتقدم فان رجع انقضت عدته وشرعت في عدة وطئ الشبهة بان تستأنفها ان سبق الطلاق وطئ الشبهة وتقام ان انعكس ذلك ولا يثبت بها حتى تنقضها الاختلال النكاح به علق حتى الغير بها أو يؤخذ منه حرمة النظر اليها ولو بلا شبهة كما قاله الرمي وابن حجر وهذا تقدم أن عدة الطلاق تنقطع بالوطئ في النكاح القاسد الى أن يفرق بينهما فان لم يكن طلاقا بان كانتا من شبهة قدمت الاولى لتقدمها وشمل ذلك ما اذا كانت احدهما أو وطئ شبهة والاخرى بنكاح فاسد فان عدة وطئ الشبهة تقدم على عدة وطئ النكاح القاسد ان تقدم وطئ الشبهة على وطئ النكاح وكذا ان تأخر عنه وكان قبل التفرق بينهما لان عدته من الوطئ وهو مقدم على التفرق الذي منه ابتداء وجوب عدة النكاح القاسد وليس له قوة الصحيح حتى يرجعها فان نسكت فاسد بعد مضى قرأين ووطئ

ولم يفرق بينهما الى مضي سن الياس اتمت العدة الاولى بشهر بذا من اقرء الباقي ثم اعتدت
للفاسد بثلاثة اشهر ومعلوم انه ان وجد حمل قدمت عده صاحب مطلقا أى سواء كان الحمل
متمم دما ومنه اخرها داما ما يتعلق بجنهها ومذهب الحنابلة اذا وطئت معتدة بشبه أو شبه كاح
فاسد وفرق بينهما اتمت عده الاول سواء كانت عده من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئت بشبه
أو زنا ما لم يتدخل من الثاني فتنتقض عدها بوضع الحمل ثم تتم عده الاول ولا يتعصب منها
مقامها عند الثاني بعد وطئه لانقطاعها بوطئه وللادول رجعتها في بقية عده ان كان الطلاق
رجعيا ثم اعتدت بعد بقية عده الاول لوطئه الثاني وان ولدت من أحدهما أى الزوج والوطئي
بشبه أو الزوج الاول والزوج الثاني الذي تزوجته في عدها عينا أى بعينه وان ولدت له ذن
سنة أشهر من وطئه الثاني وعاش فهو الاول وألا فكثير من أربع سنين متدأ بانها الاول
فهو والثاني وانقضت عدها به منه أو الحقة بأحدهما فانه وأمكن أن يكون من الحقة به بان
تأني به لنصف سنة فاكثر من وطئه الثاني ولا ربع سنين فأقل من ببقية الاول لحقه وانقضت
عدها به من الحقة به لانه حل وضعته فانقضت عدها به دون غيره ثم اعتدت لآخر الذي لم
يلحق به الولد بقا عده من العدة وان الحقة انفاقيهما لم يلحق بهما وانقضت عدها به ههنا
تثبتت فبشبهه منهما فأشبهه ما لو لم يكن مع كل منهما غيره وان أشكل الولد على القافة أو لم توجد قافة
وتخبره كالواختلاف فانه ان اعتدت بعد وضعه بثلاثة شهور يخرج من العدة ثين سنين وان نكحه
القافة عنهما لم يمتد لان محل القافة ترجيح أحد صاحبي القرائن لانه عن القرائن كما وان
وطئها مبيتا في عدها منه عهدا بلا شبهة فكأنني قتمت العدة الاولى ثم قيت العدة الثانية
لأن الزنا لم يعدا من وطئتين يلحق النسب في أحدهما دون الآخر فلم يتدخل خلا كالأول كانا من
رجلين فان وطئها فيها بشبهه استأنفت عده للوطئه ودخل فيها بقية الاولى لانها ما عدت ان من
واحد لوطئتين يلحق النسب فيها ما لحقوا واحد اقتصد اخلتا كالأول في الرجعية في عدها وان
وطئت زوجته بشبهه أو زنا ثم طلقها اعتدت بالطلاق ان كان دخل بها لانها عدة مصفحة
بالزوجة فقدعت على غيرها القوت ثم تتم العدة للشبهه أو الزنا لانها عدة مستحقة عليها فلا تبطل
بتقديم الاخرى عليها ويحرم وطئه زوج زوجته موطوءة بشبهه أو زنا ولو حمل من الزوج قبل
عدة واطئ ما تقدم فاذا ولدت اعتدت للشبهه ثم للزوج ووطئها * وتعد عدة بتعدد واطئ
بشبهه فان تعدد الوطئه من واحد فعدة واحدة ولا تتعدد بتعدد واطئ بزنا في الاصح وتذهب
الحنفية اذا وطئت معتدة طلاق بشبهه وجب عليها عدة أخرى لتجدد السبب وتدخلت
العدتان لها تارة من الحيض بعد وطئه الشبهه يكون منه ما فاذا اتمت الاولى دون الثانية فعليه
تمامها كما في الدرر وشرحه خلافا لما في الكفر ومعتدة وفاة وطئت بشبهه تعدد بالشهر ور
وتختص بملأه من الحيض في الشهر وقال في الميسر ولو تزوجت في عدة لوفاء فتدخل بها الثاني
ففرق بينهما فعليه بقية عدها من الاول تمام أربعة أشهر وعشر وعليها ثلاث حيض لالا^٣ خر
وتختص بما حاضت بعد التفرق من عدة الوفاة ايضا تحقيقا للتدخل بقدر الامكان والحاصل
أن المرأة اذا وجب عليها عدة تان فاما أن تكونا من رجلين أو رجل واحد فان كان الثاني كما اذا
طلقها ثلاثا وقال طنت أنها فحل لي أو طلقها بالفاط السكينة وطئها في العدة فلا شئ في تدخل

العدتين وان كان الاول وكان ثانيا من جنسين كالتوفي عنها تزوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالطهارة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهم ما اذا خلعتا عندنا أو يكون ما تراه المرأة من الحيض محسباً من جميعها واذا انقضت العدة الاولى ولم تسكن الثانية فعليه اتمامها وصورتها أن الوطء الثاني ان كان بعد ما رأت حيضة يجب عليه ابعاد الوطء الثاني ثلاث حيض أيضاً فالحيضة الاولى من العدة الاولى والحيضتان بعدهما من العدتين فتتم العدة الاولى وتجب حيضة رابعة لتتم العدة الثانية وان كان قبل ما رأت حيضة فلا شيء عليه الا ثلاث حيض وهي تنوب عن ست حيض واستمدوا المذهب بان العدة بمجرد ادخال والاحمال اذا اجتمعت تنقض عدة واحدة كرجل عليه دتوتن الى أجل فاذا جاءه الاجل حلت كلها والدليل على أنها أجل قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ولأن المقصود منها إبراء الرحم وهي تحصل بالواحدة فصارت كما اذا كانت العدتان من شخص واحد أو من أشخاص وهي حامل حيث ينقض الكل بالوضع اجماعاً وعدة الطلاق والموت تنقضه وان جهلت المرأة بمافان كان زوجها غائبا عنها أو بلغها خبر طليقه اياها أو موته عنها بعد انقضاء عدة الطلاق والموت جازاها عندنا وعند الحنفية أن تتزوج في الحال

فصل فيما يتعلق بزوجة المفقود بسفر أو غيره

وهو الذي انقطع خبره فلم تعلم حياته ولا موته * لا يحل لها أن تنكح غيره حتى يثبت بعدلين موته أو طلاقه ثم تعدل ان النكاح معلوم بيمينين فلا يزول الا بيمينين ولو حكم ما كنتم ينكحونها قبل تحقق الحكم بموته بنقض حكمه لمخالفته للقياس الجلي فانه لا يحكم بوفاته في قضية مبرأة وعنق أم ولده قطعا ولا يفرق بينهما ما بين فرقة النكاح ويسقط بنكاحها غيره بنقضها عن المفقود لانها ناشئة به وان كان فاسدا وكذا ان فرق بينهما واعتدت وعادت الى منزلها ويستمر السقوط حتى يعلم المفقود عودها الى طاعته ولا نفقه لها على الزوج الثاني اذا لزوجة بينهما ما ولا رجوع له بها أنفق عليه ان اتفق لانه متبرع الا فيما كفه من الانفاق عليه بالحكم ما كنتم فبرجع عليه ما به فلو تزوجت قبل ثبوت موته أو طلاقه بان المفقود ميتا قبل تزوجها بمقدار العدة صح التزوج في الاصح لخلوه عن المانع في الواقع فاشبهه ما لو باع مال أبيه بظن حياته فبان ميتا وفي الروضة كالمسألة مسئلة وهي ما لو نكحت ووطئها الثاني ثم علم ان الاول كان حيا وقت نكاحه وأنه مات بعد فعله ناعدة الوفاة عنه لا يمكن لا تشرع فيها حتى يموت الثاني أو يفرق بينهما فينقض تعدد الوفاة الاول ثم للثاني بثلاثة أقرأ أو أشهر وان مات الثاني أولا أو فرق بينهما شرعت في الاقرأ فان أتمتها ثم مات الاول اعتدت عنه للوفاة وان مات قبل تمامها انقطعت قته تعدد عنه للوفاة ثم تعود الى بقية الاقرأ وان ماتا معا أولم يعلم السابق منهما اعتدت باربعة أشهر وروضة أيام بثلاثة أقرأ وان لم يعلم موتهما حتى مضى ذلك فقد انقضت العدتان ولو حملت من الثاني اعتدت منه بالوضع ثم تعدد عن الاول للوفاة وبحسب منها زمن النفاس لانه ليس من عدة الثاني **فرع** لمن أخبرها عدل ولو عبدا أو امرأة بوفاة زوجها أن تتزوج سر لان ذلك خبر لا شهادة قاله في شرح الروض وذكر الرافعي في كتاب النفقات

أن الزوج اذا غاب واقطع خبره ولم يترك عند الزوجة نفقة ولا مال له حاضرا له لا يفسخ نكاحه
 على الاصح الا ان ثبتت اعساره وحينئذ فاذ كره البغوى من فسخ النكاحكم تقر ببيع على الوجه
 المرجوح ويجوز ان يشهدوا على اعسار الزوج في الحال استحبابا للحالة التي غاب عليها
 ولا نظر الى احتمال طروا اليسار قاله ابن الصلاح في فتاويه قال ولا يفيك الشهود ان يقولوا
 نشهد انه غاب وهو معسر بل لا بد ان يشهدوا انه الآن معسر اه كلامه وفي فتاوى الشمس
 الرملى ملوانه حيث اجاب عن سؤال صورته رجل معسر غاب عن زوجته فهل يفسخ عليه
 صبيحة الرابع كالحاضر أم يختص بالحكم بالحاضر بانه ان شهدت بنفسه بانه معسر الآن عن نفقة
 المعسرين ولو باستنادها الى استحبابه بشرطه أهله الحاكم ثلاثة أيام ومكثها من الفسخ
 صبيحة الرابع وحينئذ فاذ كثر شامل للحاضر والغائب اه كلامه ومذهب الحنابلة تترى
 زوجة المفقود حرة كانت أو أمة منه من سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة وأردع
 سنين من فقده ان كان ظاهرها الهالك ثم تعتد في الحسب للوفاة الحرة بأربعة أشهر وعشر
 والأمة نصف ذلك ولا تعتد في التربص المذكور الى حكمها كم يضر بامتناع وعدة الوفاة
 وينفذ حكمه بالفرقة ظاهره فقط وتنقطع نفقتها بتفرق الحاكم أو تزويجها ان لم يحكم بالفرقة
 لاسقاطها نفقتها بخبر وجهها عن حكم نكاحه فان قدم واختارها ردت اليه وعادت نفقتها من
 الرّدان لم يفرق الحاكم ولم يترجح واختارت المقام حتى يثبت أمره فلهما النفقة مادام خيما من
 ماله وان ضربها الحاكم مدة التربص فلهما النفقة فيها الا في العدة ولو تزوجت قبل التربص
 المذكور والاعتداد بعده لم يصح نكاحها وان بان أنه كان طلقا أو مات عنها وانقضت
 عدتها قبل تزوجها ان تزوجها في مدة منعه الشرع النكاح فيها فأشبهت المعتدة والمراتب
 قبل زوالها يثبتها المولود تزوجت بعدهما فلا شئ في صحة نكاحها ان قدم زوجها المفقود قبل
 وطء الزوج الثاني ردت اليه لبقاء نكاحه وتبين بطلان نكاح الثاني بقدمه ورد الى الثاني
 ما أعطاه له من مهر أو بعدوطه خير بين أخذها بالعقد الاول لبقائه لكن لا يطؤها حتى
 تعتد للثاني وبين تركها معه بلا تجديد عقد له لجهة عقده ظاهرا لكن قال المتبحر قلت الاصح
 بعقد اه وياخذ الاول فدرا اصدق الذي دفعه لها قبل كان أو كثيرا من الثاني اذا تركها
 له فإن كان لم يدفع لها شيئا أصلا فلا شئ له ويرجع الثاني عليها بما أخذ منه لأنها غرته ولثلايلزمه
 مهران بوطء واحد ومن ظهر موته باستفاضة أو بينة شهدت بموته كذا ثم قدم فسكته فوإذا
 غاد فترد اليه ان لم يطل الثاني ويخير ان كان وطئ على ما تقدم ومذهب المالكية يجوز زوجه
 المفقود في بلاد الاسلام في غير زمن الجماعة والوباء سرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا دخل
 بها أم لا صغيرة كانت أو كبيرة حرة كانت أو أمة أن ترفع أمرها الى القاضي أو الى الوالى بالبلد
 وهو قاضى الشرطة أى السياسة أو الى الوالى الماء وهو الساعى الذى يأخذ الزكاة ليكشفا وعن
 أمر زوجها اذا لحقها أو لها أن لا ترفع أمرها وترضى باقامتها في عصمة حتى يتضح أمره وظاهر
 ما تقر بأن التسليته في مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضي اضطرب فان لم يجد أحدا من
 الثلاثة لم يلدها رفعت أمرها الى جماعة المسلمين من صالحى جيرانها وغيرهم لأنهم كالإمام
 والواحد منهم كفى كحاضر جوابه في بابا المين واذا رفعت أمرها للقاضى أولن ذكره كافتها

أثبتت الزوجية والقبيلة وبقاء العصبة ثم بعد ذلك يسأل الخياطكم عن حال زوجها من معارضة
وجبرانه وأهل سوقه ثم يرسل إلى البلد الذي يقطن أنه خرج إليه ويكتب في كتابه سبعة زوجها
وحرقة واسمها واسم أبيه فان غاد إليه الخبر بعدم معرفة موضعه ضربها بالاجل وهو أربع
سنتين ان كان المفقود حرا ونصفها ان كان عبدا على المشهور ومحل التأجيل المذكر زودوم
النفقة بان يكون للفقود مال يتفق منه على زوجته في الاجل فان لم يكن له مال إلا أوله مال
لا يكفي في الاجل طلق عليه الخياطكم في الأول من الآن كالعسر وفي الثاني اذا فرغ ماله وسواء
الدخول بها وغيرها وابتداء الضرب من حين العجز عن خبره على المشهور ثم تعدي بعد
كشف الخياطكم عن أمر زوجها وانقضاء الاجل المذكور باربعه أشهر وعشرة أيام كالوفاة
دخولها أم لا ولا نفقة لها في العدة لانها متوفى عنها بخلاف الاجل كما هو وقت الطلاق من
المفقود حين أرادت الشروع في العدة لاحتمال حياته يتحقق وقوعه حكما بدخول الزوج الثاني
بها فيقول للأول ان كان طلقها اثنتين قبل ذلك لانه لما طلقها وقترا واحدة فكانه طلق ثلاثا
فلما دخل بها الثاني وطلقها حلت للأول وظاهر ما تقر بأننا نفوت عليه بمجرد دخول الثاني
بها فان جاء المفقود في العدة فهو أحق بها اتفاقا أو بعدد ما قبل العقد فهو أحق بها أيضا
خلافًا لمن نافع أو بعد العقد عليها وقبل الدخول فهو أحق بها أيضا واليه يرجع مالك أو بعد
دخول الثاني فيحسم له وهذا ان كان النكاح صحيحا فان دخل بها في نكاح فاسد فالأول أحق بها
ان فسخ بغير طلاق لان فسخه نص عليه البايع وغيره ولم يحسم وتبين أنه حتى فسخك لو لم يبين فيما
تقدم أو تبين أنه مات فسخك لو لم يبين أنه مات بعد العقد وقبل الدخول لنكاحه ذات
زوج بخلاف ما اذا ثبت قبل العقد والدخول معا فانها كغيرها من النساء وان عقد الثاني بعد
خروجها من عتبة الأول صح نكاحه وان عقد قبل خروجها فسخككم في العدة يفسخ وتضم
بالدخول بعد اخرج بالمفقود المذكور ومن قد يعلل الشريك والاسير فانه لا يضر له الاجل
بل تبقى زوجته للتعسر ومن قصد في زمن مجاعة أو وباء فانه يعمل على الموت وتعتد زوجته
حينئذ كقوله مالك في سؤال ومن قصد في المعتكف بين المسلمين فان زوجته تعتد بعد انقضاء
الصغين ومن قصد بين قتال المسلمين والكفار تعتد بعد سنة بعد النظر في أمره ومن لم يترك
أما زوجته انفقة وقد يطلق عليه بالاعسار ومن علم موضعه أرسل إليه القاضى اما ان يحضر
أو يطلق عليه

باب في بيان أركان النكاح وغيرها

أركانها عندنا خمسة كافي المنهج وهي صبغة وزوجة وزوج رولى وهما العاقدان وشاهدان
وأربعة كافي الروض يجعل العاقدين ركنا واحدا وبعضهم كان يجر جعلها أربعة كافي الروض
اسكن خالفه فعد الأول وحده ركنا والزوجين ركنا واحدا وجعلها الشمس الرولى خمسة كافي
المنهج وهي الأولى كاستراة عند الكلام عليها أو أركانها عند المالكية خمسة صبغة وزوجان
ورولى وصداق فلا يصح نكاح بغير صداق اسكن لا يشترط ذكره في العقد لجواز نكاح
التنوير بض فان عقد بلاد كرمه وفان رضب على اسقاطه أو اشتراط اسقاطه لم يصح النكاح
وأركانها عند الحنابلة ثلاثة زوجان وصبغة وركنه عند الحنفية وبعض الحنابلة أيضا الايجاب

الركن الأول الصيغة

وتحصل بان يقول الولي زوجتك فلانة أو أنكحتكها ولزوج تزويجها أو نسختها أو قبلت
 نسكاحها أو تزويجها أو النسكاح أو التزويج أو رخصت نسكاحها أو هذا النسكاح وهذا كله
 باتفاق الأئمة الأربعة فلو أقدم الزوج على تزويجها أو نسختها أو قبلت أو رخصت لم يصح
 النسكاح عندنا ويصح عند الحنابلة والمالكية ولو قال الولي جوزتك بتقديم الجيم على الزاي صح
 عندنا وإن كان قادرا على العكس وحرم بعض الحنابلة وهو شارح المنتهى بعدم الصحة ثم قال
 وسئل الشيخ تقي الدين عن رجل لم يدر على أن يقول الأقبلت نحو يزها بتقديم الجيم فأجاب
 بالصحة ولو قال الولي زوجتك بفتح التاء والزواج قبلت نسكاحها بفتح التاء صح النسكاح عندنا
 بذلك كما أنقذ به الشهاب الرمي وعلمه بقوله لأن اللحن فيه لا يمنع الفهم ووقع في صحة النسكاح
 بذلك خلاف عند الحنابلة واستظهر صاحب المنتهى في شرحه أنه لا يصح إلا من جاهد
 بالعريضة ومن عاجز عن النطق بضم التاء وفي الرعاية من كتبهم يصح جهلا أو جهزا ويصح
 عندهم الإيجاب بالقطر وبحث بضم الزاي وفتح التاء بصيغة المبني للمفعول المعنى المقصود
 به ويصح النسكاح عند المالكية بأزواجك وأنكحتك بصيغة المضارع وعندنا لا يصح النسكاح
 بهما إلا إذا سئل عن معنى الوعد بان قال الآن ولو قال الولي أحلتك بنتي أو أحنتكها أو
 آخرتكها أو أعزتكها فقبل الزوج لم يصح النسكاح بذلك بالإجماع ولو قال الولي بعثت بنتي
 أو لم تكسكها فقبل الزوج صح النسكاح بذلك عند الحنفية لا غير لأن النسكاح يقع عنددهم
 بلفظ النسكاح والتزويج وما وضع لتأجيل العين في الحال كما قاله في الكنز ذكر في جوامع الفقه
 أن كل لفظ موضوع لتأجيل العين يقع فيه النسكاح إن ذكر المهر والافباءة وما ليس بموضوع
 له لا يقع فيه اهـ وينعقد النسكاح عند المالكية بلفظ الهبة ونحوها من ولى المرأة مع تسمية
 الصدق كأن يقول وهبتك أو مضيتك أو أعطيتك ابنتي على أن تصدقها مائة حالة كونه قاصدا
 بواحدة من هذه النسكاح فيقبل الزوج بان يقول قبلت نسكاحها أو تزويجها مثلا ويؤخذ بما
 تقدم عن الحنفية أن النكاح يقع بما ذكر ولا يقع النسكاح بالتعاطي عند الأئمة الأربعة وهو أن
 لا يذكر العاقدان شيئا من الإيجاب والقبول بل تراعى ما على قدر من المهر وينعقد الزوج
 أو كسبه وتأخذ المرأة أو وكيلها وتسلم نفسها وانما لم يقع فيه مباغعة في صيانة البضاع
 عن الهبة لزوج واحد تراها أنها ولو قال الزوج تزويجت ابنتك أو نسختكها أو قبلت نسكاحها فقال
 الولي زوجتكها أو أنكحتكها صح النسكاح عندنا لأن القبول أحد شقي العقد فلا فرق
 بين تقديمه وتأخره وعند الحنابلة لا يصح لأن القبول إنما يكون للإيجاب فحق وحده لم
 يكن قبولا لتمامه معناه كالتقديم بلفظ الاستفهام بخلاف البيع فإنه يصح ولو قال الزايج
 للولي زوجني فقلت قبيل زوجتك أو فعلت صح النسكاح عندنا وعند الحنفية والمالكية
 في الصورة الأولى وصح أيضا عند المالكية في الصورة الثانية لأنه إذا جرى لفظ الانكاح
 أو التزويج من الولي أو الزوج يكتفى عندهم أن يجيبه الآخر بما يدل على القبول دون

اشترط مبيعة معينة أما مخلوقا فلهما معا عن لفظ الانكاح أو التزويج فغير معتبر قاله الزرقاني
وأما عندنا فلا يصح في الصورة الثانية ولا يصح عند الحنابلة في الصورتين لما تقدم عنهم ويصح
الانكاح بما كان بمعنى التزويج والانكاح من سائر اللغات وإن أحسن المترجم العربي في
الاصح اعتبارا بالماضي والمثلية فيما إذا كان كل من المتعاقدين يفهم كلام الآخر فإن لم يفهمه
وأخبره ثقة بجهلها ففي الحكمة وجهان رجع بعض المتأخرين منهم المنع ومجمله أن كان الاخبار
الذكور بعد تمام العقد فإن كان قبله ولم يطل الفصل بين الإيجاب والقبول صح العقد ولا بد
من معرفة الشاهدين لكلام العاقدين ولو باخبار ثقة عارف والشافعي لا يصح اعتبارا باللفظ
الوارد فن لم يحسنه بصير إلى أن يعلمه أو يوكل والثالث أن أحسنه لم يصح بغيره والاصح أنجزه
وهذا مذهب الحنابلة قالوا ولا يلزم العاقد بغيره بالعربية تعلمه بها لأن الانكاح عقد معاوضة
كالبيع فإن أحسن أحدهما العربية وحده أتى بها والآخر بلفظه وترجم بينهما تيسر أن لم
يحسن أحدهما السان الآخر ولا بد من معرفة الشاهدين لفظ العاقدين ولا يصح إيجاب
ولا قبول بكتا بقولنا إشارة مفهومة إلا من آخرس فيصمان منه بالإشارة فصلا كبيعه وطلافة
وإذا صح منه بالإشارة فبالكتابة أولى لأنها بمنزلة الصريح في الإطلاق والافرار وحاصل ما
يتعلق بشكاح الآخر عندنا أن يقال إن كان له إشارة مفهومة لكل أحد فلا شك في صحة
انكاحه بما امر إجماعا وإن كان له إشارة مفهومة للفظ دون غيره وله كتابة فأن تعذر توكله صح
انكاحه بما أمر إن كانتا كنايةتين للضرورة والإفلا ولو قيل له لولي من زوج أو زوجت فلائذ أفلان
وقبل التزويج أقبلت فقال نعم صح الانكاح بذلك عند الحنابلة وعندنا لا يصح فلو قال المتوسط
للولي زوجته ابتعت فقال زوجتها له أو زوجته إياها ثم قال للزوج قل قبلت انكاحها فقال
قبلت انكاحها أو تزويجها صح الانكاح عندنا وعندهم لوجود الإيجاب والقبول مرتبطين
ويشترط عندنا اتصال القبول بالإيجاب فلو تخال بينهما كلام أجنبي ولو يسير أضر إلى
فصل المتوسط كما علمت أو سكوت طويل وهو ما أشعر بأعراضه من القبول ضر أيضا بشرط
عندنا أيضا أن يوجب الموجب بكسر الجيم ويقبل القابل بجيم يسهم كل واحد منهما كلام
الآخر ويسمع الشاهدان أيضا واللام يصح لكن الشاهدان لا بد من سماعهما حقيقة
لجميع اللفظ المعتبر بخلاف العاقد فإنه يكفي أن يكون بحيث يسهم ولو لم يكن عارض من بعده
أو سمع أو نحوهما وأن لم يسهم حقيقة وبما تقرر علم أن الشرط فيهما أن يلفظ بحيث يسهم من
بقر به وإن لم يسهم صاحبه بشرط في الموجب والقابل عندنا وعند الحنابلة بقاء الأهمية
حتى يتم العقد فلو أوجب الولي ثم جن أو أغشى عليه أو نسق أو زنت ولا يفسد قبيل القبول
بطل كونه ولو أذنت المرأة لوليها في تزويجها ثم جنت أو أغشى عليها فبطلت ولو أذن الولي أو أغشى
عليه قبل القبول ويشترط عند المالكية القور بين الإيجاب والقبول كما صرح به في القوانين
ولا يضر التفرق البصر عندهم ولا يشترط القور بينهما عندنا عند الحنفية بل يشترط الحصة
القبول عندهم المجلس وصورة اختلاف المجلس أن يوجب أحدهما في يوم الآخر قبل القبول
أو يشغل بهما لوجب اختلاف المجلس فسكرته بعد الإيجاب لا يضر إذا قبل بعده
قاله الشرنبلالي في حاشيته ولو تزاحم قبول عن إيجاب حتى تفرق من المجلس أو نسا غلابنا

يقطعه عرفا بطل الايجاب بالايجاب للاعراض عنه بالترقي أو الاشتغال فاشبه ما ورد في
 طال الفصل على بينهما ولم يتفرقا ولا تشابعا لاجتماعه مع العقد عند الحنابلة وكذا عند الحنفية
 أخذوا مما تقدم عنهم وبطل عندنا وعند المالكية ويصح النكاح عند الحنابلة بلفظ العتق
 ولو قال لامته التي يحل له نكاحها وقت القول لو كانت حرة سواء كانت فتة أو مدبرة أو مكاتب
 أو أم ولد أو مملوكة أو معتقة أو جعلت عتقك صدقات أو جعلت عتق أمي صدقاتها
 أو جعلت صدقات أمي عتقها أو أعتقها أو جعلت عتقها صدقاتها أو أعتقها على أن عتقها
 صدقاتها أو أعتقته على أن أتزوجك وعتق صدقاتك أو وعتقتك صدقاتك صح العتق والنكاح
 في هذه الأمور كلها وإن لم يقل وتزوجتك أو لم يقل وتزوجتك الف ونحوه وجعلت عتقها ونحوه
 صدقاتها ذلك وصحة القول أعتقها وتزوجتها على ألف ونحوه ومحل صحة النكاح في الأمور
 المذكورة أن كان الكلام من صلا ولو حكما وكان بحضرة شاهدين عدلين فإن قال أعتقتك
 وسكت سكتا يملكه الكلام فيه أو نكحك بأجنبي ثم قال وجعلت عتقك صدقاتك ونحوه لم يصح
 النكاح أم يورثها بالعنق حرة فيحتاج أن يتزوجها برضاها بصدقاتي جديد وكذا إذا كان
 لا بحضرة شاهدين بخبر لا نكاح الأبوي وشاهدي عدل ولو قال لامته وتزوجتك زيد وجعلت عتقك
 صدقاتك أو أعتقتك وتزوجتك له على ألف أو قال تزوجت أمي زيد وعتقها صدقاتها وقبل زيد
 النكاح في الصور المذكورة صح العتق والنكاح ومن أعتقها بسؤالها عتقها على أن تنكحه أو
 قال لها أعتقتك على أن تنكحيني فقط ولم ير على ذلك ورضيت صح العتق ولم يلزمها أن تنكحه
 ثم إن نكحته فلا شيء عليه إلا أنه قد سلم له ما شرطه عليها ولا تنكحه فعليه أقيمة ما عتق منها
 كالأب أو بعضه إلا أنه أزال ملكه عنها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمة كالبيع
 الفاسد هذا كله عند الحنابلة وعند الحنفية لو جعل عتقها صدقاتها كان يقول أعتقتك على أن
 تزوجيني فذلك دعوى العتق فقبلت صح وهي بالخيار في تزوجه فإن تزوجته بغير مهر مثلهما
 وإن أبت أن تزوجها بقيمة ما نكحها لو كانت أم ولد لم يلزمها بها كقوله أبو حنيفة لأنه لا يرغمها بغيره ثم
 عنده ولو قال لامته أعتقتك على أن تنكحيني أو نحوه فقبلت فوراً أو قالت أعتقتني على أن
 أنكحك أو نحوه فاعتقها فوراً اعتقت واسحق عليها قيمته وأوقت الاعتاق قاله الشافعي الرمي
 من أعتقنا ومعلوم أنه لا يلزمها أن تنكحه * وكيفية العتقة في النكاح الذي فيه توكيل أن
 يقول وكيل الولي للزوج تزوجتك فلانة كالأب والزوج تزوجتك بنت فلان كالأب وأمه وكل
 صحح عندنا تعيينها ولا يحتاج إلى زيادة لفظ موكل فيقبل الزوج أو يقول الولي لو كبل الزوج
 تزوجت بنتي فلانة ولا يحتاج إلى زيادة موكل فيقول الوكيل قبلت نكاحها له فلوزنك
 لفظه لم يصح العقد وأنوى موكله ومحل الاكتفاء بما ذكر في الأولى إذا علم الشهود والزوج
 الوكالة في الثانية إذا علمها الشهود والولي ولا يحتاج الوكيل إلى التصريح فيه ما به والأوجه
 الاكتفاء في العلم بكونه وكلا بقوله فإن قال الولي لو كبل الزوج تزوجتك بنتي فقال قبلت
 نكاحها الموكل في العقد لعدم اتفواف أو قال قبلت نكاحها وسكت انعقد ولا يقع العقد
 للموكل بالنية بخلاف البيع لأن الزوجين هنا اجتماع الثمن والتمن ثم فلا بد من ذكرهما وإن
 البيع يرد على المال وهو يقبل النقل من شخص إلى آخر فيجوز أن يقع للموكل قبل ثم يقبل

للوكل والنكاح يرد على البعض وهو لا يقبل النقل وانكار الموكل في نكاحه لئلا يهلك
النكاح بالنكاح فان كان التوكيل من الولي والزوج قال وكيل الولي زوجت فلانة وقال وكيل
الزوج قبلت نكاحها فان لم يقل له لم يصح وان نوى موكله ولو قال وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة
منك فلان فقال وكيل الولي زوجتها فلان يصح لان تقدم القبول على اليجاب جائز لان انقصر
وكيل الولي على قوله زوجتها فلان يصح كالمقدم على القبول ولو كان القابل ولي طفل ونحوه
كجنون فالنكاح في صورة لفظه كاذ كرى الوكيل فيقول ولي المرأة زوجت فلانة بائنا أو
زوجت فلانة من بائنا أو محجور فلان فيقول وليه ما قبلت نكاحها لئلا يهلك الموكل
هذا كله عندنا ويشترط لنكاح فيه توكيل في قبول قول ولي أو وكيله ولو قيل زوجت فلانة
بنت فلان فلان أو يصح بما يشبهه أو زوجت فلانة بنت فلان فلان أو زوجت موكلنا
فلان لا يثبت فلان ولا يقول زوجتكم أو نحوه ويشترط قول وكيل الزوج قبلت النكاح لموكل
فلان أو قبلته فلان بن فلان فان لم يقل ذلك لم يصح النكاح ولو وكل الزوج ولي بخطوبته في قبول
النكاح من نفسه جائز لئلا يتولى طرفي العقد ولا يشترط في تولي طرفي العقد الجمع بين
الايجاب والقبول فيكفيه أن يقول زوجت فلان بن فلان فلانة بن فلان لم يقل وقبلت نكاحها له
وكذا الحكم والعصبة فيما لو وكل الولي والزوج رجلا واحدا بأن موكله الولي في اليجاب
والزوج في القبول فله أن يتولى طرفي العقد ما يكفيه أن يقول زوجت فلان بن فلان
فلانة وان لم يقل وقبلت نكاحها ولو وكل الولي الزوج في اليجاب والنكاح من نفسه جائز
أن يتولى طرفي العقد ويكفيه أن يقول تزوجت فلانة بنت فلان وان لم يقل وقبلت نكاحها
لنفسه هذا كله عند الحنابلة

الركن الثاني للزوجة

وشترط فيها أحل فلا يصح نكاح محرمة عند غير الحنفية لغير مسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح السكاف
مكسورة فيه ما والياء مفتوحة في الأول مضمومة في الثاني أما الحنفية فيصحب نكاحها عندهم
كما تقدم ويخلفون نكاح وعدة فلا يصح نكاح منكوحته ولا معتدة من غيرها بالاجماع اتفق على حق
الغير بها والعلم بالثبوت فلا يصح عندنا وعند الحنابلة نكاح الخنثى حتى يتضح أمره وتعيين
فلا يصح النكاح إن قال الولي زوجت بنتي وله بنت غيرها حتى يعبرها باسمها كفاطمة أو صفية
لا يشاركها فيها غيرها كالسكبري أو الطويلة أو إشارة إليها إن كانت حاضرة كهذه فان لم
يكن له الابنت واحدة صح النكاح بقوله تزوجت بنتي وإن لم يسماها ولم يرها الزوج والشهود
لحصول تعيينه وكذا لو سماها بغير اسمها ولو عدا على المتجه بخلاف ما لو قال زوجت فاطمة ولم
يقبل بنتي فله لا يصح لا شترال هذا الاسم بينهما وبين سائر الأقوال فعم ان نويها ما صح عندنا
عملا بنوباه ولو قال زوجت هذا الغلام وأشار إلى البنت التي يريد تزويجها صح عندنا أيضا
وجميع ما ذكره قبيل هاتين المسئلتين عندنا وعند الحنابلة ولو ذكر اسم واحد من بناتيه
وعندهما الاخرى صح عندنا في التي قصدناها وعند الحنابلة لا يصح وعمل ذلك في شرح المتعنى
بقوله لا نعلم لم يتفقنا على يصح العقيد اشهاد عليه فاشبهه ما لو قال زوجت بنتي فقط أو عاتنة
فقط ولان اسم أختها لا يعبرها بل يصرف العقد عنها ومن سمي له في العقد غير مخطوبته وقبل

بظننا ياها لم يصح لا نصر ان القبول الى غير من وجد الا يحجب فيها فان لم ينظم ياها صح العقد
 قاله شارح المنتهى ولو قال وله بنات زوجتك بقي لم يصح وان كان البواقي من بناته من زوجات نعم
 ان تو يا واحدة غير من زوجة صح العقد عندنا ولو قال وله بنتان كبرى وبنتين زوجتك ابنتي
 الكبرى وصغيري باسم الصغرى صح التزويج في الكبرى اعتقاد اعلى الوصف بالكبر قال
 في الجبر ولو قال زوجتك بناتي الصغيرة الطويلة كانت الطويلة والكبيرة فان تزويج باطل لان كلا
 الوصفين لازم وليس اعتبارا واحدهما في تمييز المنكوحة أولى من اعتبار الآخر فصارت منهجة

الركن الثالث الزوج

وشرط فيه حل فلا يصح عند غير الحنفية نكاح محرم ولو بوكيل للخبر السابق أما الحنفية فيصنع
 عندهم نكاح المحرم وان كانت الزوجة محرمة أيضا كما سبق وتعيين فلا يصح نكاح غير معين
 كان قال الولي زوجت بناتي أحد كما قوى الولي معيناً منها أولاً وعلم بحل المرأة فلا يصح نكاح
 من جهل حلها وإن تبين بعد نكاحها أنها تنحل له كان نكاح امرأته لا يدرى أنها معسرة أو
 خالية عن العدة أو أنها أختة أو غيرها من محارمه أو أجنبية ثم بان أنها خالية وأنها أجنبية
 وهذا ما ذكره الشيخان في بعض المواضع وهو المعتقد واختصار مكاف ولورقمه وسبقنا
 الكلام على الصبي والمجنون المحرم فلا يصح نكاح مكره وعلم من هذا الشرط أن السيد
 لا يجوز له إيجاب عسده المكاف على النكاح لأنه يملك رفعه بالطلاق فكيف يحبر عليه وهذا
 عندنا وعند الحنابلة يخرج بالمكاف غيره من صبي ومجنون فالسيد اجباراً عند الحنابلة كونه
 بل أولى إقامه له ولا يشترط أن يملك ذلك عندنا لأنه لا يملك رفع النكاح بالطلاق فكيف يملك
 إثباته كذلك على ذلك الجلال المحلى وفارق العبد الصغير الابن الصغير حيث جبره الأب على
 النكاح بان ولاية الأب التي يزوج بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع
 ببلوغ عبده فاذا لم يزوج بها بعد بلوغه مع بقائها فكذلك قبله كالتيب العاقلة

الركن الرابع الولي

والحكم عليه بأنه ركن عندنا وعند المالكية وأما عند الحنابلة فليس كذلك هو شرط لجهة
 النكاح وأما عند الحنفية فليس كذلك لا شرطاً في نكاح الحر المنكافة بل هو شرط في نكاح
 الصغير والمجنون والرقيق وشرط في الولي شروط تسعة الأولى الاختيار فلا يصح النكاح
 من مكره والثاني البلوغ فلا ولاية لصبي بالاجماع لأنه لا يلي أمر نفسه فكيف يلي أمر غيره
 والثالث العقل فلا ولاية لمعتوه ومجنون أطبق جنونه بالاجماع لعدم تمييزه فان تقطع جنونه
 فكذلك على الراجح عندنا تأقليه الزمن الجنون فيزوج الابعد في زمن جنونه الاقرب دون افاقته
 ويخرج الجنون الاجماع فالمعتقد فيه عندنا أنه ان كان دون ثلاثة أيام انتظروا ان كان فوقها
 انتقلت الولاية لا بعدد الايام وعند الحنابلة لو جن أحياً أو أنحى عليه أو نقص عقله لكونه
 مرضاً أو هرم انتظروا ولا ينزل وكنه بطرياق ذلك والرابع الحرية فلا ولاية لرقيق بالاجماع
 ولا بغيره عندنا وعند المالكية والحنابلة لنقصه نعم لو ملك أمته تزوجها عندنا كما قاله الباقر
 بناء على الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية والمنكاتب كتابه صححة يزوج أمته عندنا وعند
 الحنابلة باذن سيده فان لم ياذن له لم يصح تزويجه لها وانما ليس المذكورة في الولاية لامرأة

وحديثه فلا تعتد المرأة نكاحا عند غير الحنفية ولو باذن ابيها كان أو قبل ولا لانتها ولا
 غيرها وانما لم يصح منها قبول النكاح لمن وكها في قبوله كالفاسيق لان ما فاعه غير لازم بخلافها
 واقطعها عن هذا الباب اذ لا يليق بخاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم
 ذكره أصلا وتقدم خبر لا نكاح الابوي وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة
 نفسها وأخرجها الدارقطني باسناد على شرط الشيخين نعم لو ابتليها والهياد بالله تعالى باطالة
 امرأه فان أحكامها تنفذ للضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وقياسه يصح تزويجها أي
 غيرها لا لنفسها كما قاله ابن حجر وظاهر أن تزويجها بالولاية العامة وعليه انما تزوج بناتها
 اذ لم يكن لها ولي غيرها كبنات غيرها ومثلها الخنثى المشكل لكن لو زوج اخته مثلا فان
 رجلا صح عندنا كذا ذكره ابن المنذر وخرج بلا نكاح عندنا ولو كان رجل في أم أو كل آخر في تزويج
 موليته أو قال وليها وكل عني من تزويجها أو أطلق فوكت وعقد الوكيل فانه يصح وسبب
 الكلام على تزويج أمها وشقيقها أما الحنفية فيجوز عندهم للحرمة المكافئة بغيرها كانت أو ثيبا
 رشيدة كانت أو سفيهة أن تزوج نفسها بنفسها وإن قول كل رجل أحديها لزوجها سواء
 كان أمساوي أو لا وسواء كان الزوج كفأها أم لا لانه لا ولاية اجبار عليها وليس للولي
 الاعتراض عليها الا اذا تزوجت بغير فاحش أو بغير كفء فله الاعتراض عليها والتفريق
 بينهما ما لم تقدم منه أو يكمل مهر المثل قال في البحر وينبغي الخلق الجبل الظاهر بالولادة
 * وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز في غير الكفء لان كثير من الفساد لا يمكن رفعه
 بعد وقوعه واختار بعض المتأخرين الفتوى بهذه الرواية انفساد الزمان والسادس
 عدم الفسق بأن يكون عدلا أو لا عدلا ولا فاسقا كالسافر اذا أضل والصبي اذا بلغ والفاسيق
 اذا ناب ولم تصدق من واحد منهم كبره ولم تحصل له العدالة التي هي ملكة في النفس تمنع من
 اقرار الذنوب فلا يعتد بالنكاح عندنا وعند الحنابلة بقولي فاسق غير الامام الاعظم بخبرنا
 كان أو غيره فسق بشرب الخمر أو بغيره أعلن نفسه أو أسرته لان الفسق نقص يمنع الشهادة
 فيمنع الولاية كالزنى نعم يلى عند الحنابلة من أسر نفسه وبلى المستور عند الحنابلة وعندنا
 بخلاف كما قاله الامام وأصحاب الحنفية الذين يرون كراهية في الرخصة القطع به بعد حكاية
 وجهين * أما الامام الاعظم فلا يمنع فسقه ولا يته على الصحيح من أنه لا يغزل بالفسق
 فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تقصمها أشباهه فعليه انما تزوج بناته اذ لم يكن
 له ولي غيره كبنات غيره ويعتد بالنكاح عند الحنفية والمالكية بقولي فاسق * والسابع
 الاسلام فلا ولاية لسافر على مسلمة بالاجماع لقوله تعالى ولن يجعل الله الآية ولا يله لا مولاة
 بينهما الأم ولد السافر أسلمت فيزوجها عند الحنابلة لمسلم لانها علمو كنهه ولا يله عقد عليها
 فبطلت كاجارتها وعندنا لا يزوجها بل يزوجها الحاكم بآذنه وكذا الولاية لمسلم على كافرة عند
 الآية الاربعه الا ان يكون سيد كافرة فانه أن يزوجها عنددهم لكفر لا لمسلم عند الجماعة
 الثلاثة وله عند أبي حنيفة أن يزوجها حيث كانت كناية لمسلم ولو حرا كما ومثل السيد عندنا
 وليه فيزوج أمة موليه بالكفرة سواء كان موليه مسلما أو كافرا أو أمة موليته الكافرة ان
 كانت موليته مسلمة ووجه المقرقة فيما ذكر بين المذكور والائتمى أن المذكور لما كان له تزويج

أمتهم مسلماً كان أو كافراً قاموا به مقامه في ذلك بخلاف الانثى فانها لا تزوج بغير تزويج الولي
بما اذا كان له ولاية تزويجها وذلك اذا كانت مسلمة والا أن يكون المسلم سلطاناً فيزوج عندنا
وعند الحنفية والحنابلة من لا ولي لها من أهل الذمة لعموم ولايته على أهل دار الاسلام وهذه
من أهل الدار فتثبت له الولاية عليها كالسنة ولا فرق في الزوج بين أن يكون مسلماً أو كافراً
ومن له اولى وعقل حكمه عندنا كمن لا ولي لها والقاضي كالسلطان فيزوج عندنا نساء أهل
الذمة لعدم الولي أو عقله ولا يزوج قاضيهم مسلماً بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار
محكوم بهنهم وان صدر من قاضيهم وبلى الكافر الكافرة بالاجماع فبلى المكناني نكاح موليته
الكنانية حتى في تزويجها من مسلم لانه وليها فيصح أن يزوجه منه كيزوجه من كافر وبشروط
في الكافر الذي يزوج موليته الكافرة بشروط الولي المسلم من الذكورة والتكليف وغيرها
ولا يلى النهر في نكاح مجوسية لانه لا توارث بينهما هذا مذهب الحنابلة خاصة أن الشرط
عندهم اتفاق دين الولي والمولى عليها أما عندنا فبلى الكافر الكافرة ولو كانت عتيقة مسلم
واختلاف اعتقادهم ما فيزوج اليهودي نصرانية والنهر في يهودية كالارث لقوله تعالى
والذين كفروا بذهبهم أو ألباء بعض وقضية التشبيه بالارث أنه لا ولاية لحري على ذمية
وبالعكس وان الاستامن كالذمي وهو ظاهر كصحته البلقيني ومتركب المحرم المفسق في دينه
من أولياء الكافرة كالفاسق عندنا فلا يزوج موليته وقالت الحنفية والكافر ولاية على مثله
لقوله تعالى والذين كفروا بذهبهم أو ألباء بعض ولهذا نقبل شهادته عليه ويحري الارث
بينهما والمراد بلى عندنا مرددة ولا غيرها حتى لو زوج أمته أو موليته في الزدة ثم أسلم لم يتبين
صحته بل هو محكوم به لانه لان النكاح مما لا يقبل الوقف وان قلنا السيد يزوج أمته بالملك
لانه الملك المرتبة موقوف والثامن أن لا يكون مختل النظر فلا ولاية عندنا لمن اختل نظره فجعل
أصلي أو عارض أو مرض أو كبر لجزءه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة السكف منهم
وفي معناه من شغله عن ذلك الأسقام والألام والتاسع أن لا يكون محجور عليه بسفه فلا يلى
محمداً محجور عليه بسفه بان بلغ غير رشيد في ماله أو بذر بعد رشده ثم يحجر عليه لانه لنفسه لا بلى
أمر نفسه فلا يلى أمر غيره وقيل انه يلى أسكال نظره في النكاح وانما يحجر عليه نطق ماله
وهو مذهب الحنابلة لان الرشد الذي هو شرط في الولي عندهم معرفة السكف ومصالح النكاح
وليس هو حفظ المال فان رشده كل مقام بحسبه وخرج محجور عليه بسفه السفيه الذي لم يحجر
عليه به بان بلغ رشيداً ثم بذر ولم يحجر عليه والمحجور عليه بالفاس والمحجور عليه بالمرض فيلزم
وفي اشتراط الرشد في الولي عند المالكية خلاف وحاصل ما عندهم أن السفيه ان كان له رأى
وان أراد بالرى الدين والعقل عقد لنفسه ووليته باذن وليه فان لم يكن له ولي جاز انكاحه اتفاقاً
وان لم يكن له رأى أصلاً وله رأى ضعيف فلا بعد عقدان عقد فسخ وعلم مما سبق أنه لا يشترط
كون الولي بصيراً عند الأئمة الاربعة لحصول المقصود من الاجمعي من البحث عن الأكفاء
ومعرفةهم بالسماح نعم لا يجوز اقراض نفق ولاية العقود اليه عندنا لا أنفو مع ولاية
القضاء ويجوز ذلك عند المالكية ولا كونه متهما بالاتفاق اذا فوجت اشارته لقيامها
مقام نطقه في جميع العقود ولا كونه حياً الا عندنا وعند الحنابلة والحنفية وكذا عند

المالكية نعم احرام احدا لعاقدين من ولي ولو حاكما أو زوج أو وكيل عن أحدهما أو الزوجة
 بقسك ولو فاسدا يمنع صحة النكاح عند غير الحنفية ولا يتحل الاحرام الولاية للأب بعد في الأصح
 لبقاء الرشد والنظر في زوج السلطان عند احرام الولي لا الأب بعد وقبل زوج الأب بعد بناء على
 انتقال الولاية إليه ولو أحرم الولي أو الزوج بعد التوكيل فعقد وكيله الحلال لم يصح العقد
 لأن الوكيل سفيه محض فكأن العاقد الموكل والوكيل لا يهزل باحرام موكله في عقد بعد
 التحلل ولو أحرم السلطان أو القاضي جاز خلفائه أن يعقدوا الانكحة عندنا كما حرم به
 الخفاف وصححه الروياني وغيره لأن تصرفه -م بالولاية لا بالوكالة فان كان الولي الأقرب سفيها
 أو مجنوناً أو معتوها أو رقيقاً أو مبعوضاً أو كافراً أو الزوجة مسلمة أو مسلمات والزوجة كافرة زوج
 الأب بعد عند الأئمة الأربعة أو كان الأقرب فاسقاً زوج الأب بعد عندنا وعند الحنابلة والولي
 الأقرب الفاسق عند الحنفية والمالكية أو كان الأقرب مختم على النظر بشئ مما حرم أو محجوراً
 عليه بسفه أو أخرس ولم يكن له إشارة مفهومة ولا كتابة زوج الأب بعد عندنا في جميع هذه الصور
 أو كان خنثى مثلاً زوج الأب بعد عندنا لكن باذن الخنثى لاحتمال ذلك كونه وقال الأذري
 فلو امتنع من الاذن فيمنع أن يزوج السلطان قال العلامة الشوري ينبغي أن يكون باذن
 البعيد لاحتمال أنوثه الخنثى الخلق للبعيد اهـ ومثل الأب بعد فيما ذكر من تزوج الأب بعد
 باذن الخنثى الحاكم عند عدم الأب بعد وعدم أهليته

الركن الخامس الشاهدان

والحكم عليهما بالكنية هو مذهبننا وأما مذهب الحنفية والحنابلة فالشهادة على النكاح
 عندهم شرط لصحة لا ركن وأما مذهب المالكية فيثبت اشهاد عدلين غير الولي بالتحالة
 العقدان لم يوجد اشهاد في الحالة المذكورة وجب الاشهاد عند الدخول وقت المنسوب
 فان دخله إلا لا اشهاد فصح النكاح بينهما بطلقة بائنة ولا حد عليهما وإن علم أنه لا يجوز
 الدخول بلا اشهادان كان النكاح والدخول ظاهراً فاشيا بين الناس أو ثبت بياقنتهما باسم
 النكاح شاهد واحد فان لم يكن ذلك ظاهراً فاشيا بين الناس فانه ما يجدان أن اقربا لوط
 أو ثبت ببيعة واقفا فحناء بطلاق لانه عقد صحيح فان أراد تزويجها فلا بد من عقد جديد يبقى
 له بعد ذلك طلقان ويحصل الفسوق بالبيعة وضرب الدف والدخان وتقدم أن الركن الخامس
 عند المالكية هو الصداق فلا يصح النكاح عندهم بغير صداق لكن لا يشترط ذكره في
 العقد بل هو تزويج المتقوض وهو أن يعقده ولا يذكر ان صداقاً ثم لا يدخل بها حتى يفرض
 لها فان فرض لها صداق المثل لزمها وإن كان أقل فهي مخيرة فان كرهت فرفق بينهما ما لا أن
 يرشيهما أو يفرض صداقاً مثلاً يلزمها أو يشترط في الشاهدين شروط * الأولى الاسلام فلا يصح
 النكاح بمحضرة كافرين سواء كانت المنكوحه مسلمة أم ذمية إذا الكافر ليس أهلاً للشهادة
 وهذا مذهبنا ومذهب الحنابلة وأما مذهب الحنفية فالاسلام شرط فيهما في نكاح المسلمة
 لا في نكاح الذمية فلو تزوج المسلم ذمية بمحضرة ذميين صح نكاحه ثم ان وقع التناكح بينهما
 فان كان الزوج هو المنكوح لا تقبل شهادتهما عليه وإن كانت هي المنكوحه قبلت شهادتهما
 عليهما ونظيره لو تزوج رجل امرأة بشهادة ابنيه من غيرهما ثم تحاجدا لا تقبل شهادتهما

ان كانت هي المنكحة لانهم ما يشهدان لا يهملان وان كان الاب هو المنكر قبلت شهادته ما عليه
وكذا لو تزوجها بشهادة ابيه اثبت بها احدى فان كانت هي المنكحة تقبل والا لا تقبل لما قلنا
ولو تزوجها بشهادة ابيه اثبت بها احدى لا تقبل مطلقا لانهم ما يشهدان غير المنكر
منها وانما الثاني البلوغ والثالث العقل والرابع الحرية فلا يصح النكاح عندنا كالحنفية
والحنابلة بحضرة من اتفق فيه شرط عباد كبر والخامس المذكورة والسادس العدة فلا
يصح النكاح بشهادة النساء ولا يرجل وامرأتين ولا بحضرة خنتين نعم ان بانا ذكرين صح
العقد عندنا في الاصح ولا بحضرة فاسقين وهذا مذهبنا ومذهب الحنابلة وامام مذهب الحنفية
فلا يشترط عندهم وصف المذكورة ولا وصف العدة الفتنية فقد النكاح بحضرة رجل حر
وامرأتين حرتين وبحضرة مسلمين ولو كانا فاسقين أو محدودين في ذنوب لان كل واحد مما ذكر
أهل للولاية فيكون أهلا للشهادة فحمله لا وانما الثابت ثمة الاداء فلا يباين في بقاها والسادس
السهم فلا يتعد النكاح عندنا كالحنفية والحنابلة بحضرة أربعين لان المشهور عليه قول
فاشترط سماعه حقيقة وقضية هذا التعديل كما قال شيخنا ع ش في حاشيته على م ر عدم
اشتراط التجمع في الشاهدان كان العاقد آخرس وله اشارة بقوله كل أحد لان المشهور عليه
الآن ليس قولنا ولا مانع منه وقبل الشرط عند الحنفية حضور الشاهدين لسماعهما والاصح
عندهم أنه لا بد من جماعهما ما عدا قول العاقدين فلو سمع أحد الشاهدين فاعيد على الآخر فسمعه
دون الآخر لم يصح الا في رواية عن أبي يوسف استحسانا اذا اتحد المجلس قال العلامة الزيلعي
ولو عده بحضرة الثمانين جاز على الاصح اه كلامه قلت ولعله مبني على القول المرجوح
والا فهو مشكل وقال أيضا لو عده النكاح بحضرة سكران اذا فهو او ان يذكر او يمدد الحكم
والثامن البصر لان الاقوال لا تثبت الا بالشهادة والسماع وفي الاصح وجهه لانه أهل
للمشاهدة في الجملة والاصح لا وان عرفت الزوجين ولو عده النكاح بحضرة بصيرين في ظلمة
لم يصح كما قال السيد في شرحه على منظومة ابن العماد وعمله بقوله لانهم لا يبصران العاقدين
فاشبهه شهادة الاعرجي وقد صرح بذلك أيضا شيخنا ع ش في حاشيته على م ر وعمله بقوله
لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو تمتعها الايجاب والقبول من
غير ضرورة للموجب والقابل ولكن جز ما في أنفسهما بان الموجب والقابل فلان وفلان لم يكف
للعلة المذكورة وهذا مذهبنا وامام مذهب الحنفية والحنابلة فيصح النكاح عندهم بشهادة
أعميين قال في شرح المنتهى لا خراش شهادة على قول فاشبهت الاستفاضة ويعتبر ان يتقن
الصوت بحيث لا يشك في معنى العاقدين كما يعلم من رأيهما والتاسع النطق فلا يصح النكاح
عندنا وعند الحنابلة بحضرة آخرسين ويشترط فيهما عندنا زيادة على ما ذكره من جرسه
وانه فاء حرفة دنية تخل بمرأتهما ومعرفته لسان العاقدين فلا يصح النكاح من لا يعرف
لسانهم اذ ان كان مضطرا للفظ ففهم وجهان أحدهما عدم الصحة كما قاله بعضهم والمضطر فلا
يصح بالمغفل الذي لا يضبط بخلاف من يحفظ وينسى عن قرب وكونهما من الاتس كما قاله ابن
العماد والشمس الرمي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ولانه قد لا يوجد الجني عند اداء
الشهادة وقال ابن حجر محل عدم الاكتفاء بوجود الجني اذ لم تعلم اذ انما انظره وعدم تعيين

للولاية فلو وكل الأب والأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وان اجتمع فيه شرط
 الشهادة لانه العاقد حقيقة اذ الوكيل في النكاح سفير محض فكان بمنزلة رجل واحد هذا
 مذهبنا * وأمامذهب الحنفية فقد قال صاحب السكندر ومن أمر رجلا أن يزوج صغيرته
 فزوجها عند رجل والأب حاضر صح والاقال العلامة الزباجي بعد ذلك ما ذكر أي وان لم يكن
 الأب حاضر الموضع لان الأب اذا كان حاضر يجعل مباشر الاتحاد المجلس فيبقى الوكيل المزوج
 سفير او معبرا فيكون شاهدا مع الرجل بخلاف ما اذا كان الأب غائبا لان المجلس مختلف فلا
 يمكن أن يجعل الأب مباشر اذ لا يتقبل كلام الوكيل اليه فيبقى الرجل وحده شاهدا وبه
 لا ينعقد النكاح وقوله ومن أمر رجلا وقع اتفاقا لانه لو أمر امرأة فعدت بحضرة رجل
 وامرأة أخرى والأب حاضر كان الحكم كذلك وكذلك وعلى هذا الزوج الأب ابنته البالغة بحضرة
 حاضرة امرأتين والأب حاضر كان الجواب كذلك وعلى هذا الزوج الأب ابنته البالغة بحضرة
 شاهد واحد جائز ان كانت حاضرة فان كانت غائبة لم يجز لانه لا يثبت في جنس هذه
 المسائل أنه متى أمكن مباشرة حقيقة يجعل مباشر احكاما والا فلا وعلى هذا الزوج الأب ابنته البالغة بحضرة
 ابنتها البالغة برضاها بحضرة رجل وامرأة جائز بحضرة امرأتين كانت غائبة لم يجز لانه لا يثبت في جنس هذه
 كانت البنت صغيرة لم يجز سواء كانت حاضرة أم لا لعدم الاتصال كالأب اذا تزوج الصغيرة
 بحضرة رجل واحد ومن هذا الجنس لو وكل رجلا أن يزوج امرأة فعدت الوكيل بحضرة
 رجل واحد وامرأتين فان كان الموكل حاضر اجاز والا فلا ثم ان وقع التواجد بين الزوجين
 في هذه المسائل فلم يثبت أن يشهد وتقبل شهادته اذ المبدأ كونه عقدا قال هذه امرأة فعدت
 صحيح ونحوه وان بين لا تقبل لانه شهادة على فعل نفسه ويشترط في الشاهدين عند الحنابلة أن
 يكونا غيبر متهمين لرجلهم بان لا يكونان من عمودي ذنب الزوجين أو الولي فلا تصح شهادة أي الزوجة
 أو جدتها فبها ولا ابنتها وابنته فبها وكذلك أبو الزوج وحده وابنته وابن ابنته وان نزل اللهمم وكذلك الولي
 وابنته وينعقد النكاح عندنا وعند الحنفية بابي الزوجين أو أحدهما وينعقد النكاح عندنا
 وعند الحنابلة بعدد يه ما ثبتت النكاح بهما في الجملة وينعقد عندنا بأبوي الزوجين
 أو أحدهما وتتصور شهادة أبي الزوجة لاختلاف دين أو فرق بها وينعقد النكاح عندنا وعند
 الحنابلة بمسورة والعدالة وهما المسروقات بانها ظاهر الا بانها نعلم لو أخبر عدل بنفق المستور
 زال السر فلا ينعقد النكاح على الرابع عندنا ولا ينقض النكاح عند الحنابلة بتبين فسق
 الشاهدين أو الولي بخلافه عندنا فانه يتبين بطلانه بذلك لاننا احكامنا بالهجة في الظاهر فاذا
 تحقق عدم العدالة فطل وانما يتبين ذلك عندنا وعند الحنابلة بيمينه تقوم به أو اتفاق الزوجين
 عليه لا يقول ولي أو شاهد كنت فاسقا عند العقد ويحل تبين البطلان باتفاق الزوجين
 في حقهما أو ما في حق الله تعالى بان طلقها ثلاثا ثم تواقعها على فساد العقد بشئ من ذلك فلا يجوز
 أن يوقعها نكاحا بلا محلل للتممة ولانه حق الله تعالى فلا يفسد بقولها ولو أقام يمينه على ذلك
 لم يسمع واذا ثبت في حقهما أنه العقد بلا محلل لانه الآن تابع ولو اعترف بالفسق الزوج
 وأنكرت الزوجة فرق بينهما ما هي فرقة لا ينقض بها عدد الطلاق ويلزمه نصف مهرها
 ان لم يدخل بها والا فكله اذ لا يقبل قوله عليه في المهر وترثه ان مات وحلفت أنه عقد بعد ان

ولو اعترفت الزوجة بالفسق وأنكره الزوج صدق بيمينه لان العصمة بيده وهي تريد فعلها
والأصل بقاؤها ولكن لو ماتت لم تره فان ماتت أو طلقها قبل وطء فلامهر لان نكاحها أو بعده
فلا أقل الامر من المسمى ومهر المثل ما لم يكن محجورا عليه بأسفه والا فلا سقوط لفاساد
اقرارها في المال وبحث الاسنوى أن محل سقوطه قبل الوطء اذ لم يقبضه والا لم يتردد
ويستحب الاشهاد على رضا المرافة لنكاح حيث يعتبر رضاها بان تكون غير مجبرة احتياطا
ليؤمن نكاحها ولا يشترط في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس النكاح المعتر فيه
الاشهاد وانما هو شرط فيه فلوزوجها الولي من غير اشهاد على اذنها ثم ادعت أم زوجها بغير
اذنها صدقت بيمينها الا في مسألتين الاولى اذا دخل عليها وأصابها الثانية اذا خالفته ثم
ادعت عدم الاذن فانه لا يقبل منها جرحه البغوى في فتاوى القاضى وينبغي أن يضاف الى
ذلك كل تصرف يشعر بهجة النكاح كقبس نفسها المهر وقبضه والتوكيل فيه وفي
قبض النفقة والابراء من المهر وطلب القسم وأشباه ذلك فانه ابن العماد ورضاها السكالي
في العقد يحكم باذنها أو بيمينه أو باخبار وليها مع تصديق الزوج وعكسه وشمل ذلك الخاكم
وبه أفق القاضى والبغوى وما قاله ابن عبد السلام والبلقيني من أن الخاكم لا يزوجه حتى
ينبت عنده اذنها الا بهي ذلك بجهة الحكم فيجب ظهوره عند معني على أن تصرف الخاكم
حكم والجميع خلافه وقبسية التقييد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسن الاشهاد على رضا المجبرة
وقال الأذرى ينبغي أنه يسن أيضا خروجها من خلاف من يعتبر رضاها وبحث الأذرى هو
المعتمد في مذهبنا وقالت الحنابلة ولا يشترط الشهادة بخلو الزوج من الموانع كالعدوة والردة
لان الأصل عدمها ولا يشترط الشهادة على اذنها لوليها في العقد عليها كافتاء الظاهر
والاحتياط الاشهاد بخلوها من الموانع باذنها فقطع النزاع ولو ادعى الزوج اذنها لوليها في
العقد وأنكرت الزوجة صدقت قبل دخولهم امطاوعة لان الأصل عدمه ولا تصدق في
انكارها بعد الدخول بها مطاوعة لان دخولها كذا دليل كذبها

فصل في تزويج الصغير والمجنون والمغمى عليه والمحجور عليه بسفه

والمحجور عليه بقلس والعبد

اعلم وفقى الله وائاله للعمل الصالح أن الصغير لا يصح أن يقبل نكاحه بنفسه وان كان عبدا
وللاب الجسد تزويجه ان كان عاقلا غير مسح أكثر من واحدة ولو أربعا ان رآه الولي مصلحة
لان تزويجه منوط بهما وقد تنقضى الى ذلك فان كان مجنونا أو مسحورا لم تزوجه واحدهما فان لم
يكن له أب ولا جسد لم تزوجه أحد وليس له ماتر زوجه أمه لانه ما مون العت ولا معية يعيب
يثبت الخيال لانه خلاف القطة فلا يصح على المذهب وفي قول يصح ويثبت الخبر اذا بلغ
وقطع بعضهم بالطلاق في تزويجه الرقعة والقراء لما فيه من يدل مال في يضع لا يتفق به ويجوز
تزوجهم من لا نكاحهم بباقي الخصال كالنكاح والحرقة لان الزوج لا يعبر باستفراش من
لا نكاحه ثم يثبت له الخيار اذا بلغ كما اقتضاء كلام الشارح والروضة وان تنازع في ذلك
الأذرى ودين الصادق بان كان دينه لا عينا في نكاحه واجب في ماله وذمته وان لم يشترط الأب
عليه ولا يضمه الاب بغير ضمان كالمثمن فيما اذا اشترى له شيئا فلو ضمن له جمع بما يؤدى

بقصد الرجوع هنا كاذن المضمون عنه فان ضمن بقصد الرجوع وغرم رجوع والا فلا ولو ضمن
 بشرط براءة الابن فسد المضمون والصدق لفساد الشرط ككفي نظيره من الضمان والرهن ولو
 زوجه وليمه بقوى مهر مثل من مال الصغير ومهر مثلها يلدق به فسد المسمى وصح النكاح به
 المثل وخروج بقوى من مال الصغير ولو كان ذلك من مال المولى فصح المسمى على الرجوع لان
 في افساده اضمارا بالصغير بالزام بهجهر المثل في ماله ولظهور المصلحة لم ينظر الى تضمن دخوله
 في ملكه ههنا ما يفتحق بمذهبا وأما مذهب المالكية فلا يسه ووصيه وان سفل والمالك
 جبره على النكاح ان كان فيه مصلحة كترويجه من شربة أو موسرة أو ابنة فهو للصغير
 المميز أن يتولى عقد نفسه من غير إذن وليه لكن لو لم يفتقده أن يفسخ عقده ان رأى الاصلح
 واذا فسخته فلا مهر للمرأة على الصغير ولو اقتضت الائمة اسلمته أو وليه اعلى نفسه ولا عتد من
 وطئه لانه كالأوطأ أمالومات قبل الفسخ فعتد الوفاة دخل أمال فان قلت فقتد قراران طلاق
 العبي لا يقع بالكفاية والصدق يصح عقده فيه ويخبر فيه الولي قلت انجاب العرائق بأن عقد
 النكاح سبب للإباحة والعبي من أهله أو المطلق سبب للحریم ولم يخاطب به وانما يخاطب
 به وليه بكن كماله والصدق ان يكون على الاب وان مات أو شرط فسدته ان كان الصغير وقت
 جبر الأب له معدا والا فعلى الصغير الا بشرط يعني أن الأب اذا زوج ابنته الصغير ولو بقوى
 وكان الصغير وقت الجبر معدا فان الصدق يكون على الأب ولو أعدم على المشهور لانه لا فائدة
 للابن في تجهيز ذمته بالصدق مع فقره وعدم حاجته في الحال ولا فرق على المشهور بين حبة
 الأب أو موته ويتبع به كدين ازم ذمته فلا يفتق من عنه بموته وسواء بقي الابن على فقره أو أبسر
 بعد جبره ولو قبل الفرض في التفويض ولو شرط الأب الصدق على الابن لم يسقط عن الأب
 وأحرى لو سكنت عنه فان لم يكن الصغير وقت الجبر معدا بان كان موسر أو وليه عنه كان ما أبسر
 به من كل أو بعض عده لا على أبيه وسواء بشرط عليه أو سكنت عنه الا أن بشرط على الأب
 فيكون عليه على المعروف وخروج بتزويج الأب له مال وزوجه الوصي أو الحاكم ان الصدق يكون
 في مال الصغير أو على من تحمل عنه وأما مذهب الحنابلة فلا يلزم جبر ابنته الصغير على النكاح
 وله تزويجه أكثر من واحدة وبزوجه عند عدم الأب وصيه في النكاح فان عدم وصي الأب
 وثم حاجة الى انكاحه فخاكم بزوجه لانه ينظر في مصالحه بعد الأب وصيه ويصح قبول وصي
 مميز لنكاحه باذن وليه كتولية المبيع والمشرع ان نفسه باذن وليه وللأب تزويج ابنته الصغير أكثر
 من مهر المثل ويلزم المسمى الابن لان المرأة لم ترض بدونه فلا ينقص منه وقد يكون للابن غبطة
 ومصلحة في بدل الزيادة على مهر المثل والأب أعلم بمصلحة في ذلك ولا يضمن المهر أب مع عسرة
 ابنته ان يباية الأب عنه في التزويج فاشبهه بالوكيل في شراء سلعة ولو قيل له انك فقير من أين
 يؤخذ الصدق يقال عنه سدى ولم يزد على ذلك لزمه المهر عنه لانه صار ضامنا بذلك وكذا لو
 ضمنه عنه غير الأب أو ضمن عنه نفقة مدة معينة فيصح موهرا كان أو عسر أو لو قضاه عن ابنته
 ثم طلق الابن الزوجة قبل المدخول بها ولو كان طلاقه قبل بلوغ الزوج فنصف الصدق الرجوع
 بالطلاق للابن دون الأب لان الطلاق من الابن وهو سبب استحقات الرجوع بنصف الصدق
 فكان المتعاطي سببه دون غيره وكذا الوارثت فرجع كله ولا رجوع للأب فيه لان الابن لم

يملكه من قبله. وكذا الوقضاء عنه غير الاب ثم تنصف أو سقط وأما مذهب الحنفية فللأولى انكاح
 الصغير بأن يقبل له النكاح والولى العصبية بنفسه على ترتيب الارث فيقدم في تزويج العصبية
 الاصل وهو الاب فالجد أبوه وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن
 الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لاب والمراد بالعم العم الصغير
 وعم أبيه وعم جده وابن العم كذلك على الترتيب المذكور ثم مولى العتاقة يستوى فيه المذكور
 والانتفى ثم عصبية المولى فان لم تكن عصبية فالولادة للام ثم للاخت الشقيقة ثم لاب ثم لاولاد الام
 ذكرهم ثم وانهم فيه سواء ثم لاولادهم ثم للامهات ثم للاخوان والخالات ثم لبنات الاعيان
 ثم مولى المولود وهو من لا وارث له والى غيره على أنه ان جنى فأرشه عليه وان مات فبرأ له ثم
 السلطان نظرا السلطان والى من لا ولى له ثم قاض كتب في مشوره أى مكتوبه المعطى له من قبل
 السلطان ذلك أى تزويج من لا ولى له لكنه لا يزوج ببيعة من ابنه كالكيس لمطاعة اذ تزوج
 هو كاته من ابنه بخلاف سائر الاولياء لان التصرف للقاضي حكم منه وحكمه لانه لا يجوز
 بخلاف تصرف الولى وائس للوصى أن يزوج الا يتسام الا أن يعوض الموصى له ذلك وللاب وان
 عللا لغيره أن يزوج ابنه الصغير أمه وأن يزوجه امرأة بزيادة فاحشة على مهرها وهذا عند أبي
 حنيفة وخالفه فيه صاحباه هذا ما يتعلق بتزويج الصغير وأما المجنون فيزوجه أبوه ثم جده
 وان علا ثم الحاشا كمال العصبية ولا الوصى على الراجح وهذا محل في مجنون بالغ مطبق الجنون يحتاج
 للوطء بأن تظهر رغبته في النساء يدور انه حواه ونعلقه به ونحوهما أو رجاء شفاء بالوطء
 بقول عدلين من الاطباء أو خدمة حيث لا يحرم له بخدمة من وكان التزويج أرفق به من شراء
 خادمة واعتزله الرائي بأن ذلك لا يجب على الزوجة وقد تمتع منه ولو وعدت به وأجيب بأن
 طبعها ما يدعوا ما تعهده وخدمته وكأنهم اقتصر على محارمة لانهم الذين يتعاطون تعهده
 غالبا ولا غيرهم ثم في معنائهم مشاهير ولا يزوج الا واحدة لا تدفع الخبايا بها وخرج باب البالغ
 غيره فلا يزوج لانه غير محتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يرى كيف يكون الامر ولا مجال
 لخاجة تعهده وخدمته فان الاحتميات ان يقمن بما وجب على الجنون من عطفه فلا يزوج الاحال
 الافاقة لياذن في نكاحه ويبطل اذنه بالجنون كما يبطل به الوكالة فيشترط وقوع العقد في وقت
 الافاقة قال جهم مالم يوهـ مدبرة الافاقة والافلاقة تنظر حيث شققت الحاجة وبمحتاج غيره فلا
 يزوج وحكم الصداق في نكاح المجنون وتزويجه بأكثر من مهر المثل كحكمه في نكاح الصبي
 حر فبحرف هذا ما يتعلق بمذهبنا * وأما مذهب المالكية فللاب وصية والحاكم به على
 النكاح ان احتاج له لخدمته بأن يخيف منه الفساد لان الحدوان سقط عنه فلا يعان على الرضا
 وهذا محل فيمن أطبق جنونه فان كان يفيق أحيانا انتظرت افاقة ثم عاذ كوفي مجنون جن قبل
 رشده والاجر حاكم فقط لأب ولا وصى لانه لا ولاية له ما عليه حينئذ وحكم الصداق في
 نكاحه عندهم كحكمه في نكاح الصبي حر فبحرف وقد مر بيانه وأما مذهب الحنابلة فيخير الاب
 انه البالغ المجنون الذى أطبق جنونه والمعنوه ولو كان بلا شه ولا لانه غير مكاف فاشبه الصغير
 وللاب تزويج المجنون المذكور بأكثر من مهر المثل كتزويج الصغيرة بدون مهر مثل المصلحة
 فان عدم الاب تزوجه وصية في النكاح اقيامه مقامه فان عدم وصى الاب ثم حاجة الى انكاحه

تزويج الصغير على مذهب الحنفية

تزويج المجنون

فحاشا كزوج له لانه بنظر في مصالحه بعد الأب ووصيه هذا ما يتعلق بتزويج المحجورين واما المسمى
 عليه فان كانت تنظر اقامته عادة لكونه اتفق ان تزوجه فان لم تنظر لكونه الاته وقم جاز
 تزويجه كالمجنون واما المحجور عليه يسفه حسا بان بذق ماله أو حكا كمن بلغ سفيه ولم يحجر
 عليه وهو السفيه الماهل فلا يستقل بالنكاح للثالبقي ماله في مؤنه بل ينسكه باذن وليه أو يقبل له
 الولي النكاح باذنه الصحة عبارة فيه بعد اذن الولي له ويشترط حاجته للنكاح لكونه ماهر في المجنون
 ولا يكفي فيها بقوله لانه قد يفسد اطلاق ماله بل لا يضمن ثبوته في الخدمة وظهوره فرائض عليها
 في الشهوة ولا يزوج الا واحدة كالمجنون لان دفاع الحاجة بها والمراد بوليها هنا الاب ثم الجد ثم
 افاض ان المسمى او افاض اخي فقط فان اذن وليه وعين امرأته لم ينسكه غيرها اعتبارا
 بالاذن اذ مصلحته فماعت له وليه ينسكه اجبره مثله لانه المأذون فيه أو قل لانه حصل لنفسه
 خيرا فان زاد عليه صح النكاح بغير المثل من المسمى لان خلل الصدق لا يفسد النكاح فلو
 نسكه غير المعينة لم يصح ولو بدون مهر المعينة بخلاف ما لو عين مهر افتسكه باز يد منه أو انقص
 لانه تابع قال ابن أبي الدم وماتت من تعين المرأة محمول على ما اذا لحقه مفارم بسبب المخافة
 فلو عدل الى غيرها وكانت خير من المعينة نسبا وجمالا ودينادونه امهرا ونفقة فينبغي الصحة
 قطعا كالمعين مهر افتسكه بدونه اه وهذا ظاهر لا شبهة فيه ولو قال له انكجه بأف ولم يعين امرأة
 نسكه بالاقول من الاف وهو مهر مثله اذ لا يجوز الزيادة على ما ذون الولي ولا على مهر مثل المفكحة
 وظاهر انه لو كان مهر مثله افاض صح نكاحها به ولو قال له انكجه ولم يعين امرأة ولا قدر انكجه
 بغير المثل من تابع به فلو نسكه شريفة يستغرق مهر مثله امه لم يصح والوجه انه لو لم يستغرقه
 وكان الفاضل تأهلا بالنسبة اليه عرفا كان كالسفة غرق ولو تزوج الولي المجنون بمذمه لم يصح
 فيما يظهر ولا اعتبارا بالحاجة فيه كالسفيهة وهي تسفه بدون هذه بخلاف تزويجه بالسفة
 افاض في فانه منوط بالصحة في ظن الولي وقد تظهر له في نكاحها وله اجاز له تزويجه بأربع
 كاهر وليس لسفيه اذن له في نكاح تو كبل فيه لان حجره لم يرفع الا عن مباشرته هذا مذهبا
 واما مذهب المالكية فالسفيه أن يقبل نكاحه بنفسه باذن وليه وكذا بغير اذنه لكن لولي له
 حينئذ فسخ النكاح بطاعة بائنة ولا شيء اما قبل الدخول واما بعده وبسبب ديسار وله امضاؤه
 للصحة وبثبت الخيار للولي ولو ماتت الزوجة على المشهور من قول ابن القاسم اذ قد يكون
 ما يلزمه أكثر مما له من المبراث وفي قواهم له الفسخ والامضاء تساهل لتعين الامضاء للصحة
 وتعيين الفسخ اهدمها الآن يقال اللازم للاختصاص لا للتخير أو يحتمل على ما اذا استوى
 الامضاء والفسخ في الصحة ولو لم يطلم الولي حتى خرج السفيه من ولايته ثبت النكاح على
 الاصح وقبل يتقبل له ما كان لولي له ولو مات السفيه تعين الفسخ من قبل الشارع لامن قبل الولي
 اقوات نظره بموت السفيه ولا ترثه الزوجة لانه يحجر دموته فسخ وكل من الاب ووصيه والحاكم
 بغير السفيه على النكاح وقيل لا يحجر للزوج طلاقه والصدوق أو ذمه من غير فائدة وحكم
 لاصداق في نكاحه حكمه في نكاح الصبي جرحا بحرق هذا ما يتعلق بالمحجور عليه يسفه
 واما المحجور عليه بغيره فله ان يقبل نكاحه بنفسه لانه صحح العبارة وله ذمة وموت النكاح
 في كسبه لا فيما معه له على حق القرواء بما في يده فان لم يكن له كسب ففي ذمته واما العبد

فلا ينسبكم الا باذن سيده ولو اتى بخبر ايمان المولود تزوج بغير اذن مولاه فهو باطل والسيد
 المخلوق الاذن وتقييده بامرأة أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك لان ما صح مطلقا صح مقيدا ولا يعدل
 عما ذكره فيه فان عدل عنه لم يصح النكاح فم ان قدر له مهر افرد عليه أو المخلوق فزاد على مهر
 المثل فالزائد في ذمته يطالب به اذا عتق ولونكم امراة باذن ثم طلقه الم ينسبكم فانبا الا باذن
 جديدي وليس للسيد اجبار عبده الكبير على النكاح لانه يملك رفعه فكيف يجبر عليه ولا
 اجبار عبده الصغير خلافا للحنابلة كما سبق في باب اركان النكاح لانه يلزم ذمته عهد المهر
 وغيره هذا مذهبا وأما مذهب الحنفية فنكاح الرقيق وهو المملوك كالأزواج وبعض الرقن وهو
 المملوك كالأزواج والمدير بلا اذن السيد موقوف على اجازته ان اجاز نفسه وان رد بطل
 فان نكحوا باذنه فعلق المهر برقبته القن دفعها للمهر فان ذمته ضعيقة فلولم يعلق برقبته
 اتضررت بخلاف ما اذا تزوج بلا اذن سيده ودخل بها حيث لا يباع بل يتبع به بعد عتقه كما
 اذ الزمته الدين باقراره واذا بيع القن المذكور في المهر فلا يبيع الامرة فان لم ينفذ ذلك لم يبيع
 فانما يطالب بها بغيره بعد عتقه لانه يبيع بجميع المهر ويباع في النفقة مزارا انما تجب ساعة
 فساعة فلم يقع البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد باجنبيته وأما اذا تزوج المولى أمته فاختلاف
 المشايخ فيهم من قال يجب المهر ثم يبيع لان وجوبه حق الشرع ومنهم من قال لا يجب
 لاستحالة وجوبه للمولى على عبده لاختصاصه ايجابا له عليه أقول في يد القول الثاني ان النص
 المقيد لوجوب المهر لا يقتضي اطلاق العبد وهو قوله فعلى وأحسب انكم ما وراء ذلك انتم تفتنوا
 بأموالكم فان هذا الخطأ لا ريب اب الاموال والعبد ليس بمالك للمال وأما المكاتب والمدير
 فيسعيان في المهر والنفقة ولا يباعان فيهما لانهما لا يحتملان النقل من ملك الى ملك مع بقاء
 الكتابة والتدبير وقالت الحنفية ومن تزوج عبده أمته لمعه مهر المثل يتبع به بعد عتقه
 وللسيد أن يتولى طرفي العقدان كان العبد صغيرا لانه عقد بحكم الملك لا بحكم الاذن

فصل في بيان حكم المهر وما ينشره أحد الزوجين على الآخر

يسمى تسمية المهر في العقد بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم لم يحل نكاحا منه ولا به أقطع للزواج
 فم لو تزوج عبده أمته لم يثبت ذكروه عندنا على الجدي فان لم يسم في العقد مهر بأن سكنت عنه
 صح النكاح بمهر المثل بالاجماع لكن مع التكرار كما صرح به المتولي والمأوردى وغيرهما
 من أئمتنا وقد تجب التسمية في العقد لعارض بأن كانت الزوجة غير حرة أو مملوكة
 غير حرة أو مملوكة أو كانت حرة أو مملوكة أو كانت حرة أو مملوكة أو كانت حرة أو مملوكة
 غير حرة أو مملوكة أو كانت حرة أو مملوكة أو كانت حرة أو مملوكة أو كانت حرة أو مملوكة
 على أمته اذ عرفت ما تقدم ذكره اذ كره الصداق في شقي العقد مع توافق الزوج والولي عليه
 ليس شرط في صحة العقد بل للزوم المهر كما صرح به المأوردى والرويانى ويستحب تحفيقه وان
 لا ينقص عن عشرة دراهم بخلاف أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه لا يجوز
 أقل منها وأن لا يرد على صداق بناته صلى الله عليه وسلم وزوجاته وهو خمس ما تقدم ذكره وأما
 صداق أم حبيبة أو بعضا من بناتها فكان من الفخا من أنكر ما صلى الله عليه وسلم وليس لا كثر
 الصداق ولا لاقه حدة من عندنا وعند الحنابلة بل ضابطه أن كل ما صح أن يكون صداقا يبيع أو

ما يقع فيه المهر

أجرة في اجارة صح أن يكون مهر أو أقله عند المالكه قدر بيع دينار أو ثلاثة دراهم وعند
الخنفيه عشرة دراهم ولو غير مضروبه حتى يجوز وزن عشرة دراهم تبرأ وان كانت قيمته أقل
فلو هي في العقد عشرة أو دونها صح العقد ووجب به على الرابح عشرة في العودتين وتأكدت
بالوطء أو بموت أحد الزوجين أما في الأولى فلانه سمي ما يصلح مهرا وأما في الثانية فلانه
قد رخصت بالعشرة لرضاها بما دونها وقال زفرانه يجب فيها مهر المثل لان المسمى لا يصلح مهرا
فصار كعدمه لكن الرابح عندهم الأول ووجهه بما يطول وكذا الحكم عندهم فيما لو سمي
أكثر من عشرة فإنه يجب عليه المسمى بالعقد * ويتأكد بقرينة الوطء أو بموت أحدهما
والخلوة بلا مرض أحدهما وحض ونفاس واحرام وصوم فرض كلوطء في كل منهما أو كدة
للمهر ولو كان الزوج محجوبا أو عندها أو خصيا والمراد بالخلوة اجتماعهما بحيث لا يكون معهما
عاقلة في مكان لا يطلع عليهما أحد بغير إذنهما أو لا يطلع عليهما أحد اظلمة ويكون الزوج عالما
بانها امرأته ويتقرر المهر على الزوج عندنا بوطء وان حرم وموت أحدهما قبله في نكاح صحيح
لانتهاء العقد به والمراد بتقرر المهر الا من من سقطه كاه بالفسخ أو بشرطه بالطلاق وخرج
بالوطء والموت غيرهما كاستدخال مائه وخلوة ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك
فلا يجب الا الشطر ويجب عندنا وعند الخنفيه في النكاح الفاسد مهر المثل بالوطء لا بالموت
ولا بالخلوة ولو زوجها ونفى المهر أو سكنت عنه صح النكاح عندنا وعند الخنفيه ووجب لها مهر
المثل بالمعد عندنا وعندهم وبطل عند المالكية ولو أنكح بنتا لارشيده كالخنزيرة والبعكر
الصغيرة أو المسقية أو رشيدة بكر بدون مهر المثل بلا إذن منها في النقص عن مهر المثل فسد
المسمى عندنا لانتهاء الخط والمصلحة فيه وضع النكاح بمهر المثل وعند أبي حنيفة لو زوج الأب
أو الجد بنته الصغيرة ولو ثيبا ونقص من مهر مثلها نقصا فاحشا جاز ولم المسمى ولم يحز ذلك الغير
الأب والجد وعند الخنابة لو زوج الأب بنته بدون مهر مثلها جاز ولم المسمى وليس لها غيره
سواء كانت بكر أو ثيبا صغيرة أو كبيرة رخصت بالمسمى المذكور أم لا ولو زوج غير الأب موليته
الرشيدة ولو حجابان بلغت مصالحة لهما أو دينها ثم بدرت ولم يجبر عليها بدون مهر مثلها
بإذنهما في النكاح والنقص عن مهر مثلها صح النكاح بالمسمى بالاجماع وليس لها غيره بكر
كانت أو ثيبا فان زوجها بدون مهر مثلها فسد المسمى عندنا وصح النكاح بمهر المثل وعند
الحنابلة يصح النكاح ويلزم الزوج قيمة مهر المثل فساد التهمة إذا لانها غير ما ذنر فيها
فوجب على الزوج مهر المثل وعلى الولي ضمانه لانه المفطر ولو قالت لوليهما زوجني هكذا
وقد رث له قدرا كالف فزوجها بدون ما قدرت له فسد المسمى عندنا وصح النكاح بمهر المثل وعند
الحنابلة يضع النكاح ويلزم الولي قيمة المقدر لانه ضيعة بزوجها بدون ولو كان أكثر من مهر
المثل ولو قالت لوليهما زوجني وسكنت عن قدر المهر فزوجها بدون مهر مثلها صح النكاح
عندنا على الرابح بمهر المثل ولو نكحها بألف على أن لا يبيها أو على أن يعطيها ألفا فسد المسمى
عندنا وصح النكاح بمهر المثل في المثلتين وقالت الحنابلة ويصح أن يتزوج المرأة على ألف
لها وألف لابيها أو على أن الكل له ان صح تملكه من مال ولده والا يكن الأب ممن يضع تملكه
من مال ولده لكونه بمرض موت أحدهما المخوف أو بظلمة لولد آخر فالكل لها كشرط

الصداق أو بعضه لغير الأب كخداها أو أخيهما فيبطل الشرط ولها المسمى جميعه لجهة التسمية
 ولا شيء على الأب أن قبضه مع النية أي نية تمسكه لا نقدرنا أن يلحقه مع صار لها ثم أخذه الأب
 منها فصار كأنه قبضه ثم أخذه منها * ولو نكحها بشرط أن لا يتزوج أو لا يتسرى عليها
 أو لا نفقة أو كسوة لها صح النكاح عند تابعه المثل وفسد الشرط والمسمى لا يتم ترضي المسمى
 الأب بشرط أن لا يتزوج * ولا يتسرى عليها وهو لم يرض بالمسمى إلا بشرط أن لا نفقة لها أو لا كسوة
 لها أو عند الحنفية لو نكحها بألف على أن لا يخرجها من دارها مثلاً أو على أن لا يتزوج أو لا
 يتسرى عليها أو نكحها بألف أن أقام بها أو باقين أن أخرجهما صح النكاح والشرط ثم أن وفي
 به وأقام بها فلها الألف المسمى لأنه يصلح مهر أو قد تم رضاها به وإن لم يقبضه بان تزوج أو تسرى
 عليها أو أخرجهما فلها مهر المثل لأنه مسمى لها شيئاً لها فيه نفع فعند فواته يجب لها مهر المثل
 لعدم رضاها به وعند الحنابلة لو نكحها بألف مثلاً بشرط أن لا يخرجها من دارها أو ولدها
 أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها أو أن لا يفرق بينها وبين أبيها أو لا يفرق بينها وبين أولادها
 أو أن ترضع ولدها الصغير أو أن يطلق ضرته أو يبيع أمته صح النكاح والشرط والمسمى ثم إن لم
 يقبضه فلها الفسخ على التراخي بفعله ما شرطت عليه أن لا يفعله كالزوج والتسرى والصفر بها
 ولا فسخ لها بغيره على الفعل قبله لعدم تحقق الحائقة ولا يسقط ملكها الفسخ لعدم وفائه
 ما اشترطه إلا بما يدل على رضاعنها من قول أو تمسك كان مكنته من نفسها مع العلم بفعله
 ما اشترطت أن لا يفعله فإن مكنته قبل العلم لم يسقط فسخها لأنه لا يدل على رضاها بترك الوفاء
 فلا أثر له لكن لو شرط أن لا يسافر بها فسخه أو أسافر بها ثم كرهته ولم يسقط حقها من
 الشرط ولم يكرهها إذ ذلك على السفر لبقاء حكم الشرط فإن أسقطت حقها من الشرط سقط
 مطلقاً ومن شرط لزوجه أن لا يخرجها من منزل أبيها لمات أحداهما بطل الشرط لأن المنزل
 صار لأحد الأبوين بعد أن كان لهما فاستحال إخراجها من منزل أبيها فبطل الشرط ومن
 شرطت على زوجها سكنها مع أمه ثم أرادتها منفردة فلها ذلك ويجوز اعتبار هذه الشروط
 المذكورة عندهم إذا ذكرت في العقد أو توافقا عليها قبله ويشترط عندهم العلم بالصداق
 فلو أصدقه داراً مطلقاً أو دابة مطلقاً أو عبداً مطلقاً أو نحو ذلك لم يصح الصداق وكل موضع
 لا يصح فيه الصداق يجب للزوجة فيه مهر المثل بالعقد ولا يضر عند الحنابلة جهل يتسرى
 الصداق فلو أصدقه عبداً من عبده أو دابة من دوابه بشرط تعيين نوعها كفر من من خيله
 أو جبل من جباله أو بقرة من بقرة أو قيصاً من قصاينه أو خاتماً من خواتمه صح الصداق
 عندهم ولها أحداهما بقرعة وعندنا لا يصح ويجب لها مهر المثل بالعقد ولا يصح جعل الصداق
 حالاً وموجباً لأجل معلوم بالاجماع * ولا يصح التأجيل عندنا بالموت أو الفراق فلو أصدقه مائة
 خمسون حالة وخمسون مؤجلة فحل بموت أو فراق فسد الصداق ويجب لها مهر المثل بالعقد
 لا يقبل بوجوب نصف المهر فقط لأن شرط التوزيع أن يكون القاسم معلوماً لمتأني
 التوزيع عليه وعلى الصحيح قاله النور الزايدى ويجوز التأجيل بما ذكر عند الحنفية والحنابلة
 كما هو معتاد الآن وحينئذ فالواجب لها المسمى لا مهر المثل وللاب وان علاقبض صداق بنته
 المحجور عليه لا يصغر أو يجنون أو سبه لأنه في مالها أن كان له قبضه كمن مبيعها أما المسكافة

حكم المسمى على أن لا يتزوج أو يتسرى عليها أو نحو ذلك

الرشيدة ولو بكر أو فليس له قبض صداقها عند غير الحنفية إلا باذنها إلا أنها المتصرف في مالها
 فاعتبر اذنها في قبضه فان لم تأذن له في قبضه وقبضه منه فاقبض فأسد ولا تبرأ ذمة الزوج لها من
 المقبوض ولا تملك الزوجة ولا الولي ويجب على الولي ردّه للزوج وصح عند الحنفية ضمان الولي
 مهر بنته ولو صغيرة ولا نظرا لكونه في ضمان مهر الصغيرة يصح مطالبا ومطالبة بالانحقوق
 العقد هنا راجعة للأصل والولي سفير ومعيرو محل صحة ضمان الولي المهر إذا كان في صحته أما في
 مرض موته فلا يصح ضمانه لأنه تبرع لوارثه في مرض موته قال في القمح وهو يفيد صحة ضمانه
 من الثلث في مرض موته إذا لم تكن وارثه وتطالب المرأة بأشاعت من ولها مهر وزوجها ان
 كان بالغاً ولها مطالبة أبي الصغير ضمن أو لم يضمن كافي شرح الطحاوي والتبعة فان أدى الولي
 رجع على الزوج ان أسر به ولو ضمن ولي الصغير المهر عنه صح ويرجع في ماله ان أشهد أنه يدفع
 ايرجع في أصل الضمان والألف لا رجوع له الآن يكون للصغير مال وان ضمن الوصي يرجع
 مطلقا كذا في القمح ولو توافوا على مهر سراً أو علناً زيادة فالذهب وجوب ما عسديه اعتبارا
 بالعقد فان عقد سرا بألف ثم أعيد العقد جهر بألفين تجمل فالواجب ألف وان توافوا سرا
 على ألف من غير عقد ثم عقدت لألفين فالواجب ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل نص
 الشافعي في موضع على أن المهر مهر البكر في آخره على أنه مهر العلانية ثم المعتبر توافق الولي
 والزوج وقد يحتاج إلى مساعدة المرأة

فصل في الكفاءة

وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار لا أحدهم مطلقا والامساك طلت بالاستسقاط كقيمة الشروط
 بل حديث رضى المرأة وحدها في حب أو عنفة ومع ولها الأقرب فيما سواهما وبخبر
 الكفاءة ستوا العبرة فيها بحالة العقد الأولى الدين أي الاسلام فمن أسلم بنفسه ليس كفا
 لمن لها أب أو أُم كثر في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام ليس كفا لمن لها ثلاثة آباء فيه وما لزم
 على ذلك من ان العاهلي لا يكون كفا لأبنة السابغي صحيح لا زال فيه الثمانية النسب في العرب
 لأنه من الماخرة الجمعي وهو من ليس أبوه عربي ليس كف عربة أشرف العرب على
 غيرهم ولا غير قرشي من العرب كفا لقرشية أفضل قرش على غيرها من العرب ولا غيرها هي
 ومطلبي كفا لها أي حتى بنو عبد شمس ونوفل ليس أبناءهم كفاء لبنات هاشم والمطلب
 وان كانوا أخوين أو أشقاء وكل ما ذكر في الحارث فلو نكح هاشمي أو مطلبية أمية بالشروط فانت
 منه يفت فهي مملوكة كذا ما لا أوله تزويجه من رقيق ودنى النسب على الرابع أما بنو هاشم
 وبنو مطلب فاكفاء وموالي كل قبيلة ليسوا اكفاء لها على الصحيح ويعتبر النسب في الجهم
 كالعرب أي قياسا عليهم فالقرس أفضل من القبط وبنو إسرائيل أفضل من القبط قال الرافعي
 ومقتضى اعتبار النسب في الجهم اعتبار به في غير قرش من العرب لكن ذكر جماعة
 أنهم اكفاء قال في الروضة وهو مقتضى كلام الأكثرين وذكر ابن المروزي أن غير كفا لا يكتننها
 وهو الرابع ففضل مضرب على ربيعة وصدنان على قحطان اعتبارا بأقرب منه صلى الله عليه
 وسلم الثمانية الحرة فصاحب حرة ذميمة ليس كفا لأرفع منه لأنه لا يعرف فها تادل على خيبة النفس
 فيه وكناس وراع كجوام وحارس وفيه حمام ليس كفا لبنت خياط ولا خياط بنت تاجر وراز

ولا هما بنت عالم وبنت قاص فظفر العرف في ذلك قال المتولي وليس من الحرمة الدينية تجارة
 بالذن وبجارية بالاناء وليس منها أيضا خبارة كما قاله حج * الرابعة العفة بالدين والصلاح فليس
 فاسق كف عفيفة بل يبحث الزركشي وابن العماد أن الفاسق اذا تاب لا يكافئ العفة وصرح
 ابن العماد في موضع آخر بأن الزاني المحصن وان تاب وحسنت توبته لا يعود كفأ كما لا يعود
 عفته واقتضى به الشهاب الرملي وأقره ولده في شرحه وقال شيخنا الشيرازي وممثل الزاني
 المحصن المبكرو ينبغي أن مثل الزنا اللواط اه كلامه وغير الفاسق كف للعفة سواء فيه
 العمدل والمستور وفاسق كف لعفاقة مطلقا الا ان زان فاسقه أو اختلف نوعهما كما يحسنه
 الاسنوي واعتمد الرملي ويجزى ذلك في كل مبتدع ومبتدعة كما قاله الرملي أيضا والمجذور عليه
 بسفه ليس كفأ رشيدة على الوجه لانها تفتقر غالبا بالخروج ويعتبر في العفة والحرمة
 الآداء أيضا كما اعتد به شيخ الاسلام في شرح منبه * الخامسة الحرة قال فريق ليس كفأ الحرة
 أصلية أو عتيقة ولا لمعضة لانها تعبر به وتضرر بان لا ينق عليها إلا نفقة العسرين والعتيق
 ليس كفأ الحرة أصلية بخلاف العتيقة وكذا لا يكافئ من عتق نفسه من عتق أبوها ولا من
 من الرق أحدانائه أو أبنائه أقرب من لم يس أحدنا ثم أس أو س أباهما أبعد ولا أثر له الأم
 والمهض كف للمعضة ان زادت حريته أو أسدوا كما قاله خط وغيره * السادسة السلامة
 من العيوب المثبتة للخيار ولو عنة لمن به عيب مثبت للخيار ليس كفأ للسلامة منه لان النفس
 تعاف حكمه من به ذلك ولو كان عيبا عيبا أيضا فلا كفأة وان اتفقوا عليها أكثر لان الانسان
 يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والعيب الجنون والجذام والبرص والحب والعنة
 ونسبه * علم بما تقدم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة بمسافر العسر كف للموسرة لان المال
 مخادورائح ولا يختص به أهل المرأة والبصائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفردة كعمى وقطع
 وشوهة موهرة وان اعتبرها الروياني ولا يقابل بعض خصال الكفاءة ببعض فلا تروج سلمة
 من العيب دنيسة معينا نسبيا ولا حرة فاسقة ذوقا عفيفا ولا عسر بيه فاسقة عجيبة عفيفا
 لما بالزوج في ذلك من النقص المانع من الكفاءة ولا ينكح بمجانبة من الغضبية الزائدة
 عليها ولا تروج بنت خيال أو عالم ابن كناس وان كان خيالاً أو عالماً والبنت كناسة فان الزوج
 فيه فضيلة من جهة نفسه ونقصه من جهة أبيه والزوجة بالعكس والمقابلة متممة والجاهل
 ابن العالم ليس كفأ للعالمة بنت الجاهل والعالم ابن الجاهل لا يكافئ الجاهلة بنت العالم لان
 الصفة اذا أثرت في الآباء ففي النفس أولى ومن لها أبوان عالمان لا ينكحان من له أب عالم
 والعالم غير الشرف ليس كفأ للشرفية الجاهلة هذا مذهبنا * وأما مذهب المالكية
 فالكفاءة عندهم شرط صحة النكاح وهي الدين والحال والمراد بالدين التدين أي كونه غير
 فاسق وبالحال السلامة من العيوب التي ثبت للزوج بها الخيار لا من العيوب الفاحشة على
 الرجح والمرأة والولي هاتر كهنا هذا اذا كانت المرأة غير مجبرة والا فلا ولي فقط تركها فنعما
 يظهر كما قاله الزرقاني والولي أي العتيق وغيره والفقهاء لا يهاجروا كف للحرمة أصالة
 والشرعية وذات الجاهل أكثر منه وفي كفأة العبد للحرمة وهو المذهب على ما قاله وعدم
 كفأته تأويلان * وأما مذهب الحنابلة فالكفاءة عندهم شرط صحة النكاح على رواية

خصال الكفاءة عند مالك

الكفاءة عند الحنابلة

وهي المذهب عند أكثر المتقدمين وعلى رواية أخرى أنها شرط للزوم النكاح لا المحتمة وهي
المذهب عند أكثر المتأخرين وقول أكثر أهل العلم فيصح النكاح مع فقد الكفاءة ولين
يرض بغير كف بعد عقد من امرأة وعصبة حتى من يحدث من عصبتها الفسخ لعدم لزوم
النكاح لفقد الكفاءة فيجوز أن يفسخ أخم مراضا بل أن العار في تزويج غير الكف
عليهم أجمعين وخيار الفسخ لفقد الكفاءة على التراخي فلا يسقط الاستسقاط عصبة أو عايدل
على رضا الزوج من قول وفعل كان مكنته عالمة بأنه غير كف ولا يحرم تزويج امرأة بغير كف
بلا رضاها ويسقط به الولي والكفاءة دين فلا تزوج عفيفة عن رضا باعجر أي فاسق بقول أو
فعل أو اعتقاد ومنصب وهو القسب فلا تزوج عر ببة من ولد اسمعيل بن يحيى ولا يولد زنا حرة
فلا تزوج حرة ولو عتقة بعد ولا ببعض ويصح النكاح على الروايتين إذا عتق العبد مع قبوله
النكاح بأن قال له سيده أنت حر مع قبولك النكاح أو أكون السيد وكذا لعن عبده في قبول
النكاح فيقول بعد استحباب النكاح لعبد قبلت له هذا النكاح وأعتقته لأنه لم يرض زمن وعد
العقد يمكن الفسخ فيه وعلم منه أن العتق كف والحرة الأصل وصناعة غير دينية فلا تزوج بنت
برأى نأى جرحي البزوهوا أقماش بجهام و يسار بحسب ما يجب لها فلا تزوج موصرة بمعسر
لأن عليه أضرار في اعتساره لخلاله بنفقته أو موته أو لاده وله هذا ملكك الفسخ باعتساره
بالنفقة ولأن العسرة تنقص في عرف الناس بقا ضلوفه كنفها شام في النسب ولما اعتبرت
الكفاءة في الرجل دون المرأة لأن الولد يشرف بشرف أبيه لا أمه وأما مذهب الحنفية
فالكفاءة معتبرة عندهم في ابتداء النكاح للزوم لا المحتمة لأن كفت غير كف بغير إذن وليها
فرق الولي بينهما لأن الأولياء يعيرون بعدم الكفاءة والنكاح يقع عدسجهما في ظاهر الرواية
وتبقى أحكامه من ارث وطلاق إلى أن يفرق القاضي بينهما والفرقة لا تكون طلاقا بل فسخا
ثم إن كان دخلهم أهل المهر والأفلا ورضا بعض كرضا كلهم عند أي حنفية وساحبه محمد فلا
يجوز لواحد من الأولياء أن يتعرض لها ما بعد ذلك إلا إذا كان أقرب منه وقال أبو يوسف إن
رضا بعضهم لا يسقط حق من هو مثله لأنه حق كل فلا يسقط الأرضا الكل وقبض المهر ونحوه
رضا لأنه تقرر لحكم العقد وكذا التجهيز ولو زوجها الولي من غير كف برضاها فارقته ثم
تزوجت به بغير إذن الولي صك إن له أن يفرق بينهما لأن الرضا بالاول لا يكون رضا إنساني
والسكوت منه لا يكون رضا إلا إذا سككت إلى أن قلد والكفاءة تعتبر ذميا في العرب دون الجهم
لأنهم ضيعوا أنفسهم فريش أكفاء أي بعضهم كف لبعض ولا يعتبر التفاضل فيما بين فريش
والعرب غير فريش أكفاء فبيلة بقبيلة وليسوا أكفاء فريش والموالي أكفاء رجل برجل
والمراذيم الجهم هو بذلك لأنهم نصروا العرب على قتال أهل الحرب والمناصر يسمى مولى
قال الله تعالى وأن الكافرين لا مولى لهم ولا سوا أكفاء للعرب والكفاءة تعتبر أيضا إسلاما
وحرية في الجهم من أسلم بنفسه أو أعتق لا يكون كفًا من له أب واحد في الإسلام والحرية مؤمن
له أب واحد فيه ما لا يكون كفًا من له أبوان فيه ما ومن له أبوان فيه ما يكون كفًا من كان له
آباء فيها لأن الأصل في النسب التعريف إلى الأب وتماهم الجدد فلا بشرط أكثر من ذلك
والكفاءة تعتبر أيضا ديانة في العرب والجهم كما في المهر فليمن فاسق كفًا صالح أو بنت

الكفاءة عند الحنفية

صالح ومالا وهو أن يكون نال كماله والنفقة والمراد بالمهر المجهل وهو ما تدارفوا بحجبه ولا
يعتبر الباقي ولو كان حالا بالنفقة أن يكتب كل يوم قدر النفقة وقد روي يحتاج اليه من
النكوسة فالعاجز عن المهر المجهل والنفقة ليس كذا النفقة والعاجز عليه ما كف لذات
أموال عظام لعدم العبرة بالغنى لأن الأصح أنه لا يعتبر وحرة لأن اتفاقهم بها فمثل حائل
كحداد وخفاني ونحوهما ليس كذا مثل عطار كبرز فالتطاول والبراز كأن والجمعي العالم
كف للعمر في الجاهل لأن شرف العلم يقاوم شرف النسب والعالم الفقير أي غير الغنى كف
للجاهل الغنى والعلوي لما عرفت أن شرف العلم يقاوم شرف النسب والعقودى كف للاندنى
والله أعلم

باب في بيان أحكام الأولياء ترتيبا واجبا أو عذما

أحق الأولياء بالتزويج الأب ثم الجد أبو الأب ثم أبوه وإن علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للاب ثم
ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للاب وإن سفل ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابن العم الشقيق ثم
ابن العم للاب وإن سفل ثم عم أبي المرأة لأبويه ثم عم أمها لأبويه ثم ابن عم
أمها لأبويه ثم عم جد أمها لأبويه ثم ابن عم جد أمها لأبويه ثم ابن عم جد أمها لأبويه
وهكذا تجلّى الأرض فلو كان لها ابن أخ لاب وابن أخ شقيق أو ابن عم لاب وابن عم شقيق
قدم الأول في السبعة على الثاني أقر به قال الغزالي وهذا من الدقائق التي يغفل عنها قاله ابن
العماد ولا يزوج ابن أمه ببنوة محضة خلافا للامة الثلاثة كما سيأتي في بيان ذلك عنهم لعدم
مشاركة بينهم في النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه فإن كان ابنها وابن عمها أو أخاها أبو وشبهة
مثلا أو أمساكها أو معتقها أو عصبة أو قاضيا أو وكيلها عن وليها تزوجها بما ذكره ولا تضره
البنوة لأن غير معتقة فلا مانعة فإن فقدت مصبات المرأة من النسب بزوجه ما معتقه الرجل ثم
عصبته على ترتيب أربعم بالولاء فيقدم ابنه ثم ابن ابنه وإن سفل ثم أبوه ثم الأخ الشقيق ثم الأخ
للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للاب ثم الجد أبو الأب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابن
العم الشقيق ثم ابن العم للاب ثم أبو الجد ثم يقدم بعد عصبة المعتق معتق ثم عصبته
وهكذا على الترتيب المذكور ويزوج معتقة المرأة بعد فقد عصبته المعتق من النسب من
زوج المعتقة مادامت حية فيزوجها أبو المعتقة ثم جدّها على ترتيب أولياء النسب فلا يزوجها
ابن المعتقة ويعتبر في تزويج العتيقة أذنهما ولو سكوتا كان بكرهما فإن كانت صغيرة
لم تزوج حتى تبلغ وتاذن ولو سكوتا ولا يعتبر إذن المعتقة في الأصح إذ لا ولاية لها ولا إيجاب فلا
قائدة له واستثنى من طرد ذلك ما لو كانت المعتقة ووليها كافرين والعتيقة مسلمة فلا يزوجها
لاختلافها ماديًا ومن عكسه ما لو كانت المعتقة مسلمة والعتيقة ووليها كافرين فيزوجها
لاختلافها ماديًا وأمة المرأة كعتيقها فيما ذكره لكن بشرط إذن السيدة الكاملة نطقا
ولي بكرها إذا تسجي فإن كانت صغيرة يثبتها المتنع على الأب تزويج أمها إذا كانت بمنزلة
وليس للأب إيجاب أمة البكر البالغة فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقها ابنه ثم ابنه وإن سفل
ثم أبوها على ترتيب عصبة الولاء وعتيقة الخنثى المشكل وأمة تزوجها بآبائه وجوبها من تزوجه
بفرض أنوثته ليكون وكيلًا أو وليًا للزوج ما المشكل في أن ذكر أصح كالأوصياء النكاح

(من يزوج المبعضة وأنتها والمكاتبه) *
(الصور التي يزوج فيها) *

بمختارين فيما ناذ كمن كان تقدم * والبيعة تزوجها مالك بعصمها من قرنها والالغ معق بعصمها والا
 لغل بعصمته والالغ الحالك والمكاتبه تزوجها سبدها باذنهم فان كانت بكر امبعضة احتج لاذنها
 في سبدها لا في أبيه والقياس في أمة المبعضة أنه تزوجها باذنها فرييب المبعضة من النسب
 ثم نعتها أوما أفهمه كلام الملقيني من اعتبار اذن مالك بعصمها فغير صحيح اذ لا نعلق له بوجه
 فيما يخص بعصم الحرة ثم ان فقد المعتقد وعصمته زوج الحالك المرأة التي في محل ولايته حالة
 العقد يكف فان زوجها بغيره لم يصح وان رضيت به * وحاصل الصور التي تزوج فيها الحالك
 عسرون * الاولى عدم الولي حسا أو شرعا بان يكون فيه مانع من صغرا أو جنونا أو ورق أو فسق
 أو سفه ولا ولي بعده منه * الثانية فقدته بحيث لا يعلم موته ولا حياته ولم يقفه الى مدة يحكم فيها
 بموته * الثالثة احرامه بمحج أو حجرة أو بهما سواء كان الاحرام محصيا أو فاسدا * الرابعة عضله
 ونحوها من عضله اذا دعت باغلة عاقلة ولو سقيته الى كف ولو عينا أو محبوا بالاباء وامتنع
 من تزويجها * ولو انقص المهر لانه يتعوض حقا اولا بدين ثم بوث العسل عند الحالك
 ليزوج بأن يمنع الولي من التزوج بين يديه أو يسكت بعد أمره به والمرأة والخاطب حاضران
 أو وكيله ما دونه لو عتبت كفا * وأراد الأب والجد المخير كفا غيره فله ذلك في الاجمع وان كان
 معهما يبدل أكثر من مهر المثل لانه كمل نظرهما بها ولا يجرى فليس اها الاختيار الا زواج
 ومحل تزويج الحالك بغير الولي ان لم يفسق به فان فسق به اشكره منه مع عدم غلبة طاعته
 على معاصيه زوج الابد * الخامسة اذا غاب الولي مرحلتين أو أكثر ولم يحكم بموته ولم يكن له
 وكيل حاضر في تزويج مواليته بخلاف ما اذا غاب دونها لا يزوج الحالك الا باذنه لانه حينئذ
 كالقيد بالامان فاعذر اذنه للزوج خوف جازله أن تزوجها بغير اذنه وبخلاف ما اذا كان له وكيل
 لا يزوج الحالك بل الوكيل لان النيابة المنصوص عليها أولى من الشريعة ومحل صحة تزويج
 الوكيل ان كان موكلا بمجرى الخطوبة وكذا ان كان غير مجبر وأذنت له في التوكيل أو التزويج
 ولم تنه عن التوكيل فان لم تأذن له في التزويج أو أذنت له فيه ونهته عن التوكيل لم يصح تزويج
 الوكيل لعدم صحته ولو ادعت غيبته ووليها وأنهما خلت عن المنسكاح والعدة صدقهما
 الحالك وزوجها ولا يحتاج الى شهادة خبيرين بذلك لان العقد ويرجع فيها الى قول أوليها
 اسكن يستحب له طلب بيعة منها بذلك والافتخالية فان ألحقت في الطلب ورأى القاضي التأخير
 فالواجب ان له ذلك احتياطا لانكته وله تخليفها انهم لم تأذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا
 بالاذن وعلى أنه لم تزوجها في الغيبة والاوجه في هذه المئين وشبهها الوجوب احتياطا لا لبضع
 اسكن صحيم في الاقرار استحبابا ومحل ما قرر لم يعرف لها زوج معين والا اشترط في صحة تزويج
 الحالك لو اذن الولي الخاص كما أفاده كلام الاثوار وأفتى به الشهاب الزملي اثباتا القسراهما
 سواء أحضر أم غاب وان كان القياس قول قواها الى المعين أيضا حتى عند القاضي لان العبرة
 في المودة قول أربابها * السادسة يجب لا يعمل اليه الا العجنان * السابعة والمأمنة
 قواربه ونحوه بان تمام عليه بيعة بذلك كافي * الثامنة والعاشرة والحادية
 عشرة اذا أراد الولي ان يكافأه بنفسه أو طفلة العاقل أو ولد وله وهو غير مجبر عليه قبل النكاح
 في العور الثلاث يوجب الحالك ولا يتولى الولي الطريقين * الثانية عشرة أمة المحجور وحيت

لا أبه ولا جد وحيث لم يكن المظهر عليه صغيرا ولا صغيرة فان كان للمحور عليه أب أو جد
أو كان صغيرا أو صغيرة امتنع على الخاكم تزويج أمته * الثالثة عشر المحنونة بالغة المحنجة
للوطء أو لاهرا أو للنفقة بان لم يكن لها معق أو مال يغنيها عن الزوج أو للخدمة حيث لم تندفع
حاجتها بغير الزوج كما يحسنه شيخ الاسلام واعقده مشايخنا ومحل تزويج الخاكم للمحنونة
المذكورة أن أطبق جنونها ولم يكن لها أب ولا جد وان كان لها معق أو غيره فان تقطع جنونها
لم تزوج الا حال اقامتها اذ انما في نكاحها ويبدل اذنها بجنونها كما تبطل به الوكالة فيستترط
وقوع العقد في وقت الافاقة وبما تقرره علم مصر حبه العلامة ابن العماد من ان العتقة
المحنونة تزوجها السلطان دون المعق * الرابعة عشرة أمة الرشيدة التي لا راي لها * الخامسة
عشرة أمة بيت المال * السادسة عشرة الأمة الموقوفة لكن لا يزوجه الا باذن الموقوف عليه
لانها مال ثمنها ومحل اشتراط اذن الموقوف عليه ان انحصر والا تزوجه باذن الناظر فيها
يظهر اذا اقتضت المصلحة تزويجها وبه أفتى الشهاب الرملي * السابعة عشرة الى العشر من
مستولية الكافر ومدرته ومكاتبه ومن علق عتقها بصفة اذا كان مسلمات * فرع
لو تزوج عتق بجمرة الاصل وان ثبتت زوجه بعد العتبات مولى الى ايهما على الراجح لان الولاء
لهم عليها الا الخاكم خلافا للزركشي * (تنبيه) * علم مما تقدم أنه لا ولاية للجد أبى الأم ولا للاخ
منها ولا لام منها ولا للخال ولا للام ولا لخبرها من بقية النساء خلا للعتقية وسواء في بيان ذلك
صنهم ولا لابن الابن الا ان يكون من العتبات كما قدم وأن المرأة لا تزوج نفسها ولا توكل اجنبيا
اي زوجها ذم ان خافت العنت وقد عدت الولي والخاكم ومن تخكمه جاز لها أن تزوج نفسها
بحضرة شاهدين كما قاله شيخنا ابي الرمي وغيره * (مسئلة) * سئل عنها العلامة بجمع وهي امرأة
ذكرت أنه انشأها ولي أصلا وأغاب القبية الشرعية وحكمت رجلا أن يزوجه من كفه
هل له ذلك اذا كان فيه أهلية القضاء أم لا سواء كانت في قرية بها خاكم أم لا فاجاب عنها
بقوله حيث كان المحكم فيه أهلية القضاء جاز ولو مع وجود القضاة أو لأهلية فيه لكنه
عدل جاز مع فقد الخاكم لا مع وجوده وهذا هو المعتمد في هذه المسئلة قال الشمس الرملي في
أثناء كلامه على هذه المسئلة نعم لو كان الخاكم لا يزوجه الا بدراهم لها وقع لا تختل في مثله
عادة كما في كتب من قبله في زماننا لا تخبره جواز ولاية أمرها العدل مع وجوده وان سلمنا أنه
لا ينعزل بذلك بان علم مواليه بذلك حال التولية * واذا اجتمع أولياء من النسب في درجة
كخوة اشقاء أو لأب أو إصهارهم كذلك وأذنت اكل منهم بانقراده أوقات أذنت في فلان لمن شاء
منكم فليزوجه منهنه أوقات رضيت فلاننا زوجه أو رضيت ان أزوجه أو أذنت لاحد منكم
أن يزوجهني اصدق الاحد على الجميع فليكل منهم ثم تزويجهم الا أنهم متعينون شرعا والشرط
رضاهما وقد وجد فلو عيبت بعد ذلك أحدهم لم ينعزل الباقيون نعم يستحب أن يزوجهما أقرههم
ببواب النكاح ثم أقرهم لانه أشق وأحرص على طلب الاخط ثم أنسهم لزيادة تجربته برضا
بقيهم وجوابي غير المكف وبذا فيه مخرج بأولياء النسب المعتقون فيستترط اجتماعهم
أو توكيلهم ذم عصبة المعتق كأولياء النسب فيكفي أحدهم فان تعدد المعتق اشترط واحد
من عصبة كل وخرج باذنها اكل فالو أذنت لاحد منهم فيجب عليه تزويجها ولا يزوجه غيره

اجتماع أولياء من النسب في درجة

تزوج البكر من قبلها

تزوج الابن من قبلها

الا وكافة عنه وأما لو ماتت زوجة في شترط اجتماعهم وحمل الترتيب المذكور ان لم يتشاحوا
فان تشاحوا بان قال كل منهم أنا الذي أنزوج واتخذ الخاطب أقرب بينهم وجوباً طعناً للزواج
و يستحب أن يكون الاقراع من السلطان لمن خرجت قرعته زوج ولا تقتل الولاية للمالك
وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له فله حمل على العضل بأن قال كل لا تزوج فلو
زوجها مفضول صفة أو قرعة صحت تزويجه لا لأن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لا في ولاية
من لم يخرج له وخارج باتحاد الخاطب ما اذا تعدد فانها انما تزوج من ترضاها فان رضيت السكك
أمر الحاكم بتزويجه ممن أصحهم اذا علمت ما ذكرنا ما ان تكون المخطوبة بكر أو شبيهاً فان
كانت بكر أو هي التي لم تزل بكرتها فلا باب أو الجدة عند عدمه أو عدم أهلية تزويجها بغير إذن
صغيرة كانت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة لخبر الدارقطني الشيب أحق بنفسها من وليها والبكر
يزوجها أبوها وهو مجمع عليه في الصغيرة والكبيرة في أحكامها من خلقت بالبكر أو زالت
بكرتها بلا وطء كان زالت بسقطه أو حصة حيض أو وثبة أو أصبح أو بولاد قن حلت
بإستدخال من محترم أو لا أو زالت بكرتها بوطئها في دبرها ويشرط لحة ذلك كفاءة الزوج
ويساره بحال صداقها عليه فلو تزوجها غير كف أو مفسر بحال صداقها لم يصح النكاح
ومن ذلك ما يقع كثيراً في بلاد الرافد من أن الرجل يزوج ابنه الصغير بأن يقبل له نكاح بكر
صغيرة أو كبيرة مجبرة والابن لا يملك شيئاً من المصداق والطر يقضى صحته أن يهب الابن قبل
العقد قدر المصداق ويقبضه له ثم يزوجه وليس مثل الهبة ما يقع كثيراً في هذه المسئلة من أن
الابن يدفع عن ابنه مقدم المصداق قبل العقد كما عظمه بعض مشايخنا وعدم عداوة بينهما
وبين الزوج ولو باطنية كما يحسنه الولي العراقي وعدم عداوة طاهرة بينهما وبين الولي والا فلا
يزوجها الا باذن شيخ لا في غير الظاهرة لان الولي يحتاط لمولوية لحوق العار ونحوه واعتبر
الظاهر وهذا دون ما مر في الزوج اظهروا الفرق بين الولي المجبر والزواج لان انتفاء العداوة
بينها وبين وليها يقتضي أنه لا يزوجه الا لمن يحصل امانه حفظ ومصحة اشفاقه عليها أما
بغير ذلك كراهتها له من غير ضرورة فلا تؤثر لكن يكره له تزويجها منه نص عليه في الام والحق
الخفاف بالمجبر وكيفية عليه فانظروا أنه لا يشترط فيه ظهورها في الوضوح الفرق بينهم ولو جاز
في سائرته دون صحته ثلاثة شروط لا زائد عليها على الراجح الاول أن يزوجه اجمهر المثل الثاني
أن يكون من نقد البلد الثالث أن يكون حلالاً وحل هذا وما قبله فيمن لم يعتد بالاحل أو غير
نقد البلد والاحل بالمؤجل وبغير نقد البلد كما قاله الشافعي والزمي ويستحب استئذان البكر
اذا كانت بالغه عاقلة ولو سكرانة تطميماً لقلها وعليه حملوا خبر مسلم والبكر يستأمرها أبوها
جمعاً بينه وبين خبر الدارقطني الماراً بالصغيرة فلا إذن لها ويبحث بعضهم فيه في المميرة
لا طلاق الخبر ولا في بعض الآثمة أو جبهه ويستحب حية عدم تزويجها الا بالحاجة أو مصحة
والسنة في الاستئذان أن يرسل اليها ثقة لا تخشعها وأما أولى اليعلم ما في نفسها فان لم يكن
له أب ولا جد فان كانت صغيرة لم تزوج في حال صغرها ولو مجنونة اذا اجبرها غيرهما ولا
حاجة للمجنونة الصغيرة في الحال وان كانت بالغه عاقلة تزوجها وليها باذن سواها وكان وليها
أخاها أمهم أم ابن أحدهما أم معتقة أم عبيته أم حاكماً ويكفي في إذنها بعد استئذانها في

١- انكاح سكوتها الذي لم يقترن بنحو نكاح معصاج أو ضرب خدوان لم تعلم أن ذلك اذن وقضية
 كاذمهم الا كفاءة بسكوتها المذكور ولو اذبح كفء وان طنته كفء وهو كذلك كما قاله الشمس
 الرمي وخرج بقولي بعد استئذانها ما للزوجها وليها بحضورها مع سكوتها فلا يصح لعدم
 الا كفاءة بسكوتها المذكور وبالعاقل المجنونة فيزوجها الحاكم عند الحاجة لغيره كما
 تقدم وكسكوتها قوله لم لا يجوز ان اذن جوابا لقوله يجوز ان اذن وجعلنا وتأذين * وان
 كانت الخطوبة ثيبا وهي التي زالت بكارها بوط في قبلها سواء كان من شبهة أو من فناء الومن
 حلال وسواء كانت مكرهة أو مختارة فائمه أو مسقطه عاقلة أو مجنونة صغيرة أو كبيرة فالحاصل
 ما يقال فيها ان كانت صغيرة عاقلة لم يزوجهما أو حادثة صغيرة فلزوجها اذنها وهو
 متعذر مع صغرها فان بلغت زوجها وليها باذن انطقوا ولو لم يطق التوكيل وان عادت بكارها
 لم يبرم مسلم التيب أحق بنقشها من وليها سواء كان وليها أباه أم جد أم أخا أم عم أم
 ابن أحد أم مقربة أم عصبته أم حاكم وان كانت صغيرة مجنونة فزوجها أبوها لله
 ثم جسد ما عند عدمه أو عدم أهليته فان لم يكن لها أب ولا جد لم يزوجهما أحد في صغرها
 لا إجمار لغيرهما ولا حاجة لها في الحال فان بلغت زوجها الحاكم لغيره عند الحاجة * أما
 الأمة فليس لها تزويجها مطلقا بكارها كانت أو ثيبا عاقلة أو مجنونة صغيرة أو كبيرة ناطقة أو لا
 مخرماله ولا يغير رضاها لان كانت مكاتبه أو مبيعة لغيره في حقها كالأجنيات ولان كان
 الزوج معيبا المجذام أو برص أو جب أو غنة أو جذون أو ناسفا أو ذني أو الحرة والأفلاحيص
 تزويجها بغير رضاها كما قاله شيخنا وقال ابن العماد ابنا المحن في الأخيرة وقد قبلها بكون الأمة
 عفيفة وعلمها تقدم أن السكاح في التيب الناطقة فان كانت خرسا وهي ناطقة عاقلة حرة
 زوجها وليها أبان كان أو غيره باشارتها المفهومة لكل أحد أو لفظن دون غيره أو بكتابتها كما
 يحتمل الأخرى ان نوت بكل من الاشارة المفهومة للفظن دون غيره والسكابة الاذن في السكاح
 لان كلاهما يحتاج للنية ويعلم ذلك بكتابتها أو اشارتها ثانيا فلزم بكنها اشارة مفهومة ولا
 كتابة فالوجه انها كالمجنونة فيزوجها الأب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم * وتصدق المكافة
 في دعوى البكره ولو فاسقة بلا يمين كما قاله ابن المقرئ وبيمينها فيما يظهر بدعوى الثبوتية قبل
 العقد وان لم تنزوج ولا تبطل عن الوطء فان ادعت الثبوتية بعد العقد ودون زوجها وليها من
 غير اذنها فظنقا فهو المصدق بيمينه لما في تصديقها من ابطال السكاح بل لو شهدت أربع
 نسوة بثبوتها عند العقد لم يبطل لجواز انائها بنحو أصبغ أو انما خلقت بدونها كما ذكره
 المساوردي والروائي وان أفتى القاضي بخلافه ولا يتولى من تقدم طرقي العقد الا فيما اذا
 يزوج جسد بنت ابنة البكر أو المجنونة بابن ابنه الآخر المحجور عليه والأب فيها ما ميت أو ساقط
 الولاية * اذا علمت ما ذكره للمغير التوكيل في تزويج موليته بغير اذنها كماله تزويجها بغير اذنها
 فبهم يتب للوكيل استئذانها وبني سكوتها ولا يشترط تعيين الزوج للوكيل في الاطهر لان
 وفور شقته يدعوه أن لا يوكل الا من يتق به وبنظره واختياره ويحتاط الوكيل حقا عند
 الاطلاق فلا يزوج غير كف ولا أدنى الخاطئين السكافين فلزوجها لم يصح ولو استوى بكفاءة
 وأحدهما متوسط والاخر موسر تعين الثاني فيما يظهر ولا يزوج ايضا بهر المثل ثم من

* (تزوج الثيب)

* (تزوج السيد الأمة)

* (حكم دعوى المكافة البكره والثبوتية)

* (توكيل الجار)

باب شرط الموكل والوكيل

يبدل أكثر منه أي فحرم عليه ذلك وإن صح العقد كما هو ظاهر بخلاف المبيع فإنه يتأثر بفساد
المسعى ولا كذلك النكاح * وغير المحبر بأن لم يكن أبوا لاجدا أو كانت موليته ثيبا إن قالت
له وكل بتزويجي وكل وله التزويج بنفسه فإن قالت له وكل بتزويجي ولا تزويج بنفسك فسد الاذن
لأنه صار للاجنبي ابتداء نعم إن دلت قرينة ظاهرة على أنها إنما قصدت إجلاله صح كبحته
الأذرى وإن قالت له تزويجى بنفسك ولا توكل امتنع عليه التوكيل عملا بأذنها وإن قالت له
تزوجني وأطقت فلم تأمره بتوكيل ولم تنه عنه فله التوكيل في الأصح لأنه بالاذن صار وليا
شرعيا أي منصرفا بالولاية الشرعية فذلك التوكيل عنه وبه فارق كون الوكيل لا يوكل إلا بالحاجة
و يلزم الاحتياط هنا نظير ما مر على هذا الأصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل كما مر فان عينت
في أذنها للولي شخصا وجب تعيينه للوكيل في التوكيل فان أطلق فزوج ولومنه لم يصح لأن
المفوض المطلق أن المطالب معين فاسد ولو قالت لوليها تزويجى من شئت جائز له تزويجها من
غير المكلف كما لو قال لوكيله تزويجها من شئت فزوجها بغير كف برضاها ولو وكل غير الحاكم
من يتوقف على أذنها قبل أذنها في النكاح لم يصح النكاح على الصحيح لأنه لا يملك التزويج بنفسه
حيث أنه فكيف يفوضه لغيره أما بعد أذنها وإن لم يعلم حال التوكيل فإنه يصح كبحته الزركشي
وهو ظاهر اعتبار إجماعي نفس الأمر أما الحكم فلا تقدم إثباته من يزويج موليته بناء على الأصح
أن استنابته في شغل معين استثنى لا توكيل * وظاهر أنه يشترط في كل من الموكل والوكيل
عدم الفسق حتى لو وكل رجل غير فاسق رجلا كذلك في تزويج موليته ثم فسق الموكل أو الوكيل ثم
تاب الفاسق منهم لم يزويج الوكيل في صورتين الأولى أن لا يفسخ الوكالة هنا بالفسق كما قاله
نخ ط وغيره وعلم مما تقدم أنه لا يجوز للولي أن يزويج نفسه موليته لأنها ماله في أمر نفسه فلو أراد
ابن العم أن يزويج بعتت بغيره فزوجها له من في درجته لا أعده منه محظبه به فان تقدم في درجته
فأفادني إيلادها من زوجها بالولاية العامة وفي قولها تزويجى من نفسك للقاضي أن زوجها له
بهذا الاذن أذنه فوض أمرى إلى من يزويجها إياي بخلاف تزويجى فقط أو من شئت لأن
المفوض منه تزويجها باجنبي ولو أراد القاضي نكاح من لا ولي لها غيره لنفسه أو محجوره فوجه
من فوضه من الولاية ومن هو مشبه أو خليفته لأن حكمه نافذ عليه وإن أراد الإمام الأعظم
زوجته خليفته ولو تزوج الحاكم من لا ولي لها المحنون ونصب من يقبل وزوجها منه وبالعكس
صح كونه عليه الزركشي وفي الجبر لو أراد الحاكم تزويج محنونة يحنون فلا نص فيه والقباح
عدم توليه الطرفين ولعمري تزويج أخته بأبنته البالغ وإن لم يزوجها من فوض أمرى إلى من يزويجها إياي بخلاف تزويجى فقط أو من شئت لأن
لأنه لم يزوج الطرفين وإن زوجها أحدهما بإبنته البالغ لم يصح إذ ليس فيه قوة الحدودية وعليه
فلا قرب كما قاله البلقيني صدمت من الصبر إلى بلوغ الصبي فيقبل بل يقبل له أبوه والحاكم
يزوجه عنه ولا يجوز لأحد تولي الطرفين غير الحاكم لا يجوز أن يوكل أو يكلف أحدهما
ويتولى هو الآخر أو يوكلين فيهما أي واحد في الإيجاب وواحد في القبول في الأصح لأن فعل
وكيله كفعله بخلاف القاضى وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة * (فرع) * تقدم أن
القاضى لا يزويج امرأة وهي في غير محل ولا يشته من شخص هو في محل ولا يشته فلو كان في البلد
قاضيان كل يحكم بشئ فليس لأحدهما أن يزويج امرأة هي بالشئ الآخر فان كانا يحكما

على الشروع زوج فلما أذنت لكل من القاضيين أن يزوجها فزوجها ما عاينتهما فكثر زوج الوليين فان
سبق أحدهما فاعقد للسابق ولو استناب القاضي أو الامام نائباً في بلد فزوج امرأة في بلد من
استنابه لم يصح لانها في غير محل ولايته ولو حضر النائب بلد المستناب فاذنته امرأة في محل
ولايته فزوجها وهو في بلد المستناب لم يصح لانه في غير محل ولايته ومكره من جهة القضاة
فعلوه ذلك ثم كتابانه في محل ولايته المستناب فلما أذنت له المستناب أن يعقد في محل ولايته لم يحز
لان المرأة لا تأذن للثائب والمستناب لا يملك أن يولي نائبه في محل ولايته الا أن يأذن له
الامام في ذلك فيصح ولو استناب شخصاً في بلدة واستنابه قاض آخر في أخرى فهل له أن يزوج
امرأة في إحدى البلدين وهو في البلدة الاخرى يحتمل جواز ذلك لانها في محل ولايته ويحتمل
تحريمه على تولى طرفي العقد في عقد النكاح لانها ولاية ملققة ثم ان الحقهاء بالجواز
بالعلم فلاولان الذي استنابه لا يقدر على تزويجها ففرعه أولى * (فرع آخر) * لو استناب
القاضي عاقد في التزويج اشتراط أن يكون فقيها عارفاً بابواب النكاح ومقاصد العدد
واقضائهم وأصناف الطلاق والرجعة وكنايتهما ولا يشترط معرفة ما سوى ذلك من الفقه
وتقدم أنه يشترط فيه عندنا أن يكون بصيراً ولو استنابه في تزويج خاص كتزويج هذا العجوز لم
يشترط الفقه قال هذا المصنف والذي قبله ابن العماد في كتابه المهمل بتوقيف الحكماء على
غواض الأحكام هذا ما يتعلق بمذهبنا * وأما مذهب الحنفية فلهما المصلحة بذكر كانت أو
ثيباً شديدة كانت أو سقيمة أن تزوج نفسها بأن تكون موجبة للنكاح أو قابلية له وان توكل
رجلاً أجنبياً أو امرأة في تزويجها سواء كان لها ولي أم لا وسواء كان الزوج كافاً أم لا إذ
لا ولاية إجبار عليها والولي العصة الاعتراض عليها ان تزوجت بغير كف أو بغيب فاحش فهو
باطل وان شاء أجاز النكاح وان شاء فسخه مالم تلد منه أو يكمل مهر المثل قال في البحر
وينبغي الخلق الحبل الظاهر بالولادة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز في غير الكف
لان كثير من الفساد لا يمكن رفعه بعد الوقوع واختار بعض المتأخرين القوي بهذه الرواية
فساد الزمان قال السكال وعدم انعقاد النكاح في الحالة المذكورة ظاهر اذا كان لها ولي والا
فهو صحيح لازم ورشايه بعض الاولياء كرضا كاهم حتى لو رضوا واحد منهم لم يقدر الباقي على فسخه
الا اذا كان أقرب منه وقضى الولي للمهر رضا ومباشرة لا لغيره لا لغيره ولا لغيره من أهله كذلك
لانه يقرر لحكم العقد لا سكوتة فلا يكون رضا لان السكوت عن المطالبة يحتمل فلا يكون
رضا الا في مواضع مخصوصة وليس هذا منها الا ان سكنت الى أن تلد فيكون رضاداً له واذا
زوجت المرأة نفسها من غائب بأن قالت اشهدوا أني تزوجت نفسي من فلان فاجاز القضاة
التزويج عند بلوغ خبره اليه وكان قبل غيبه في المجلس واحداً سواء كان فضولياً أو كمالاً جاز
النكاح والا فلا لان ما صدر عن المرأة شرط العقد وشرطه لا يتوقف على قبولها كتحقيق غائب
بل يتوقف على القبول في المجلس ولو من فضولي ليتحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على
إجازة الغائب ولو أذنت لرجل أن يزوجها فزوجها عند شاهدين بأن قال تزوجت فلانة جاز
النكاح بذلك لانه اذا تولى طرفيه السكوتة غير فضولي من جانب فقوله المذكور يتضمن
الشرطين فلا يحتاج الى القبول ولو كانت رجلاً تزوجها فزوجها لم يجز ولو كانت امرأة ابن

* (أولاً نزكاح الصغيرة عند الحنفية) *

* (تزوج الأم ولو كانت الصغيرة) *

* (ولي المجنونة) *

* (مطالبة بولي الاستاذ المذكور) *

أخيها في تزويجها أو كل ابن الآخر رجلاً أحنبها من غير أختها فزوجه أصح النكاح إن كان ابن
الآخر حاضر في مجلس العقد والأفلا يصح كما أفتى بذلك بعض الحنفية * وولي نكاح الصغيرة
بكرها كانت أو ثيباً العصبية بنفسه كترتيب الأرض والحجب بشرط حرية وتكليف واستلام في
حق المسئلة فيقدم في تزويجها الأب ثم الجد أبوه وإن علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لالأب ثم ابن
الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم الأم الشقيق ثم الأم للأب ثم ابن الأم الشقيق ثم ابن الأم للأب
والمراد بالأم عم الصغيرة وعم أبيها وعم جدتها وابن الأم كذلك على الترتيب المذكور ثم مولى
العنقة يستوى فيه الذكور والأنثى ثم عصبة المولى فإن لم يكن عصبة فالولاية للأب ثم للأخت
الشقيقة ثم لابن ثم لولاد الأم ذكورهم وإناثهم فيه سواء ثم لولادهم ثم للعقات ثم للأخوال
والخالات ثم لبنات الأعمام ثم مولى المولاة وهو من لا وارث له وإلى غيره حتى إنه إن جسي
فأرشد عليه من مات غير أنه ثم السلطان لخبر السلطان وولي من لا ولي له ثم فاض كتب في
منشوره أي مكتوبة المعطى له من قبل السلطان ذلك أي تزويج من لا ولي له فإن لم يكتب له ذلك
ولم يأذن له السلطان فيه امتنع عليه تزويج الصغيرة وليس للوصي أن يزوج إلا بإذن الأم أو فوض
له الموصى ذلك والولاية على الصغيرة من هؤلاء ولاية اجبار * وعلم بما تقرران البتة الصغيرة
التيمة بكرها كانت أو ثيباً تزويجها أمها عند فقد العصبية ولو كانت الأم فاسقة حيث كان من
كف وعجز المثل وإما أيضاً أن توكل في تزويجها وأيسر للقاضي تزويجها مع وجود أمها * ولا
خيار للصغيرة بمباوغها إذا زوجها الأب أو الجد وإن زوجها بغيرين فاحش أو بغير كف ولو عتدا
لوفور شفقة وقد تفتى المصلحة ذلك فإن زوجها بغيرهما ولو الأم أو القاضى كان لها الخيار
بشرط القضاء وسكون البكر عند بلوغها بغير أو بغير رضا بالنكاح وخيارها لا يعتد به في آخر
المحاسن وإن جهلت به بأن لم تعلم أن لها الخيار في بطل خيارها بسكوته أو لا تغدر بالجهل ولو
سألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سلمت على الشهود وبطل خيارها ولو اختارت
وأشهدت ولم تقدم إلى القاضي شهرين تهسى على خيارها بخيار العيب والتيب إذا بلغت
لا يبطل خيارها إلا بصريح رضا بأن تقول رضيت أو قبلت أو دلالة بأن تفعل ما يدل على الرضا
كالقكين وقبول المهر ولا بقبولها عن المجلس ولو تزوج المولى أئمة الصغيرة ثم أعتقها ثم
بلغت لا يثبت لها خيار البلوغ لئكال ولاية فصار كالأب والجد ولا خيار العتق يعني من
خيار البلوغ ولذا أوعظها أولاً ثم زوجها فبلغت كان لها خيار البلوغ كما في النهر ثم إذا فسخ
النكاح بخيار البلوغ قبل الدخول فلاهر لها أو بعده فلاهر كمالا * وولي المجنونة الابن
وإن سفل الأب وإن علا وسئل بعض الحنفية عن مجنونة أو معتوهة لها أخوان شقيقان
هل يصح أن يزويجا أو زوجها أحدهما فأجاب بالحجة وعبارة فيهم والولي العصبية بنفسه
على ترتيبهم في الأرض والحجب فيكون أقرب الأولياء في المعتوهة الابن ثم ابنه وإن سفل ثم فيها
وفي الصغيرة الأب ثم أبوه وإن علا ثم الأخ الشقيق إلى آخره لقريب الذي تر يسانه وبشرط
أحده تزويج غير الأب والجد أن يكون الزوج كفواً أن يكون مهور المثل ولا يعتبر إذن الصغيرة
ولو عمة ولا يتخير بكرها لغة على النكاح فإن استأذنها الولي أو وكيله أو رسوله أو زوجها الولي
فبلغها الخبر فسكت أو ضحكك غير مسهرته أو تبسمت كان إذا * وتعتبر في الاستاذان تسمية

الزوج على وجه يقع له ما به المعرفة لظهور رغبته انفسه عن رغبته اعنه حتى لو قال أريد أن
 أفوجعك من رجل فسكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال لها أزوجك من فلان أو فلان
 وذ كر جماعة فسكت تزوجها الولي من أيهم شاء وإن قال من جبراني أو بني عمي ان كانوا
 جماعة يصحون فهو رضا ولا فلا ولا يشترط ذكر المهر لها على الصحيح من أقوال ثلاثة لكن
 محله ان لم يذكرها مهر النكحة بمهر مثلها أو الا فلا بد من ذكر المهر اماع علمها بالزوج وهذا
 ما اختاره المتأخرون لانه اذا لم يعلمها بقدر المهر وأعلمها بالزوج فقط وقد سكت لها قد درا
 لا يرصيهما يكون الزامها بالنكاح اسكوتهما حينئذ اضار انهما اذ ليس لها غير المسمى وسوى بين
 الاستئذان وبين بلوغ الخبر بالتزوج لان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف بين أن يكون قبل
 العقد أو بعده ولو زوجها الولي بحضرتها فسكت اختلف المشايخ فيه والاصح أنه رضا قال
 السكوت ينبغي تقييده بما اذا كان الزوج حاضرا أو غيبه قبل ذلك اه كلامه قال الشرنبلالي قالت
 ويشترط علمها بقدر المهر على ما قد بيناه من أنه الا وجهه ثم الجبر ان كان هو الولي فعلى ما ذكرنا
 ورسول الولي كالولي فلا فرق فيه بين أن يكون عدلا أو غيره ولي كان المبلغ فضوليا اشترط
 فيه العدا أو العدالة عند أي حنفية خلافا لهما وان استأذنها غير الولي الا قرب من أجني
 أو ولي بعده فاذنهما لا يكون بالسكوت بل بالقول كالتب ومن زالت بكارتم باوثة أو حنفية
 أو جراحة أو تعيس وهو مكتمل في أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الا بكار أو زنا خفي
 بأن لم يقم عليها الحدية ولم يتكررمها فهي بكر حقيقة وحكفي غير مسئلة الزنا لان البكر
 اسم لمن لم يتجامع بشكاح ولا غيره كافي البكر وحكفي مسئلة الزنا عند أي حنفية خلافا لصاحبه
 فان وطئت بشبهة أو أقيم عليها الحد بالزنا أو تكررمها لم تكف بسكوتها عند الحنفية لان
 الشارع أظهر وطء الشبهة حيث علق به أحكاما كالسب والعدو ومن تكررمها لا تستحي
 بعد التكرار عادة وكذا اذا خرجت وأقيم عليها الحد لانه ظهر بين الناس وعرفت به فلا
 تخفيه ولو خدلاهم زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها أو فرق بينهما بعدة أو جب أو مات بعد
 الطلوق وقبل الدخول بها تزوج كالتزوج الا بكار وان وجبت عليها العدة لانها بكر حقيقة
 والحياة موجودة فيها وللرجل اذا كان ولها المرأة نسب أو لا أن تزوجها من نفسه فلان العلم
 أن تزوج ابنة عمه الصغيرة أو الكبيرة من نفسه بعد استئذان الكبيرة في تزوجها فان تزوجها
 قبل استئذانها لم يصح وللعمق أن تزوج عتيقة الصغيرة أو الكبيرة من نفسه بعد استئذانها في
 تزوجها وللعلم أن تزوج ابنة أخيه الصغيرة من ابنة الصغرى وابن أخيه كذلك ويتولى طرفي
 النكاح ولا يشترط في تولية طرفين أن يجمع بينهما بل يكفي به أن يقول زوجت فلانة من
 فلان (واعلم) انه يتولى طرفي النكاح يعني الايجاب والقبول واحد ليس بفضولي من جانب
 ولا يشترط أن يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكيلهما معا فقال زوجها اياه كان كافيا وله
 أقسام اما أصيل وولي كإب البكر يتزوج بنت عمه الصغيرة أو أصيل ووكيل كما اذا وكت رجلا
 أن تزوجها بنفسه أو ولي من الجانبين أو وكيل منهما أو ولي من جانب ووكيل من جانب آخر ولا
 يجوز أن يكون فضوليا كما اذا كان أصيلا وفضوليا أو وليا من جانب وفضوليا من آخر أو
 وكيل من جانب وفضوليا من جانب آخر أو فضوليا من الجانبين والله أعلم * وأما مذنب

(أولياء النسكاح عند الحنابلة)

الحنابلة فلا حق بالنسكاح الحرة أبوها ثم جدّها أبواً سيها وان علا الأقرب فالأقرب ثم أبنا ثم ابنه
وان نزل الأقرب فالأقرب فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين
الاخ لا بونين ولا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين فاخ لا بونين
عصبة نسب كهم الأب ثم بنيه ثم عم الجد ثم بنيه كذلك وان علوا كالأب ثم بنوهما كذلك ثم أقرب
الأخوة على ترتيب الأبرار بالتعصيب ولا ولاية لغير العصبات كاخ لام وعم لام وبنيه والخال
وأبي الأم ونحوهم ثم إلى نسكاحها عند عدم مصبتها من النسب المولى المعتق ثم عصبة الأقرب
منهم فالأقرب فيقدم هنا ابنه وان نزل على أبيه لانه أقوى تعصيباً بخلاف النسب وانما قدم
الأب في النسب لزيادة الشقة وفصله الولادة وهذا معدوم في أبي المعتق فرجع فيه إلى
الأصل ثم مولى المولى ثم عصباته كذلك ثم مولى مولى المولى ثم عصباته كذلك أبداً على
الترتيب المذكور في عصبة النسب سوى ما تقدم التنبيه على تقديمه ثم عند عدم عصبة النسب
والولاية إلى نسكاحها السلطان وهو الامام الأعظم أو نائبه ولو من بغاة إذا لم يمتد ولو على بلد
فيجري فيه حكم سلطانهم وقاضيهم يجرى الامام وقاضيه فان عدم الكل أي عصبة النسب
والولاية والسلطان ونائبه من المحل الذي به الحرة زوجها فسلطان في مكانها ككبير قرية
وأمر قافلة كعقل أولياءها مع عدم الامام أو نائبه في مكانها فان ذلك فسلطان في مكانها
وكان عدلاً في ذلك المكان يزوجهما إذا علمت ذلك فلا باب اجبار البكر ولو كانت مكافئة والنسب
الصغيرة التي لم يتم لها تسع سنين لانه لا اذن لها معتبر ولو عرفت تسع فاكثروا بكرها كفا
وعين الأب كفا غيره وعمل بتعريفها لا بتعريفه فان عرفت غير كف قدم تعين الأب وله اجبار
المجنونة ولو كانت بلا شهوة أو كانت ثيباً أو بالغة لان ولاية الاجبار انتفتت عن العاقلة لئلا
تظفرها بنفسها بخلاف المجنونة ويزوجها مع شهوتها كل ولي لها جنبها إلى النسكاح لدفع
ضررها لاشهوة فيها أو صيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعشاق وصيانة العرض
وتعرف شهوتها من كلامها أو قرأت أحوالها كتبعتها الرجال وميلها اليهم ولا كل ولي من أب
ووصيه وبقية العصبات على ترتيبها السابق والحاكم ترويح بنت تسع فاكثروا بكرها
كانت أو ثيباً لان اذنها معتبر فعبث وجد منها الاذن ولو لو احد منهم جازله تزويجها وان كان
ترويج الأب أو وصيه للبكر لا يتوقف على الاذن فان كانت دون تسع لم يزوجه الا الأب أو وصيه
اذلا اذن لها معتبر وغير الأب أو وصيه من الجد وغيره لا اجبار له وعلم مما ذكر ان البنت التي
التي تم لها تسع تزوجه أولياءها بآذانها ومن ثم أجاب بعض الحنابلة حين سئل عن بنت يتيمة دون
البلوغ لها علم لا بياها واذن اقاضي العمل أن تزوجه الرجل غير كفها أو بأقل من مهر مثلها
بأن النسكاح صحيح في الحالة المذكورة حيث كانت البنت بلغت تسع سنين فاكثروا بكرها
النسكاح ويرجع إلى مهر المتسل والله أعلم واذن ثيب بوطه في قبيل ولو كان وطؤها زناً أو مع
هو ديكارتها بعد وطئها المكلام واذن ~~مكرو~~ ولو وطئت في غيرها الصمات أي السكوت ولو
ضحكت أو بكيت بعد استئذانها كان اذناً ويعتبر في استئذان من يشترط اذنها تسمية الزوج
لها على وجه تقع المعرفة بثباته بأن يذكرها باسمه ومنه نصه ونحوهما ينصف به لانه يكون على
بصرة في اذنها في تزويجها ولا يعتبر تسمية المهر ومن زالت بكرتها بغير وطه كاصبع أو وثبة

(ما يعتبر في استئذان من يشترط اذنها)

فذكر في الاذن * وخرج بالحرة الامة فليس سببها اجبارها على النكاح مطلقا صغيرة كانت أو كبيرة بذكرها كانت أو ثيبا فنه أو مدبرة أو أم ولد مباحة له أو محرمة عليه كأمه وأخته من رضاع أو محبوسة أو نحوها نعم لا يجبر مكاتبته ولو صغيرة لانها بمنزلة الخارجة عن ملكه ولذلك لا يلزمه نفقة ولا يملك اجارتها أو تزوج أمة المحجور عليها الصغر أو جنون أو سفوه أو بهما في مالها المصلحة لان الامة مال والتزوج تصرف فيه أو تزوج أمة غير المحجور عليها أو هي المكافئة الرشيدة من تزوج سيدتها أي ولي سيدتها في النكاح وبشرط اذن السيدة ذوقا ولو بذكرها في تزوج أمها لانه تصرف في مالها ولا تصرف في مال رشيدة بغير اذنها ذوقا وانما اكتفى بضمان الكفري تزوج نفسها لحباثتها ولا تسخر في تزوج أمها ولا بشرط اذن للعتقة في تزوج عتيقة المملوكة نفسها بالعتق * ويزوجهما أي العتقة أقرب عصاتها فبما ذكره الاصل فان عدم واقعيتها ولاء كالبراءة ويقدم ابن المولاة على أسيها لان الولاية بمقتضى ولا العتق والولاء يقدم فيه الابن على الاب وبجبرها من يجبر ولا تنه على النكاح فلو كانت بكرة أو ثيبا دون تسع ولو لاتما أبجبرها كولاتها أو بعتري نكاح مبيعة اذنها أو اذن مفعها أو اذن مالك البقية التي لم تعتق كالشركيين في أمة فباعتبر لنكاحها اذنها ويقول كل من مالها البعض ومعتق البعض الآخر في المبيعة أو من الشركيين في المشتركة تزوجهما ولا يقولون وجنسك نصيب منها لان النكاح لا يقبل التبعض والتجزى بخلاف البيع والاجارة فبقيته لو كان الاقرب من أولياء الحرة طفلا أو كافرا أو هي مسلمة أو فاسقة فبقا طاهرا أو عبدا أو انصف بصفات الولاية لكن عضل بان منعها كفار ضمتها ورغب بما صح مهرها ولو دون مهر المثل ويقسق بالعضل ان تبكر منه أو غلب الاقرب فبينة منقطعة وهي مالا تنقطع الابكافة ومشقة قال في الافناع وتكون في مضافة القصر أو جمل مكانه أو تعذرت مراجعته بأسر وجنس ونحوهما زوجها أو بعد أوليائها أي من إلى الاقرب المذكور في الولاية فلزوجها الا بعد بلا عذر للاقرب اليها منسية أو زوجها الحاكم مع وجود وليه الم يصح النكاح اذ الولاية لا بد منها الحاكم مع من هو احق منها * واذا اجتمع وليان فأكثري درجة كأخوة كاهم لابوين أو لاب أو بنى أخوة أو اعمام أو بنينهم كذلك مع التزويج من كل واحد منهم لوجود سبب الولاية في كل منهم والاولى تقديم أفضل المستوين في الدرجة علما ودينا ليزوج فان استووا في الفضل فأسن فان تشاخوا أي الأولياء المستوين في الدرجة فطلب كل منهم أن يزوج أقرب بينهم لئلا يهيم في الحق وتعذر الجمع بينهم فان سبق غير من خرجت له القرعة وزوجهما وقد أذنت لهم أي اشكل واحد منهم صح التزويج احدور من ولي كامل الولاية باذن موليته فان لم تأذن لهم بل أذنت لبعضهم تعين من أذنت له فيزوجها دون غيره ان لم يكونوا يجبرن كإصباة بذكر جعل أبوها لكل منهم أن يفرقه فإيهم عقده صح ومن الخلف بأكثر من أب لم يصح تزوجهما الا منه كالأمة المشتركة ووكيل كل ولي من يقدم يقوم مقامه غائبا أو حاضر انجبر ان كان أو غيره ولولي غير انجبر ان يوصل كل قبل اذنها في التزويج ويدون اذنها في التوكيل لانه ليس وكلاعتها وثبت التوكيل للملك والمالك من اجبار وغيره لانه نائم لكن لا بد من اذن غير محبوبة لو وكيل ولها لانه نائب عن غير محبوبة ثبت له ما ثبت لغيره في تزويجها فلا يكتفى اذنها لوليها بزوج أو توكيل فيه بلا مراجعته وكيل لها في التزويج

اجار السيد أخته على النكاح

من تزويج العتقة

اجتماع وليين فأكثري درجة *

واذ غم فيه بعد تقوله لان الذي يعتبر اذ غم فيه لو كبل هو غير ما لو كبل فيه الموكل فهو كالموكل
 في ذلك ولا أثر لاذ غم فيه فبطل أن يوكله الولي لانه أجنبي اذن وأما بعده فولي فلو كبل ولي غير مجزبه
 في تزويجه اثم اذنت لو كبله في تزويجها فزوجهما صح النكاح وان لم تأذن لوليها في التوكيل أو
 التزويج اقسام الوكيل مقامه وبشترط في وكيل الولي ما يشترط فيه ويصح توكيله مطلقا
 كزوج من شئت ولا يملك وكيل به أن يزوجهما من نفسه ومقبدا كزوج زيدا أو هذا فلا يصح
 من غيره ووضي ولي أب أو غيره كاخ وعم لغیر أم في ايجاب نكاح وقبوله عنه نكاحه اذ انص للوصي
 على النكاح فتمسك فادولاه النكاح بالوصية لانها ولاية ثابتة للوصي بخات وصيته بها كولاية
 المال ولانه يجوز أن يستنيب فيها في حياته ويقوم نائبه مقامه بخات أن يستنيب فيها بعد موته
 فان لم ينص له على النكاح بل وصاه على أولاده الصغار ينظر في أمرهم لم يملك بذلك تزويج أحد
 منهم وان قال وصيت المثلثان تزويجهن من شئت ملك التزويج فيغير وصي من يجزبه موصي لو كان
 حيا من ذكر أو أنثى لقيامه مقامه سواء عين له الزوج أم لا لان من ملك التزويج اذا عين له الزوج
 ما يملك على الاطلاق ولا يخبر بان زوجه وصي صغيرا من ذكر أو أنثى يملو على اقيام الوصي مقام
 الموصي فلم يثبت في تزويجه خیار كولو للوصي في النكاح أن يزوجه صغيرا أو نكحه بصغيرة
 تحت حجره ويتولى طرفي العقد وللمرء أن يزوجه ابنة الصغير ونكحه الصغرة هو وصي عليها
 أو ولي لها كبنيت أخيه ويتولى طرفي العقد ولا يشترط في تولي طرفي العقد الجمع بين الإيجاب
 والقبول بل يكفي في تزويج فلان بن فلان فلا نة ولولي امرأة عاقلة تفحل له كبن عم ومولى وحاكم
 اذا اذنت له بنت عمه أو عتيقة أو من لا ولي لها اذا استعنت به أن يزوجهما من نفسه ككافي
 الاقناع جاز له أن يزوجهما من نفسه ويتولى طرفي العقد لما روي البخاري عن عبد الرحمن بن
 عوف أنه قال لا م حكم بنت فارض أتت بغير أمره الى قالت نعم قال قد تزوجت ولانه يملك
 الايجاب والقبول فيجوز أن يتولاها وخرج بالعاقلة بنت عمه وعتيقة المجذوتان فليس له اذا
 أراد تزويجهما أن يتولى طرفي عقدهما بل يشترط لتزويجهما ولي غيره ان كان أو حاكم ان لم
 يكن غيره والله أعلم وأما مذهب المالكية فالاب لا الجدا اجبارا بقية البكر الصغرة اتفاقا
 أي تزويجها بغير رضاها ولا خیار لها اذا بلغت على المشهور والبالغة ولو كانت غائبا على
 المشهور والاعتناء طول الإقامة بغير زوج وبقية المجذونة سواء كانت بكرا أو ثيبا صغرة
 أو كبدية وكذلك الخياكم له جبر المجذونة البالغة ان لم يكن هناك أب وللاب أيضا اجبارا بقية
 القاصرة الثيب بنكاح صحيح أو فاسد أو بعارض أو بحرأما البالغة الثيب بعارض كعدو دخل
 فيها أو وثبة أو ما أشبه ذلك ولو أزيلت بكارتم أبوطه حرام كالزنت أو زنى بها أو غصبت
 فأنكحها تزوجه هو ثم ذهب المدونة أن له جبرها وان ولدت من ذلك وحمله لم ينكر زناها ولا فلا
 يعتبر نكاح جلياب الحياء من وجهه وهذا أحد التأويلين الآخر له جبرها وان تكررت
 زناها أو قره بعضهم ومحمل جبر الاب في المسائل المذكورة أن تزوجه الاخصى ونكحه كجذوم
 وأبرص وخرج بقيد زوال البكارة بوطه حرام ما لو أزيلت بوطه في نكاح فاسد غير صحيح عليه
 أو صحيح عليه في ذرة الحد ثم زالت عصمتها بفسخ أو طلاق أو موت فلا يجبرها أكثر من مرة
 النكاح الصحيح للحق الولد فيه وذرة الحد وان كانت سفينة ولا يجبر بكرا بالغة رشدت رشدها

أبوهم لم يحضر أن ابن الزنا لا يفي جبر الأب وهو كذلك فم إن كاتب يكاد أن يلبس بوط
 في نسكاح صحيح أو فاسد ثم أثبت ما بين من الزنا قدم على أبيه إذ لم يكن محجوراً عليه يجنون أو سقاه
 والأفالة قدم الأب إذ بعثت ما ذكره فالتهم وفي البالغ الشيب الذي يتولى نسكاحها هو الابن ثم
 ابنه وإن سقى فيقدم كل من معاً على الأب لأن ما أقوى عصية من أبيه في الميراث وغيره فإن لم يكن
 له ابن ولا ابن ابن فابوها هو الذي يتولى نسكاحها والمراد الأب الشرعي لا مطلق من خلقت من
 مائه لأن الأب الزاني لا عبرة به فإن لم يكن للمخطوبة بكر أو ثيباً أب فآخوها الشقيق ثم
 أخوها الأيمن ثم ابن أخيه الشقيق ثم ابن أخيه الأيمن أو ابن سفل ثم الجد أبو الأب يقدم على
 الأم وابنه دون الجد الأعلى منه فيقدم الأم وابنه عليه كقوله بعضهم فإن لم يوجد الجد فالأم
 وهو ابن الجد ثم ابن الأم وإن سفل ثم عم الأب فإنه ثم عم الجد كذلك يعود أبوهم وطواو الشقيق
 من الأم وابنه يقدم على غيره كافي الأخ وابنه وتقديم الشقيق من الأخ وابنه والأم وابنه هو
 الأصح والمختار عندهم ويقدم الأقرب من الأجداد فالأقرب ويجوز شخوه في ابن الأخ وابن الأم
 كقوله الزقاني ويؤخذ منه أن ابن الأخ للأب يقدم على ابن ابن الأخ الشقيق لأنه أقرب منه
 وابن الأم للأب يقدم على ابن ابن الأم الشقيق كافي الأرض لما ذكره علم بما ذكر أن الأخ
 للأم لا ولاته كالجدة للأم * وروى علي بن زياد عن مالك إذا زوج الأخ للأم مغيبي قال بعضهم
 وهو قول شاذ قلت ويمكن حمله أخذاً عما يأتي على ما لو كانت الخطوبة بقصة وهي غير جملة
 فتأمل * ويصح مع الحرمة تزويج الأب مع وجود الأقرب غير المحبر كعم مع أخ وأخ لأب مع أخ
 شقيق والمراد بالأبعد المؤخر من الآخر في المرتبة والأقرب المقدم عليه وأما قلنا أن هذا هو
 المراد لأن جهة الأخوة واحدة فلا يس أحد الآخر من مثلاً بعد من الآخر لكن أحدهما
 أقوى من الآخر بالنظر إلى جهة الأدلاء والجهة فيما ذكره مبنية على أن تقديم الأقرب من باب
 الأولى لا من باب الأوجب والألفصح في نسكاح والحرمة مبنية على أن تقديم الأقرب من باب
 الأوجب وانظر كيف الجمع بين القول بالجهة المبني على أن تقديم الأقرب من باب الأولى
 والقول بالحرمة المبني على أن تقديم الأقرب من باب الأوجب الآن يقال إن أمضاه بعد
 الوقوع للخلاف والإطلاع على العورات وفهم من التقييد بغير المحبر فيما سبق أن نسكاح غير
 المحبر معه غير صحيح وهو كذلك لم يجوز أن أجاز صحوقه وأشار صاحب المختصر لذلك بقوله
 وإن أجاز بمحبر في ابن وأخ يوجد فوض له أموره بنية جاز أي وإن أجاز له نسكاح ولي محبر كآب
 في عقد صدر من غير أنه من ابن المحبر وهو أخو المحبرة وأخ له وهو عمه أو جد المحبرة وهو أبو
 المحبر جاز بشرط أن يكون المحبر فوض لمن ذكر من الثلاثة أموره وثبت تفويضه له بنية
 لا بقول المحبرة وله بمحبر أي بالابوة أو بالملك أو بالوصية فالمحبر الأب في ابتعاز السيد في أمته
 والوصي بشرطه وما عدا هذه الثلاثة لا جبر لهم وقوله فوض أي بالنصي أو بالعادة وقوله بنية
 متعلق بفوض والنية تشهد على التفويض بالعصية أو بالعادة بأن تقول رأيت أقر بيها المذكور
 تصرف في أموره وهو حاضر ساكت والمراد بالتفويض بالعصية الذي حملنا كلامه على ما يعمه
 وما يحتاج لاجازه هو أن يقول فوضت إليه جميع أموري أو أقتضيه مقامي في جميع أموري
 لا يفي لم يصح له بالتزويج أو بالنسكاح أمالوصح له بأحداهما فهذا الحاجة فيه إلى

(تزوج الحاكم مع وجود الولي غير المحرم)

اجازة قل العلامة الزرقاني والتفويض بالعادة كان تشهد البينة أنهم برونه به صرف له تصرفا
غاما كتصرف الوكيل المفوض اليه حتى يكون بمنزلة المصريح له فلو شهد بثبوت التصرف في
بعض جوانبه فلا اه كلامه قال العلامة الخرشى ولا خصوصية لهؤلاء الأشخاص بل
غيرهم من بقية الاولياء مثلهم بل والاجنبى عندهم هذا اذا قاموا وهذا المقام كذلك
فلو قال في ولي لها السكان أشمل وأخضر اه كلامه ومثله الزرقاني سوى مسئلة الاجنبى فلم
يتمرض لها * اذا علمت ما ذكره فنقل بعض أئمتنا عن مذهب مالك أنه لو زوج الحاكم المرأة
مع وجود الولي غير المحرم صح النكاح وهو كائن كحال غيره من غير ما تقدم ومنقل بعض أئمتنا أيضا
عن مذهب مالك أن المرأة اذا كانت ذات شرف وجمال أو مال يرغب به في مثلها لم يصح نكاحها
الابولى وان كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها اجنبى برضاها وفي الرسالة ولا تنسكح
امرأة الا باذن وإيها أو ذى الرأى من أهائها كالرجل من غير تمسأ أو السلطان وقد اختلف
في المنيعة أن تولى اجنبيا اه ولا ينعم ونحوه عن له ولاية نكاحها وتزوجها كعتق وحاكم
وكافل ومولى أسفل على القول بولاية مته ومن يزوج بولاية الاسلام وكذا وصى وقدم قاض مع
كرهه ذلك له ما هو في الثاني أشد ان عين لها بآية الزوج تزويجها من نفسه بتزوجك بكذا
من المهور وان لم يمل بعده قبلت وما ذكره تصور للتعيين والتفويض مع ذكر الصادق ولا بد من
رضاها مع الاشتهار عليه احتميا طامن منازعتها ان لم يشهد على ذلك والمرأة مقررة فهو جائز ولا بد
من الاشتهار على النكاح فان لم ترض كان النكاح غير معتبر والظاهر أن مثل تزويجك بكذا
قبلت نكاحا بكذا لانه جواب للايجاب الحاصل بتقدير بسبب رضاها به وبهذا نعلم أن لابن
العم ونحوه أن يتولى طرفي العقد يعني الايجاب والقبول ولا يشترط في توليهاما الجمع بين
الايجاب والقبول بل يكفي ما تقدم ذكره وعلم مما تقدم ان الخطوبة امانة تكون بكرا
أو ثيبا فان كانت بكرا وليس لها أب فلا يزوجه أحد وصى أو غيره حتى تبلغ وتاذن واذا نكحها
صهارها كقوله صاحب الرسالة لكن نقل بعض أئمتنا عن المالكية أن المنيعة انحصرت
بكرا كانت أو ثيبا على الاظهر لا تزوج الا بشروط عشرة الاول ان تكون فقيرة * الثاني أن
يخشي فسادها * الثالث أن تبلغ عشرة * الرابع أن يكون لها ممل للرجال * الخامس
أن يكون الزوج كفأ لها * السادس أن تصدق صداق مثلها * السابع أن يشهده جهاز
مثلها * الثامن أن ترضى بذلك * التاسع أن تأذن بالقول لولي العقد * العاشر أن يشهد ذلك
عند القاضي فان فقدت هذه الشروط أو بعضها فالعقد باطل اه كلامه وقد عرفت أنه على
بعض المالكية فافره قلت ولا يخفى عليك ما في هذه المسئلة من الجرح والضيق على هذا
المذهب وبم واثمها على غيره من بقية المذاهب المتقدمة فقلدوا حيد امهم اذا عرفت ما ذكر
فحاصل ما يؤخذ من كلام المختصر وشرحه للخرشى والزرقاني فيما يتعلق بالبكر والثيب من
جهة الاذن أن يقال ان البكر يكفي في اذنها بالزوج والصادق صحتها وكذا يكتب في ثيبا تفويضها
لوليها في تولى عقد نكاحها بأن قيل لها انهم عليك أنك قوضت العقد لوليك أو هل تفوضين
له في العقد فسكت في هاتين الصورتين فيكتفى به فيها ما غابت أو حضرت وأما ان لم تستثني
وأرادت أن تفوض لوليها في العقد فلا بد من نطقها به لا بتصوير الية وانما الاجنب لا بد لها

لوليها في قول عقد نكاحها بعد رضاها بالزوج لانه لا يلزم من رضاها به رضاها به فقد وليها
لها عليه فان منعت أو نفرت لم تزوج بخلاف ما اذا ضحك أو بكت فانها تزوج لان الضحك
دليل على رضاها وأما البكاء فقال في كتاب محمد هو رضا لا احتمال أن تكون بكت على فقد
أيها وتقول في نفسها لو كان أبي حيا لما احتجبت إلى ذلك فان أنت قبضت العقد جنتنا فبين
ما اظهرا اعتبار الآخر منها ما وان أسروا إلى البكر الأقرب أو فقد ولم يعلم لخبر زوجها إلا بعد
من أوليا ثم لا الحساكم ولو عينت المحبرة كفالم يغير تعيينها كما في مذهبننا وان كانت ثيبا
لم يزوجها أحد الأبرضاها واذنها نطقا في تعيين الزوج والصداق وأما تقو بضعها في العقد
فيمكن فيه الصمت كإلى البكر وللمرأة توكيل رجل حر في تزويج أمها ولو لم يزوجها أو ليما
وفي تزويج عتقها حيث لم يكن للعتيقة ولي من القسب والأزوجهما وليها من القسب وامتنع
على معتقها التوكيل في تزويجها إذا ولاه لهما عليها حينئذ وكذلك المرأة الوصية لها أن توكيل
رجلا ولو أجنبييها منها ومن الموصى عليها في تزويج الموصى عليها بناء على تقديم الوصي على ولي
النسب فقد كانت عائشة رضي الله عنها وصية على أبيها فاختار الأزواج وقرر الأصدقة ثم
تقول له عقد وفان النساء لا يعقدن والله أعلم * (خاتمة) * تشمل على مسائل مهمة ذكرها ابن
العماد في كتابه المسمى بتوقيف الأحكام على غوامض الأحكام * منها ما لو امتنع الولي من تزويج
بنته والحال كما غاب فظريها أن توكيل رجلا في قول لا يها ولا تملك أن تزوج ابنتي هذه فاذا قبل
وزوجها صح على الأصح ومنها ما لو امتنع الظاهر من تزويج ابنته فظريها أن تملك وتأتيه
فتقبره بانه لا ولي لها سوى الحساكم وتقدم على ذلك البينة على أن لا ولي لها غيره ويسوغ
لهاش وقد أن يشهدوا بذلك وان لم يسو على الحساكم وهم صادقون في هذه الشهادة بل يشاؤون
على ذلك فاذا تزوجها صح ولا عبرة بظنه لان خاف الظن لا يقدم في صحة العقود وعلى الصحيح
ومنها ما لو أراء أحدى بناته أو امرأة وعقد على غيرها بان أحضر واحدة غيرها وقال زوجها
هذه وقلنا لا لا كنهة بالأشهاد من غير رؤية مع النكاح ظاهر على الحاضر وفي سباطنا حتى
لا يصلح للزوج الاستمتاع بها ومنها ما اذا تزوج بغير ولي بالشهم ودعى المذهب الإمام أبي حنيفة
أو بالولي بغير شهود وحكم بجهته كما حكم من أحكام المسلمين ثم رفع اليها لم تنقض نكاحهم لانه
معتق عنه وان وقع مصاحبا للشروط القاسدة ولو تزوجها كم حنفى شافعي صغير فلا أب لها
ولا جد أو تزوج ثيبا من أيها وحكم بجهته حنفى حل للشافعي طاهرا وكذا سباطنا على الصحيح
ان كان الشافعي لا يجوز له التهميم على ذلك ومنها ما لو وكل في قول نكاح امرأة تزوجها
توكيل لنفسه ثم طلقها لم يكن له أن تزوجها للوكل بالاذن السابق لا دعوته بال عقد عليها لنفسه
كره القاضى ومنها ما اذا كانت المرأة بحيث لا يوجد لها كف أو سلا جازا وليها تزويجها بغير
كف للضرورة وعلى هذا يجعل تزويجها صلى الله عليه وسلم فاطمة لعلى رضى الله عنه كيف كان
على كف الفاطمة رضى الله عنها وأبوه كافر وأبوها سيد البشر وقد تقدم أن من له أب في الإسلام
من كفان له أبوان في الإسلام وان من لا أب له مسلم ليس كفان له أب في الإسلام ومنها ما اذا
حرر ما لعه أن وليها تزوجها بحضرة شاهدين برضاها وكذبها الولي ثلاثة أو خمسة سقت
بقولها أو تسلم للزوج سواء كانت بكرا أم ثيبا ولا يلتفت إلى قول الولي فان كذبها

الولي والشاهدان وكانت قد عرفت ما لم يقدح في قبول اقرارها في الاصح لاحتمال التمسك
 والكذب ولما اقرت في غيبة الولي لم ينظر حضوره وتسلم للزوج ومنها ما لو ادعى على ام
 خروجه انم ازوجهه فقالت كنت زوجا لك وطلقتني وانقضت عدي وتزوجت به لما لم يقبل
 منها وتسلم للزوج الاول وينبغي ان لا تعلم هذه المسئلة النساء الفواجر ولوطا لمه الزوج
 وانكر الطلاق لمسيان او غيره وجب عليها ان توأطى شخصاً ايدهي فكاحها وقت
 بانها كانت زوجة له من قبل حتى يتخلص من الاول ومنها لو امتنع الزوج من طلاق زوج
 مجاناً فحسم على الولي منه الصداق لانته وطلق الزوج على ذلك لم يبرأ الزوج لان الولي ضار
 بالزوج اصلي فلا يبرأ الاصيل الا بالدف وطريق الزوج في براءة ذمتهم ان يقول له الولي طلقهم
 على نظير صداقها على فاذا لطفها على ذلك استقر له نظير الصداق في ذمة الولي ثم يحيل الزوج
 انته عليه ويقبل الولي عنها الحواة فيبرأ الزوج حينئذ ومنها ما لو كان للمتنق ابن صغير او اخ
 لاب اولاً بون وارادت العتقة ان تتزوج ولم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم دون الا
 بخلاف النسب فان الابدع هو الذي يزوج عند صغر الاقرب لا الحاكم كما تقرر وافرقت ما اذا
 اليه في التهمة ان الولاء من حقوق المال والارث بالولاء ثابت للصغير لانه اقرب فتاب عنه الحاكم
 فها هو من حقوق المال كما يوجب عنه في نفس المال واولاؤه النسب فليست من حقوق المال
 (واعلم) انه قد حصل الشروع في تأليف هذا المؤلف في السنة السادسة ابركانه بعدد المبالا
 والالف ثم حصل لي موانع في اثنا عشر سنة من عني عن اتمامه منها التزوج في السنة المذكورة
 والاهوم في طلب المعيشة وحصول الغلاء الشديد الذي لم تركعني من اهل عصرنا مثله في السنة
 التي بعد ما حقي ما غالب الناس فيها جوعاً لا اعاذ الله منها ثم شرعت في اتمامه بعد ذلك
 سنوات ثم حصل لي موانع ايضا من عني عن اتمامه منها موت اكثر الاولاد والزوجة ا
 تزوجتها قبل الشروع في تأليفه فمر كتم مدة من السنوات ايضا ثم شرعت فيه حتى وصلت
 الى ما يتعلق بالاولياء على مذهب المالكية ثم كتم مدة من السنوات ايضا لشغل القادر
 والبال لوجوده وانع منها ضعف البصر ومنها وقوع فتنة شديدة بين المالكية وبعضهم مع دعة
 تامة عن جب الياسة حتى وصل شرها للشافعية وغيرهم ووقع الغضب بالسيف والبنديق
 الجامع الازهر حتى مات بعض الناس بسبب ذلك ثم من الله على بنور البصر شيئاً قليلاً فشرع
 في اكمله بعد ان نقله قبله بعض الانام والحمد لله الذي اقدرني على اتمامه وكان الفراغ منه يوم
 الجمعة المبارك ثامن عشر شهر صفر السكك من شهر ربيع سنة ثلاث وعشرين بعد المائة والالف
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وهذا آخر ما اردت ابراده في هذا
 المؤلف والحمد لله الذي هدانا لهذا واسأل الله ان يجعله خالصاً لوجه الكريم سبحانه محمد عبد
 افضل الصلاة واتم التسليم

بحمد الله تعالى المصود وبالصلاة والسلام على نبيه تحلى الانفس بانفس العقول
 (امابعده) فقد ناع الله طبع هذا الكتاب بالمطبعة الوهبية ذات الحاسن الهية على ذم
 المستعين بربه الوهاب السيد عمر الخشاب وكان التمام في او اخر ذي الحجة سنة
 هجرية على صاحبها وآله افضل الصلاة وأزكى التحية

فهرست عامه المقصود
مقدمة

باب في بيان المحرمات من النساء	٢٤	عدة الامة والمبعضه عن وفاة
وغيرهن وما يجوز للرجل جمعه منهن	٢٤	حكم المبانة في مرض الموت
وغير ذلك		عدة الحامل
المحرمات بالرضاع	٢٥	حكم الحمل اذا كانت معتدلة
مبحث حكم الرضاع	٢٦	حكم الحامل اذا مات عنها زوجها
المحرمات بالمضاهرة		العصبى
حكم الملاعنة	٢٦	موت الحمل في بطن من تعدد بوضعة
ما يحرم لاجل الجمع	٢٦	حكم ارباب المعتدة في وجود الحمل
ما يحرم لعروض غير الجمع	٢٨	ثبوت نسب ولله المعتدة عن وفاة
حكم نسكاح الزانية	٢٩	استئناف العدة او البناء على ما مضى
مبحث نسكاح الامة		منها
فائدة في جملة من خص الله صلى الله عليه	٣٠	فصل في تدخل العتدين وعدمه
سلم	٣١	مبحث تعدد العدة
باب في بيان العدد	٣٢	فصل فيما يتعلق بوجه المفقود بسفر
عدة فرقة الحياة		او غيره
العدة بوطء الشهية واسيتدخل الجنى	٣٤	باب في بيان اركان النسكاح وغيرها
وبالخلوة	٣٥	الركن الاول الصبغة
عدة الحرة ذات الاقراء	٣٦	ما يشترط في الموجب والقابل
حاصل ما يتعلق بأم الولد	٣٧	كيفية الصبغة في النسكاح الذي فيه
عدة المسخاضة		توكيل
عدة الصغيرة	٣٧	من يولى طرفى العقد عدة الحنابلة
عدة النافعة التي لم تر حيا ولا نفاسا	٣٨	الركن الثانى الزوجة
أورات النفساض دون الحيض وعدة	٣٩	الركن الثالث الزوج
الابنة	٣٩	الركن الرابع الولى
حكم من انقطع دمها العلة	٤٢	الركن الخامس الشاهدان
عدة غير الحرة	٤٤	حكم شهادة من عين الولاية
عدة المبعضة	٤٥	فصل في تزويج العتمة والمجنون والمغنى
عدة فرقة الوفاة		عليه والمجور وعليه بصفه والمجور عليه
عدة الذمية		بفلس والعبد
عدة الموطوءة بشبهة أو زنا	٤٦	حكم دين سدا في العصى

پنروای ال

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يشترط في الموكل والوكيل

استدابة القاضي اخبره في التزويج

أولاً: نكاح الصغيرة عند الحنفية ..

تزويج الام ولوفاسة للصغيرة عند فقر

المادة

ثبوت الحمار للصخرة بعد التناوغي

وَعَلِمَهُ

أولنا الحنية فابعد في استنارة

المكة

مجلس اول و ثانى

أولاً والنكاح - عذراء الحائض

نامہ: فیاض آباد

ما يفتقر إلى الأمن السياسي

اجبارة اسيد امه على المرح

مکاتبتہ املائے نیک و نیکو

خدم اجتماع و بی بی و لری درجه

وحيث ان يروجه وحيث يروجه

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد

روچاء بے دمع و جود الارب

وہاں کے لوگ

۱۹. افسانہ کی قیادت ان حکیم الہیوں کی طرف سے کی گئی ہے جو ایک

الزوجه في الكفر

٧١

۱- مالونکہ اعلیٰ ان لائقہ : ۶۲

أوتسرى عليها أوتسرى ذلك

فصل في الكفاءة

٦٤

و احبار و علمه

112

ومن ثم وجب على المسلمين ما لا يوجب على الكفار

15

74

۱۲

الحمد لله الذي جعلنا من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أمة الرحمة والهدى والنعمة على العالمين

و-جود امامي

١٥٠ الجمع أو إياها من النسب في درجة

10 رَفِيعُ الْبَارِ وَمَنْ فِي جَنَّتِهَا

• بحث في روح المحبرة وشروط الاجبار

• بہت ترویج الیہ

• بروج السید آیتہ و جد م دعوی

الكافة لا بكارة أو التوبة

١٠٠٠

e
14
7